المملكة العربية السعودية
جامعةالملك فيصل
الدراسات العليا
كليةالتربية
قسم اللغة العربية
قسم اللغويات

الحيدرة اليمني ومنهجه النحوي

إعداد الطالب / أحمد بن عبدالله العمير

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م

المملكة العربية السعودية
جامعةالملك فيصل
الدراسات العليا
كليةالتربية

الحيدرة اليمني ومنهجه النحوي

إعداد الطالب / أحمد بن عبدالله العمير

نوقشت هذه الرسالة يوم الأربعاء الموافق
٢ / ٣ / ١٤٢٨ هـ
٢١ / ٧ / ٢٠٠٧ م

(قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص اللغويات، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الملك فيصل)

ملخص بحث (الحيدرة اليمني ومنهجه النحوي)

الحيدرة اليمني هوعلي بن سليمان الملقب بالحيدرة أحد أعلام النحاة في اليمن في القرن السادس الهجري ولد في بُكَيْل، و لم تذكر المصادر سنة مولده، واتفقت على سنةوفاته (٥٩٩هـ)، وقام الباحث بدراسة منهجه النحوي عبر مصدرين له هما كتابه(كشف المشكل في النحو) تحقيق هادي عطية مطر الهلالي (مطبوع) وشرح ملحة الإعراب ونسخة الآداب للحريري(مخطوط) وكان الاعتماد الأبرز في الدراسة على كتابه (كشف المشكل) ، وفق منهج وصفي تحليلي يقوم على استقراء منهج الحيدرة من خلال عرضه للمسائل النحوية، وتناوله للخلافات المتضمنة إياها ورصد استعماله لأدلة الصناعة النحوية ، وكشف شواهده المختلفة.

جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول على النحو التالي:

التمهيد وفيه :

نسبه ومولده .مترلته العلمية .معتقده .شيوخه وتلاميذه .كتابه (كشف المشكل في النحو) .

الفصل الأول :منهجه النحوي وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :الخلافات النحوية وموقف الحيدرة منها.

المبحث الثاني : طريقة عرضه للمسائل النحوية .

المبحث الثالث : موقفه من أدلة الصناعة النحوية وفيه :السماع والقياس،العلل النحوية .

الفصل الثاني : آراؤه النحوية وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الآراء التي وافق فيها البصريين .

المبحث الثاني : الآراء التي وافق فيها الكوفيين .

المبحث الثالث : الآراء التي تفرد بها الحيدرة .

الفصل الثالث : شواهده النحوية : الشواهدالقرآنية شواهد الحديث . الشواهد الشعرية الأمثال ، ولغات العرب، ثم نتائج البحث تليها الفهارس .ثم المصادر والمراجع .

ومن أبرز ماتوصل إليه الباحث:

١. منهج الحيدرة في كتابه (كشف المشكل في النحو) منهج جمع فيه بين القاعدة والتطبيق، حيث صدّر جميع أبوابه بأسئلة، فصل القول في الإجابة عنها في فصول.

واتسم بوضوح الفكر مع سهولة في العرض والتحليل ،وتعليل للقضايا والمسائل النحوية تعليلا دقيقاً وتوجيهها مع ربطٍ بين القاعدة النحوية والمعنى.

٢. لم يكن الحيدرة متعصباً لمذهب من المذاهب،بل كان متوسطاً في ذلك،فمثلما وافق البصريين في بعض المسائل،وافق كذلك الكوفيين، وإن كانت نسبة موافقته للبصريين في المسائل واستعماله للمصطلح البصري تفوق نسبة موافقته واستعماله للمصطلح الكوفي.

٣.اعتماد الحيدرة كثيراً على مبدأي الترجيح والاختيار في بيان موقفه تجاه المسائل النحوية التي يطرحها في كتابه، كما أن له آراءا خالفت المشهور من أقوال العلماء.

٤. اعتداد الحيدرة بالسماع كثيراً في عرضه للمسائل النحوية والصرفية وغيرها مما ورد في الكتاب ، وأخص اعتداده بالقرآن الكريم، والشعر ، حيث شكلا أكبر نسبة استشهاد في الكتاب، أما أركان السماع الأخرى فقد اعتدّ بها الحيدرة في كتابه ولكن بدرجة أقل من القرآن والشعر.

٥.قلة التزام الحيدرة في استشهاده بالشعر بالقيود الزَّمانية للاحتجاج، حيث استشهد بالشعر العربي بمختلف عصوره وطبقاته وإنْ كان معظم استشهاده من شعراء الجاهلية والإسلام.

٦.يُعدّ الحيدرة من الشخصيات النحوية البارزة في تاريخ النحو العربي في القرن السادس الهجري، رغم أنه لم يصل إلينا من مؤلفاته سوى كتاب " كشف المشكل في النحو "، و لم يحظَ بالمكانة التي يستحق، وربما كان السبب وراء ذلك عدم التفات الباحثين لجهود علماء اليمن إلا في وقت متأخر.

Abstract
(Al-Haidara Al-Yemeni and his Method of Arabic Syntax)

Al-Haidara Al-Yemeni is ‘Ali Ibno Sulaiman, Al-Haidara is his nickname. He was one of the prominent scholars of Arabic syntax in Yemen during the ١٦th century after Hijra. He was born in Pukail, and though references agreed upon his death date to be in ٩٩٥ after Hijra, but non of them referred to his birth date. The researcher investigated his syntactic method relying on two sources composed by him, namely are: his book “Kashf Al-Mushkil Fil Nahw” (Exploring the Problematic Issues in Syntax), investigated by Hadi ‘Attieh Matar Al-Hilali (printed), and his Interpretation of Al-Hareeri’s “Milhat Al-I’rab wa Nuskhat Al-Aadab” (Finesse of Parsing & Version of Morals), (a codex). In his study which depended mainly on Al-Haidara’s book “Exploring the Problematic issues in Syntax”, The researcher adopted a descriptive-analytical method that is based on inducing Al-Haidara’s method regarding the way through which he introduced the syntactic issues and the variations lying within them, observing his usage of syntax making evidences, and exploring his syntactic citations.

The study consists of an Introduction and Three Chapters, as follows:

Introduction, that includes:

His kinship and birth, education rank, belief, masters and students, and his book “Exploring the Problematic issues in Syntax”.

Chapter One: His Syntax Method, divided into three subjects:

First Subject: Syntaxism and Al-Haidara’s instance.

Second Subject: The way he introduced syntactic issues in.

Third Subject: His instance from Syntax Making Evidences, that includes: Hearsay, Analogy, and Syntactic Justifications.

Chapter Two: His Syntactic Opinions, divided into three subjects:

First Subject: Opinions that he agreed in with people of Basra.

Second Subject: Opinions that he agreed in with people of Kufa.

Third Subject: His unique opinions.

Chapter Three: including his Syntactic Citations: Quranic, Hadeeth, Poetic, Proverbs, and citations from languages of Arab peoples, followed by Indexes, Sources, and References.

The following are the most major results concluded by the researcher:

- **Al-Haidara adopted a method in his book "Exploring the Problematic issues in Syntax" that combined between the rule and its application, as he introduced all its sections with questions that he answered adequately throughout the chapters.**

His method is characterized of clear thoughts, smooth reviewing and analysis, and adequate reasoning of syntactic issues and directing them combining between the syntactic rule and the meaning.

- **Al-Haidra wasn't fanatic for any doctrine, rather he was moderate in this regard. Though he was more agreeable with the people of Basra in regard to issues and usage of the terminology of Basra than using the terminology of Kufa; nevertheless, he showed agreement with peoples of Kufa.**

- **His frequent reliance on the principles of likelihood and selection in expressing his instance towards syntactical issues he introduced in his book. Moreover, he adopted opinions that disagreed with renowned opinions of scholars.**

- **His admitted favour of Hearsay when introducing syntactic, grammar, and other issues his book tackled, especially his favour of the Holy Quran and poetry, as they constituted the major part of citation in his book. While other pillars of Hearsay were less favoured by him in his book than Quran and poetry.**

- **His lack commitment, when citing poetry, to time restrictions of objection, as though most of poetry citation was from Jahili (Pre-Islam) and Islam eras, but he cited different ages and genres.**

- **Though we haven't known of his works except "Kashf Al-Mushkil Fil Nahw" (Exploring Problematic issues in Syntax), and though he hadn't been assigned the prominent rank he was worth of – which maybe due to the ignorance of researchers of Yemen scholars until recent time -; nevertheless, Al-Haidara is regarded as one of the distinguished figures of Syntax throughout the history of Arabic Syntax during the ١٦th century after Hijra.**

مُقَدِّمَة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أمابعد ...

تكاد تكون بلاد اليمن منسيَّة في ميدان الدراسات اللغوية والنحوية ، حيث إنه لم يدرس من تراثها الثقافي واللغوي الذي ألفه علماؤها إلا ما كتب عن تراجم الرجال كطبقات فقهاء اليمن ، أو كتب الأمثال ، أما التراث اللغوي والنحوي فقليلٌ دارسوه رغم ما تزخر به من تراث علمي عظيم وأئمة أعلام اشتهروا بحب العربية فصنفوا الكتب والموسوعات العظيمة في شتى فنونها ومعارفها، تنتظر من ينفض عنها غبار الزمن ويستخرج مكنونها الذي أبدعه هؤلاء العلماء ، ويسبر شخصياتهم العظيمة ويستوفي دراستها، ولقد بدأت حركة علمية لا بأس بها وسط العلماء وطلاب الدراسات العليا بالجامعات اليمنية تم من خلالها تحقيق كثير من المخطوطات في مجال الدراسات اللغوية، وعسى أن تكون هذه الرسالة من ذلك الجهد الذي يهدف لدراسة آثار علماء النحو واللغة في بلاد اليمن.

الحيدرة اليمني أحد علماء اليمن الضالعين في مشارب العربية، ومختلف ألوان المعرفة اللغوية من نحو وصرف وشعر وقراءات، وشأنه من الاهتمام والرعاية من قبل الباحثين شأن بقية علماء اليمن الآخرين، لم ينل المكانة التي يستحقها بين علماء اللغة ، ولم يعرض الباحثون لهذه الشخصية العلمية بشيء من البحث والدراسة رغم مكانته العلمية الرفيعة.

إن الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع كي يكون موضوعاً لدراستي الموسومة بـ (الحيدرة اليمني ومنهجه النحوي)جاعلا كتاب كشف المشكل مصدرا لهذه الدراسة عدة أسباب:

١. أن الحيدرة اليمني عَلَم بارز من علماء القرن السادس الهجري أجمعت كتب التراجم على منزلته الرفيعة في الدرس النحوي ، رغم أنه لم ينل نصيباً من الشهرة في هذا العصر حتى بعد تحقيق كتابه (كشف المشكل) و لم تنله أي دراسة متخصصة مستقلة، تتناول شخصيته ومنهجه وآراءه .

٢. توفر مصنفات للحيدرة منها كتاب محقق وهو كتابه (كشف المشكل) في النحو ،ومخطوط لشرح ملحة الإعراب ونسخة الآداب للحريري(١).

٣. أسلوب الحيدرة ومنهجه المشتمل على توسعٍ في المادة العلمية واهتمامه بمسائل الخلاف واستقصاء الآراء بتوسطٍ واعتدالٍ في الأخذ بها ، مع حسن الوصف والتعليل وبسط في الشواهد النحوية تمنح الباحث الاطلاع على موضوعات النحو جميعها ، وتُقوِّي مُكْنَتَه العلمية ، وذا ما يحتاجه الباديء في سلِّم البحث.

٤. في دراسة الخلافات والأصول النحوية، وتقصي الآراء تنميةٌ للتفكير وملكة المُحاجَّة لدى الباحث بأسلوب علمي رصين.

و لم أجد – فيما أعلم- دراسات سابقة تناولت جوهر موضوع البحث ، سوى ماكان من تحقيق لكتاب (كشف المشكل) لهادي عطية مطر الهلالي، الذي قدمه في الأصل أطروحة لنيل درجة الماجستير إلى كلية آداب جامعة عين شمس، وتحقيق آخر للكتاب نفسه في رسالة علمية لنيل درجة الماجستير لكامل محمد أبو سنينه من جامعة عين شمس لم تنشر.

(١) مخطوط محفوظ في صنعاء – الجامع الكبير- غربية ، مجاميع (١٠) . ولدي نسخة من هذا المخطوط .

أما منهج الدراسة الذي سلكته فمنهج وصفي تحليلي يقوم على استقراء منهج الحيدرة من خلال عرضه للمسائل النحوية، وتناوله للخلافات المتضمنة إياها ورصد استعماله لأدلة الصناعة النحوية، وكشف شواهده المختلفة.

وتسير خطوات البحث على المنهج الآتي :

١. بسط منهج الحيدرة النحوي ، متناولا الخلافات النحوية وموقفه منها ، وطريقة عرضه للمسائل النحوية .

٢. عرض موقفه من أصول النحو في السماع والقياس ، والعلل النحوية .

٣. تتبع آراء الحيدرة النحوية خاصة الآراء التي تفرد بها وخالف ما عليه جمهور النحاة أو على الأقل جانحاً إلى جانب فريق من النحاة لا ثِقَلَ لآرائهم في توجيه دفة الدرس النحوي .

٤. مناقشة هذه الآراء في كتابه (كشف المشكل) في النحو في طبعته الثانية ، لدار عمار ١٤٢٣هـ ،ومستأنساً بمصنفه المخطوط شرح ملحة الإعراب ونسخة الآداب للحريري .

٥. تناول بعض شواهده النحوية بأنواعها ، وتحليلها .

٦. التوسع في ذكر الآراء من خلال استعراض لأقوال النحاة فيها وتوثيقها من مصادرها .

٧. تخريج شواهد الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية والنثرية .

٨. ترجمة أعلام النحاة ، واللغويين .

جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول على النحو التالي:

التمهيد وفيه :

١. نسبه ومولده .

٢. مترلته العلمية .

٣. معتقده .

٤. شيوخه وتلاميذه .

٥. كتابه (كشف المشكل في النحو) .

الفصل الأول :منهجه النحوي وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :الخلافات النحوية وموقف الحيدرة منها.

المبحث الثاني : طريقة عرضه للمسائل النحوية .

المبحث الثالث : موقفه من أدلة الصناعة النحوية وفيه :

ا ــ السماع والقياس.

ب ــ العلل النحوية .

الفصل الثاني : آراؤه النحوية وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الآراء التي وافق فيها البصريين .

المبحث الثاني : الآراء التي وافق فيها الكوفيين .

المبحث الثالث : الآراء التي تفرد بها الحيدرة .

الفصل الثالث : شواهده النحوية :

ا- الشواهدالقرآنية .

ب-شواهد الحديث .

ج- الشواهد الشعرية .

د- الأمثال ، ولغات العرب.

الخاتمة : وفيها نتائج البحث ، تليها مجموعة الفهارس .

ثم المصادر والمراجع .

أسأل الله عز وجل أن أكون ممن عمل عملاً فأتقنه، وبلغ فيه مبلغه، وحسبي أنني بذلتُ فيه الجهد، وأخلصتُ النيّة، فإن أصبتُ فمنّة من الله وفضل عظيم، وإن أخطأتُ فقصور في نفسي .

وختاما أسجل وافر شكري وامتناني للدكتور الحسين النور الذي أشرف على تقديم هذا البحث ، وأغدق عليَّ من شريف علمه وكريم نبله.

كما أشكر رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ الدكتور ظافر الشهري على دعمه وعطائه، وإلى أساتذتي الفضلاء في القسم وكل من أعان على إخراج هذا البحث

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

التمهيد

نسبه ومولده .

مترلته العلمية .

معتقده .

شيوخه وتلاميذه .

كتابه (كشف المشكل في النحو) .

قيمة الكتاب .

تمهيد

الحيدرة اليمني*

أولاً : نسبه ومولده:

هو علي بن سليمان بن أسعد بن علي بن إبراهيم بن علي بن تميم الحارثي المدني(١) ، يكنى أبا الحسن (٢) ، ويلقب بالحَيْدَرة (٣). ولد في بُكَيْل(٤)، و لم تذكر المصادر سنة مولده، واتفقت على سنة وفاته (٥٩٩هـ) .

---

* ينظر ترجمته في تاريخ اليمن المسمى بالمفيد في أخبار صنعاء وزبيد ، عمارة اليماني : ٩٤ ، معجم الأدباء، ياقوت الحموي ٤ / ١٧٦٩ - ١٧٧٠ ، بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي ٢/ ١٦٨ ، كشف الظنون، حاجي خليفة ٢/١٤٩٥، هدية العارفين، اسماعيل الغدادي ١/ ٧٠٣ ، و الوافي بالوفيات ، الصفدي ٢١/١٤٦ ، الأعلام، الزركلي ٤ / ٢٩١ - ٢٩٢، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٢/ ٤٤، مداخل المؤلفين والأعلام العرب حتى عام (١٢١٥هـ- ١٨٠٠ م) ١/ ٤٠٤ ، وتاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان، القسم الثالث من٥-٦ :٣٠٠ .

(١) تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ، القسم الثالث من٥-٦ :٣٠٠ ، وهو الوحيد الذي ذكر نسبه مطولا من كتب التراجم .

(٢) الأعلام ، الزركلي ٤ / ٢٩١ - ٢٩٢، و تاريخ الأدب العربي ،كارل بروكلمان ، القسم الثالث من ٥-٦ :٣٠٠ ، و المفيد في أخبار صنعاء وزبيد ، عمارة اليماني : ٩٤ .

(٣) أجمعت كل المصادر على لقب (الحيدرة) عدا بغية الوعاة ، فقد ذكر السيوطي أنه يلقب بـ(حيدة) ٢/ ١٦٨ ،والصفدي في الوافي بالوفيات٢١/١٤٦، والزركلي في الأعلام ٤/ ٢٩٢ ، وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢ / ١٤٩٥ اعتمادا على صاحب معجم الأدباء ياقوت الحموي ٤ / ١٧٦٩ - ١٧٧٠، رغم ذكره للحيدرة في معجم البلدان ١/ ٤٧٦ ، ويبدو أنه من سهو النساخ .

(٤) انظر معجم الأدباء ،ياقوت الحموي ٤ / ١٧٦٩ - ١٧٧٠، وبكيل - بضم الباء وفتح الكاف - مخلاف من مخاليف اليمن يضاف إلى بكيل بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان ، انظر : معجم البلدان ياقوت الحموي ١/ ٤٧٥ .

ثانياً : **مترلته العلمية :**

نال الحيدرة مترلة رفيعة، ومكانة علمية ((فكان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم ، علماً ، ونحواً ، وشعراً))(١) وورد في معجم المؤلفين ، أنه ((أديب نحوي شاعر))(٢).

لم تذكر كتب التراجم من آثار الحيدرة إلا كتاب كشف المشكل في النحو، وقد ورد ذكر كتاب آخر له في باب أحكام القراءة فقد جاء في آخر هذا الباب قوله: ((وهذا علم واسع، وليس هذا موضع استيفاء شرحه، وإنما أردنا ألا نخلي كتابنا منه، وسترى في القراءة بيانا جامعا إن شاء الله في كتابنا الموسوم بكتاب المباني والمعاني في القرآن)) (٣)

توحي هذه العبارة بأنه سيكتب عن القراءة في كتاب المباني والمعاني، وهذا الكتاب ليس بين أيدينا، فلربما شرع في كتابته ، أوأنه لم يشرع أصلا في كتابته.
ويضاف إلى المصنفين المذكورين مصنفان آخران، تعرفتهما من خلال البحث في فهارس المخطوطات وهما:

١- أبيات في المقصور والممدود مع شرحها: منه نسخة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء (٤).

٢- شرح ملحة الإعراب، ونسخة الآداب: منه نسخة في المكتبة المذكورة(٥).

---

(١) معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ٤ / ١٧٦٩ - ١٧٧٠.

(٢) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٢/ ٤٤٨ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني : ٦٢٢ .

(٤) انظر: في فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء : ٧٣١.

(٥) انظر المصدر السابق: ٨٢٠ ، ولدي نسخة من هذا المخطوط.

ثالثا: **معتقده** :

ذُكر في معجم المؤلفين أنه زيدي إسماعيلي(١)، وأشارت دلائل كثيرة إلى هذا المعتقد؛ فيما ضمه كتابه من شواهد وأمثلة، من هذه الدلائل :

١- استشهاده بأقوال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أحد عشر موضعا، وذكره بالسلام عليه، منها قوله: ((وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: أسماء، وأفعال، وحروف، ويدل على صحة هذه القسمة السماع، والإجماع، والقياس، أما السماع فمن قول علي-عليه السلام- : يا أبا الأسود انحُ لهم نحوا فإن الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى)) (٢)

٢- لقبه (الحيدرة) ولعل في ذلك تيمنا بعلي رضي الله عنه، والمسمى بحيدرة، فله أرجوزة منسوبة إليه أولها:

أنا الذي سمّتني أمي حَيْدَرة
ضرغامُ آجام وليثٌ قَسْوَرَة(٣)

٣- ذكره لقول أبي السعود بن زيد في كتابه كشف المشكل للتمثيل على التسميط:

إن كنت زيديا رفيع الهمهْ تكره ما تكرهه الأئمهْ
من جشع النفس وحصر الذمهْ والطيش عند النَّوَبِ الملمَّهْ
فاندب إلى السنة والجماعهْ مادمت و استمسك بحبل الطاعهْ

---

(١) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٢/ ٤٤٨ . تعد الزيدية أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة والجماعة وترجع إلى زيد بن علي زين العابدين
(٨٠-١٢٢ هـ) (٦٩٨-٧٤٠ م) انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، مانع بن حماد الجهني ١/٨١ .

(٢)كشف المشكل، الحيدرة اليمني : ١٣٢ ، وينظر : معجم الأدباء، ياقوت الحموي : ٤ / ١٧٦٩ - ١٧٧٠.

(٣) ينظر روائع الحكم في أشعار الإمام علي بن أبي طالب، عبود الخزرجي ٣٨، و لم أجدها في ديوانه.

وادّرع الخشيـــة و القنـــاعـــةْ وافـــزع إلى التوبة قبل الساعـــةْ[1]

٤- ما جاء في باب النسب قوله : ((وفي المذهب زيديّ، وشافعيّ ، ومالكيّ))[2] فقدم ماينتسب إليه أولا ، ثم ذكر المذاهب الأخرى التي كانت تسود في اليمن آنذاك ولاتزال من المذهب الشافعي ثم المالكي .

رابعا : **شيوخه وتلاميذه :**

لم تذكر كتب التراجم للحيدرة شيوخا ، ولاأحدا من تلاميذه ، لكنه ذكر شيخا واحدا له في مقدمة كتابه قال : ((وضمنته قِسَمًا وافية ، وفوائد من ألفاظ النحويين شافية ، من غير أن أستعين عليها بمطالعة كتاب ، أو أقصد فيها لسلخ باب ، وإنما أخذت بعضها عن شيخي أديب الأدباء أبي السعود بن الفتح[3] -تولى الله مكافأته - معنى أولفظا .[4])).

أما تلاميذه فكثيرون ، فقد جاء في خطبة الكتاب مايشعر بذلك ، قال فيها بعد حمد الله والصلاة على رسوله: ((فإنه كان يحضرني جماعة من إخواني كثّر الله عددهم ،وطوّل في طاعته مددهم ، وكانوا مؤثرين للأدب ، متعلقين منه بأوثق السبب ، يزيدون العلم إيضاحا وسطوعا ، ويزيدهم تواضعا وخشوعا ، وإن كان أحدهم ليسألني المسألة في الأدب تختلج في صدره ، أوتغمض عن فكره ، فأَنْقَعُ بالجواب غليلَه ، وأوضح بالصواب سبيله ، فسألوني أن أرسم لهم كتابا في هذا الشأن معينا على تقويم اللسان . فأجبتهم إلى ذلك انحطاطا في هواهم ،

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني : ٦٧٣ .

(٢) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني: ٤٢٩ .

(٣) هو أبو السعود بن جبران اليمني ، ذكره السيوطي في بغية الوعاة نقلا عن الخزرجي قوله : (كان عارفا بالفقه ، والنحو ، واللغات ، ولد سنة ثمان عشرة وخمسمائة ، وأخذ عن العمراني صاحب البيان ، و لم أقف على تاريخ موته)ينظر : بغية الوعاة، السيوطي ١/ ٥٨١.وينظر : طبقات فقهاء اليمن ، عمر الجعدي ، تحقيق فؤاد سيد ، وذُكر فيه بأبي السعود بن خيران ، جمع بين الفقه والقراءات ، ١٩٢ .

(٤)كشف المشكل ، الحيدرة اليمني : ١٢٨ .

ملتمسا رضا الله تعالى برضاهم ، فوضعت لهم كتابا ، سميته بكشف المشكل[1])).

فأبو الحسين علي بن يحي الفضيليّ هو التلميذ الوحيد الذي أُثبتت تعليقاته في كتاب كشف المشكل [2] .

خامسا : **كتابه (كشف المشكل في النحو) :**

أقسام الكتاب وموضوعاته :

يشتمل كتاب كشف المشكل على خطبة وأربعة فصول ، سمى المصنف كل فصل منها كتابا ، ذكر في الخطبة سبب تأليف الكتاب ، وبين منهجه على سبيل الإجمال ، وذكر أقسام الكتاب الأربعة .

الكتاب الأول تحدث فيه عن الأصول التي تنبني عليها الفروع ، فتحدث عن الكلام وأقسامه الثلاثة الاسم والفعل والحرف ، وقد وقع هذا الكتاب في ثلاثة وعشرين بابا.

الكتاب الثاني فصّل فيه الحديث عن العامل والمعمول ، فعرض للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات ، ثم التوابع الأربعة وهي : النعت والعطف والتأكيد والبدل . وقد وقع هذا الكتاب في خمسة وثلاثين بابا .

والكتاب الثالث جمع فيه كما يقول جمهرة من الفروع[3] ، وقد وقع في واحد وثلاثين بابا منها ما هو في مسائل نحوية ، ومنها ما تغلب عليه الناحية الصرفية ، كالنسب والتصغير واستعمال الفعل مع الضمائر ، ومنها أبواب في المعاني وما يتفرع منها مثل الخبر والاستخبار والأمر والنهي ، ومنها ما يغلب عليه جانب القراءة واللغة كبابي الوقف والألفات.

---

(١)كشف المشكل ، الحيدرة اليمني: ١٢٧.

(٢)كشف المشكل ، الحيدرة اليمني: ٢٤٣ .

(٣) انظر خطبة الكتاب ١٢٨ .

الكتاب الرابع في ثلاثة وعشرين بابا ، تحدث في الباب الأول عن الحروف ، عددها وترتيبها وتقسيماتها المختلفة . وخصص الأبواب الثاني والثالث والرابع للتصريف ، وخصص الأبواب من الثالث عشر إلى الخامس عشر للقراءات ، وتناول في الأبواب من السادس عشر إلى الثالث والعشرين الشعر ، فتحدث عن محاسنه وضروراته وكثير من مسائله العروضية .

ليست هناك فواصل قاطعة بين موضوعات الكتاب المختلفة ، فإن كان المصنف قد خصص الكتاب الثاني للعامل والمعمول ، فقد تحدث عنهما في الكتاب الثالث في الباب الثامن مثلا باب المفعول والمحمول على اللفظ وفي الباب الثاني عشر باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، وفي الباب الثالث عشر باب أحكام الفعلين اللذين يذكر معهما معمول واحد فيبتدرانه ، وإن كان خصص الأبواب الثاني والثالث والرابع للتصريف ، فقد تناثرت مسائل صرفية في كثير من أبواب الكتاب ، كباب الاسم (١) في حديثه عن الأصل الذي اشتق منه الاسم ، واختلاف البصريين والكوفيين في ذلك . وباب حكم تثنية المعتل (٢) في حديثه عن تثنية المنقوص والمقصور . وباب جمع المذكر المكسر (٣) في حديثه عن أوزان الثلاثي والرباعي والخماسي الأصول ، وكيفية جمعها جمعا مكسرا ، مثل: فَلْس وكَبْش فجمعه في القلة أفْلُس وأكْبُش ، وفي الكثرة فُلُوس وكِباش في الثلاثي ، ومثل: جَعْفر جَعَافر، ودِرهم دَراهم في الرباعي، ومثل فَرَزْدَق فَرازِد في الخماسي، وباب جمع المؤنث السالم (٤) في حديثه عن كيفية جمع المؤنث المفرد جمعا سالما إن كانت فيه علامة تأنيث أو لم تكن ، كزَيْنَب زَيْنبات، وكذلك في

---

(١) الباب الثاني من الكتاب الأول ١٣٣ .

(٢) الباب السابع عشر من الكتاب الأول ١٨٢ .

(٣) الباب الحادي والعشرون من الكتاب الأول ١٩٤ .

(٤) الباب الثاني والعشرون من الكتاب الأول١٩٦ .

حديثه عن علامات التأنيث في الباب نفسه مثل: الألف في حُبلى حُبْليات، أو الهمزة مثل: صحراء صحراوات وغيرها . وباب جمع المؤنث المكسر (١) في حديثه عن المفرد المؤنث الثلاثي والرباعي والخماسي وكيفية جمعه جمع تكسير مثل: جَفْنَة جِفان في الثلاثي، وصَحيفة صَحائف في الرباعي، وسَفَرْجَلَة سَفارج في الخماسي.

والكتاب الثالث فيه كثير من المسائل الصرفية كما في الباب الأول منه، باب ما لا ينصرف ، وكما في أبواب المقصور والممدود(٢) في حديث المصنف عن تكسيرهما وتثنيتهما والنسبة إليهما وتصغيرهما، وكذلك باب الخط من الكتاب الرابع(٣) في حديث المصنف عن ذوات الواو وذوات الياء من الأسماء والأفعال.

وعليه فموضوعات الكتاب التي ذكرتها غالبة على أقسامه التي بينتها ، وليست مستبدة بها تمام الاستبداد .

والمصنف قسّم كتابه تقسيما كميّا إلى ستة أجزاء :

الجزء الأول يشتمل على الكتاب الأول .

والجزء الثاني يشتمل على الأبواب السبعة عشر الأُول من الكتاب الثاني .

والجزء الثالث يشتمل على الأبواب من الثامن عشر إلى الرابع والثلاثين من الكتاب الثاني .

والجزء الرابع يشتمل على البابين الرابع والثلاثين والخامس والثلاثين من الكتاب الثاني ، وعلى الأبواب العشرين الأولى من الكتاب الثالث .

---

(١) الباب الثالث والعشرون من الكتاب الأول ١٩٩ .

(٢) الأبواب من السادس والعشرين إلى الحادي والثلاثين ٥٢٥ - ٥٤٧ .

(٣) الباب الخامس من الكتاب الرابع ٥٨٩.

والجزء الخامس يشتمل على الأبواب من الحادي والعشرين من الكتاب الثالث إلى الباب السادس من الكتاب الرابع .

والجزء السادس يشتمل على الباب السادس من الكتاب الرابع إلى آخر الكتاب، وتسميته(كشف المشكل في النحو) فيه شيء من التجوُّز إذ إن المؤلف لم يقصر كتابه على الأبواب المعهود تناولها في الكتب المتخصصة في النحو، بل خرج إلى موضوعات بلاغية، وعروضية، كما تحدث عن بعض أحكام القراءات القرآنية(١) والضرورات الشعرية (٢) وما يحتاج إلى معرفته الشاعر(٣) مما يجعل تسميته بـــ(كشف المشكل في النحو) فقط أصدق وأدق، وهذه هي التسمية التي ذكرها الحيدرة في مقدمته -كما سبق ذكره-(٤)، وأكَّد على تنوع موضوعاته في خاتمته إذ يقول: ((لم نجعل كتابنا هذا موقوفاً على فهم المبتدئ، ولكن نهايةً للمتوسط، وتذكاراً للمنتهي، وكذلك فلم نقصره على النحو وحده، ومعرفة الإعراب، لكن جمعت فيه من فنونٍ لا يُستغنى عنها حسبما أدَّى إليه النظر، وبلغه الاجتهاد(٥))).

قيمة الكتاب:

الكتاب المشهورالذي وصل إلينا من مؤلفات الحيدرة،مما حقق وطبع هو كشف المشكل وتبرز قيمته فيما ضمّه من جهود نحوية ولغوية وقراءات وجهود أدبية كان آكدها الجانب النحوي بكل أقسامه وأبوابه وشواهده، وقد نهج فيه منهجاً وسطاً بعيداً عن الإفراط والتفريط.

---

(١) انظر: كشف المشكل، الحيدرة اليمني: ٦١٦ - ٦٢٦ .

(٢) انظر : كشف المشكل، الحيدرة اليمني: ٦٨٦- ٦٩٤ .

(٣) انظر: كشف المشكل، الحيدرة اليمني: ٦٢٧ - ٦٤٠ .

(٤) انظر: كشف المشكل، الحيدرة اليمني: ١٢٧.

(٥) انظر :كشف المشكل، الحيدرة اليمني: ٧٠٠.

كما تظهر قيمته كذلك من خلال الأسلوب الذي سلكه الحيدرة في عرض المسائل، حيث كان يعمد إلى طرح مجموعة من الأسئلة في بداية كل باب، ثم يشرع في الإجابة عن تلك الأسئلة، وهذا الأسلوب كان له أكبر الأثر في رسوخ الفكرة في ذهن القارئ للكتاب، فضلاً عما تتسم به لغة الكتاب من الوضوح، وعدم التكلف، والإيجازغير المخل.

ويُعد الكتاب موسوعة علمية شاملة لمختلف أنواع المعرفة اللغوية، على الرغم من أن الطابع العام للكتاب طابع نحوي، حيث استطاع الحيدرة من خلاله أن يعرض أبواب النحو العربي بالشرح والتفصيل، عارضاً من خلاله آراء أشهر النحاة الذين اعتمد عليهم في تأليفه أمثال : الخليل(١)، وسيبويه(٢)، والكسائي(٣)، والفراء(٤)، وغيرهم.

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي من أزد عمان أستاذ سيبويه ، وواضع علم العروض ، وصاحب كتاب (العين) ، كان زاهدا ورعا ، توفي سنة (١٧٠هـ) وقيل (١٧٥هـ) انظر ترجمته في: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ٥٤ - ٧٢ ، أخبار النحويين البصريين، السيرافي ٥٤-٥٦، تاريخ العلماء النحويين، التنوخي ١٢٣-١٣٤ ، إنباه الرواة، الفقطي ١/٣٧٦-٣٨٢، غاية النهاية، ابن الجزري ١/٢٧٥.

(٢) أبو بشر وقيل : أبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين ، ولد في شيراز وأخذ عن الخليل وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر وغيرهم وعن الأخفش الأوسط و قطرب ، توفي سنة (١٨٠ هـ) وقيل غير هذا. انظر ترجمته في: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ١٠٦ ، أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ٦٣،٦٤ ، طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ٦٦ ،٧٢.

(٣) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهم مولى بني أسد ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، قرأ على حمزة الزيات ، وأخذ عن معاذ الهراء والخليل توفي سنة (١٨٢هـ) وقيل غير هذا ، له كتب منها : "ما يلحن فيه العوام" ، "معاني القرآن" ، "النوادر" ، انظر ترجمته في : إنباه الرواة،القفطي ٢/٢٥٦-٢٧٤،غاية النهاية،ابن الجزري ١/٥٣٥-٥٤٠،النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي ٢/١٣٠، بغية الوعاة،السيوطي ٢/١٦٢ -١٦٤.

(٤) هو أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء،إمام الكوفيين ومن أوسعهم علما،قال عنه ثعلب:لولاالفراءما كانت لغة،من أشهر مصنفاته:(معاني القرآن)،وله أيضا:(المذكر والمؤنث)،(المقصور والممدود)،توفي سنة(٢٠٧ هـ).
انظر ترجمته في : طبقات النحويين، الزبيدي ١٣١ ، تاريخ العلماء النحويين،التنوخي ١٨٧ ، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٨١ – ٨٤ ، إنباه الرواة،القفطي ٤/ ٧-٢٣ ، إشارة التعيين، عبدالباقي اليماني ٣٧٩ ، غاية النهاية، ابن الجزري ٢/ ٣٧١ – ٣٧٢ .

الفصل الأول

منهجه النحوي

المبحث الأول :الخلافات النحوية وموقف الحيدرة منها.

المبحث الثاني : طريقة عرضه للمسائل النحوية .

المبحث الثالث : موقفه من أدلة الصناعة النحوية.

السماع .

القياس.

العلل النحوية .

المبحث الأول : الخلافات النحوية وموقف الحيدرة منها

أبرز علماء مجتهدون الخلافات النحوية التي زخرت بها المصادر بضمها في كتب احتوت على هذه الخلافات وجمعتها ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري[1]، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري[2]، وكتاب ائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي اليمني[3].

والخلاف النحوي هو ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة، أو بين علماء البصرة أنفسهم وكذا الكوفة، وذلك في المنهج، وتباين العلل والأحكام، وتمايز في فهم الأصول النحوية، وتوجيه الشواهد واستخلاص القواعد .

ظهر الخلاف النحوي في أنماط مختلفة مبنياً على اختلاف اللهجات، أو عاماً بين النحاة لا يرتبط بمنهج واحد يجتمع فيه البصري والكوفي، أو بين أعلام

---

(١) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، قرأ النحو على أبي السعادات بن الشجري، واللغة على أبي منصور الجواليقي، من مصنفاته: (أسرار العربية)،(الإنصاف في مسائل الخلاف)،(نزهة الألباء) توفي سنة ٥٧٧هـ.

انظر ترجمته في : إنباه الرواة،القفطي ٢/ ١٦٩- ١٧٢، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ١٨٥ – ١٨٦ ، البلغة، الفيروز أبادي ١٣٣، بغية الوعاة، السيوطي ٢/ ٨٦-٨٨.

(٢) أورد محقق هذا الكتاب عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مجموعة من العلماء ألفت في الخلاف ، و لم تصل إلينا ، انظر : التبيين، العكبري ٧٨- ٨٢.

والعكبري هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري الضرير ، قرأ العربية على أبي البركات يحيى بن نجاح ، وابن الخشاب، من مصنفاته: (التبيان في إعراب القرآن)،(اللباب في علل البناء والإعراب) توفي سنة ٦١٦هـ، و لم يرد كتابه (التبيين) فيما اطلعت عليه من تراجم ولكن ذكره السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) ٢/ ١٤٠.

انظر ترجمته في : إنباه الرواة، القفطي ٢/ ١١٦ – ١١٨ ، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ١٦٣ – ١٦٤ ، البلغة، الفيروز أبادي ١٢٢ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢/ ٣٨.

(٣) هو عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد أبي عبد الله اليماني الشرجي الزبيدي، أحد أئمة العربية، نظم مقدمة ابن بابشاذ وشرح ملحة الإعراب ، وله مقدمة في علم النحو ، توفي سنة ٨٠٢هـ .

انظر ترجمته في: بغية الوعاة، السيوطي ٢/ ١٠٧ ، الأعلام، الزركلي ٤/ ٥٨ .

المدرسة الواحدة في إطار منهجـــــي ، ثم ظهر الخلاف الواسع الممتد بين المدرستين الذي أثَّر في الدراسات النحوية (١).

ومن أشهر الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين ما كان بين الكسائي وسيبويه في المسألة الزنبورية ويقوي هذا الخلاف ما نص عليه سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أبي جعفر الرؤاسي(٢) عندما يقول:

((قال الكوفي)) (٣).

وبداية نشوء الخلاف كانت بعد نضج المدرستين الكوفية والبصرية.

وبداية الخلاف لا تتعدى وجهات النظر ، والمراجعة والتذكير ، بعيدة عن وحدة المنهج والتأصيل ثم قوي التنافس فيه في عهد سيبويه والكسائي فعلى أيدي هذين العالمين بدأت تتضح مناهج كل من المدرسة البصرية ، والمدرسة الكوفية، وأخذت كل منهما طريقا خاصا بها (٤).

واستمر الخلاف بين علماء البصرة والكوفة منذ أواخر القرن الثاني للهجرة حتى بلغ ذروته زمن المبرد(٥)

وثعلب(١) إلى حد التنافر.

---

(١) انظر الخلاف بين النحويين الدكتور السيد رزق الطويل ٢٧ - ٣٥.

(٢) هو محمد بن أبي سارة الرؤاسي النيلي ، أول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين ، أخذ عن عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء ، مات في أيام الرشيد انظر ترجمته في: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ٤٨، طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١٢٥، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٥٠،٥١ بغية الوعاة، السيوطي١/ ٨٢، ٨٣

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٥٧ ، ٢/٣٩٣ .

(٤) ينظر : الخلاف بين النحويين ، الدكتور السيد رزق الطويل : ٢٥-٢٦ .

(٥) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي ، من أئمة النحاة البصريين ، ابتدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمي ، وأكمله على المازني ، من أشهر مصنفاته (الكامل)، (المقتضب) توفي سنة (٢٨٢) وقيل (٢٨٥) وقيل (٢٨٦هـــ).

انظر ترجمته في : مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ١٣٥، أخبار النحويين البصريين، السيرافي ١٠٥، طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١٠١، تاريخ العلماء النحويين، التنوخي ٥٣ ، غاية النهاية، ابن الجزري ٢/٢٨٠ .

كان لهذا الخلاف أثر في الدراسات النحوية واللغوية في ذلك العصر، ومن كتب الخلاف الكتاب الذي صنفه ثعلب وهو كتاب (اختلاف النحويين) صنفه منتصرا فيه لمذهبه مذهب الكوفيين(٢).

وفي القرن الثالث للهجرة هدأت ثورة الخلاف وغلب عليه الهدوء وقلة العصبية، وفي منتصف هذا القرن أصبحت بغداد ملتقى النحاة الذين لقوا احتفاء الولاة بهم وأفرز هذا القرن اتجاها خاصا زاد نموا وتأصيلا في بداية القرن الرابع، وينقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى ثلاث طوائف(٣):

الطائفة الأولى : أصحاب النزعة البصرية مثل : الزجاج(٤)، وابن السراج(٥) والزجاجي(٦)،ومَبْرَمَان(١) وابن دَرَسْتَويه(٢).

---

(١) أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني ولاءً ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وله معرفة بالقراءات ، أخذ عن الأخفش الصغير، وأبو عمر الزاهد ، أشهر مصنفاته "الفصيح" ، "المجالس " ، توفي سنة (٢٩١هـ) انظر ترجمته في : مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ١٥١ ، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ١٧٣-١٧٦ ، بغية الوعاة، السيوطي ١/٣٩٦-٣٩٨ ، طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١٤١-١٥٠ ، غاية النهاية، ابن الجزري ١/١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) انظر:في أصول النحو، سعيد الأفغاني ٢٢٧.

(٣) انظر: الخلاف بين النحويين الدكتور السيد رزق الطويل ١٠٠.

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، شيخه المبرد ، من مصنفاته : (معاني القرآن) ، (الاشتقاق) ، (فعلت وأفعلت)، توفي سنة (٣١١هـ) . انظر ترجمته في : مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ١٣٥،طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي،إنباه الرواة، القفطي ١/ ١٩٤-٢٠١،بغية الوعاة، السيوطي١/ ٤١١-٤١٣، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني١٢ .

(٥) هو أبوبكر محمد بن السري بن سهل السراج ، من أئمة النحاة ، صحب المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي وغيرهم أشهر مصنفاته : (الأصول في النحو) ، (مختصر النحو) ، (الموجز) ، توفي سنة (٣١٦هـ) ، انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١١٢-١١٣ ، نزهة الألباء، أبوالبركات الأنباري ١٨٦-١٨٧، إنباه الرواة، القفطي ٣/ ١٤٥-١٥٠ ، بغية الوعاة ، السيوطي ١/ ١٠٩-١١٠ ، معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ١٨/ ١٩٧-٢٠١ . إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني١١٣ .

(٦) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، أخذ عن ابن كيسان وابن السراج والأخفش ، وهو تلميذ أبي إسحاق الزجاج ، من مصنفاته : (الجمل في النحو) ، (الأمالي) ، توفي سنة (٣٣٧هـ) وقيل (٣٤٠هـ)

الطائفة الثانية: أصحاب النزعة الكوفية مثل : أبي موسى الحامض[٣] وابن الأنباري[٤] .

الطائفة الثالثة : جمعت بين النزعتين البصرية والكوفية مثل :ابن قتيبة[٥]

انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١١٩، نزهة الألباء ،أبو البركات الأنباري ٢٢٧ ، إنباه الرواة، القفطي ٢/ ١٦٠-١٦١ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢/٧٧ ، البلغة ١٣١ .

(١) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل العسكري المعروف بمبرمان ، أخذ عن المبرد والزجاج ، واشتهر بقلة المروءة رغم علمه ، من مصنفاته : (شرح شواهد سيبويه) ، (شرح كتاب الأخفش الصغير) ، (المجموع على العلل) ، (شرح كتاب سيبويه) ولكنه لم يتم .

انظر ترجمته في : الفهرست، ابن النديم ٦٦ ، بغية الوعاة، السيوطي ١/١٧٥ - ١٧٧ ، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٣/ ٤٩٨ .

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة ، من مصنفاته : (الكتّاب) ، (تصحيح الفصيح) لثعلب ، (الإرشاد) في النحو ، توفي سنة (٣٤٧هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١١٦ ، تاريخ العلماء النحويين، التنوخي ٤٦ ، إشارة التعيين، عبدالباقي اليماني ١٦٢ ، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٢٤٧ ، البلغة، الفيروز أبادي ١٢١ وفيه ضبطت دُرُستويه بضم الدال والراء .

(٣) هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى النحوي البغدادي المعروف بالحامض لشراسة أخلاقه ، أخذ عن ثعلب وجلس موضعه وروى عنه أبوعمر الزاهد وغلام نفطويه ، من مصنفاته : (خلق الإنسان) ، (الوحوش) ، (النبات) ، (المختصر في النحو) ، توفي سنة (٣٠٥هـ) .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان، ابن خلكان ٢/٤٠٦ ، النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي ٣/١٩٣، بغية الوعاة، السيوطي ١/٦٠١ .

(٤) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، أخذ عن ثعلب ، من مصنفاته : (المذكر والمؤنث) ، (الأضداد) ، (شرح السبع الطوال) ، (إيضاح الوقف والابتداء) توفي سنة (٣٢٨هـ) .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة، القفطي ٣/٢٠١ - ٢٠٨ ، معجم الأدباء، ياقوت الحموي ١٨ / ٣٠٦ - ٣١٣ ، غاية النهاية، ابن الجزري ٢/ ٢٣٠ - ٢٢٣ .

(٥) هو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري إمام في اللغة والأدب ، روى عن ابن راهويه ومحمد بن زياد الأعرابي وأبي حاتم السجستاني ، من أشهر مصنفاته : (تأويل مشكل القرآن) ، (أدب الكاتب) ، (الشعر والشعراء) ، (عيون الأخبار) توفي سنة (٢٧٦هـ) وقيل (٢٧٠هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١٨٣ ، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ١٨٥ ، إنباه

والأخفش الصغير(١) وابن شُقير(٢) وابن كيسان(٣)وابن الخياط(٤)ونفطويه(٥).

والخلاف بين المدرستين أعطى عمقا في العلاقة بينهما وغزارة في التـــأليف، وخدمة للدرس النحوي، وامتد للقرون اللاحقة بين العلمـــاء كلٌّ يسير علـــى ما يرتضيه من المذهب البصري الأكثر دقة وضبطا أو المذهب الكوفي، أو يتبع ما هو أقوى سماعا أو قياسا.

الرواة، القفطي ٢/ ١٤٣ - ١٤٧ ، البلغة، الفيروزأبادي ١٣٦ - ١٣٧ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢/ ٦٣ -٦٤ .

(١) هو علي بن سليمان بن الفضل ، أبو الحسن ، أخذ عن المبرد وثعلب ،ن وروى عنه المرزباني وغيره ، من مصنفاته : (شرح كتاب سيبويه) ، (المهذب) توفي سنة (٣١٥هـــ) .

انظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين، التنوخي ٤٥-٤٦ ، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ١١/ ٤٣٣ ، وفيات الأعيان، ابن خلكان ٣/٣٠١ - ٣٠٣ ،

(٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير النحوي ، أخذ عن أحمد بن عبيد الله بن ناصر ، وأخذ عنه أبوبكر بن شاذان ، من مصنفاته : (مختصر في النحو) ، (المذكر والمؤنث) ، (المقصور والممدود) ، توفي سنة (٣١٧ هـــ).

انظر ترجمته في : نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٢٢١ ، إنباه الرواة، القفطي ١/٦٩-٧٠ ، معجم الأدباء، ياقوت الحموي ٣/١١ ، بغية الوعاة، السيوطي ١/ ٣٠٢ .

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أخذ عن ثعلب والمبرد ، من مصنفاته : (المهذب في النحو) ، (معاني القرآن) ، (غريب الحديث) ، توفي سنة (٣٢٠هـــ) وقيل (٢٩٩هـــ) .

انظر ترجمته في : معجم الأدباء، ياقوت الحموي ١٧/١٣٨-١٤١ ، البلغة، الفيروزأبادي ١٨٨ ، بغية الوعاة، السيوطي ١/ ١٨-١٩ .

(٤) هو أبوبكر محمد بن أحمد بن منصور ، من أهل سمرقند ، قدم بغداد واجتمع بالزجاج ، وأخذ عنه الزجاجي وأبوعلي الفارسي ، من مصنفاته : (معاني القرآن) ، (النحو الكبير) ، (المقنع) .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة، القفطي ٣/ ٥٤ ، معجم الأدباء، ياقوت الحموي ١٧/ ١٤١-١٤٢ ، بغية الوعاة، السيوطي ١/ ٤٨ .

(٥) هو أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفه بن سليمان ، الملقب بنفطويه لدمامته وسواده ، متقن لعلوم العربية ، أخذ عن ثعلب والمبرد،من مصنفاته(إعراب القرآن)،(المقنع)،(الرد على القائل بخلق القرآن)توفي سنة(٣٢٣هـــ)

انظر ترجمته في : إنباه الرواة، القفطي ١/ ٢١١-٢١٧ ، وفيات الأعيان، ابن خلكان ١/ ٤٧-٤٩ ، البلغة، الفيروزأبادي ٤٦ .

ونحاة اليمن يغلب عليهم اتباع المذهب البصري وقد يخرجون عليه وينفردون بآراء خاصة، ويميلون إلى الأخذ من علماء الكوفة في تفسير كثير من الظواهر اللغوية وبخاصة ما له صلة بدلالة التراكيب (١).

والحيدرة اليمني استعرض كثيرا من الخلافات النحوية سأُجلي أسلوب عرضه لها وموقفه منها في نماذج مختارة من أبواب النحو.

(باب الاسم)

الخلاف في أصل اشتقاق الاسم .

يرى البصريون أنه مشتق من السُّمُو؛ لأن السُّمو في اللغة هو العلُوّ ومنه سُميت السماء سماءً لعلوها، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى،قال المبرد في ذلك:"الاسم ما دل على مسمى تحته، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق، لا في التحديد ، فلما سما الاسم على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السُّمُو ، لا من الوَسْم"(٢)، ولما كان الاسم يُخبَر به ويُخبَر عنه ، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع(٣).

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم، - وهو العلامة – وحجتهم في ذلك أن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمّى،

---

(١)موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية(من القرن السادس إلى القرن التاسع)شريف النجار:٥ (رسالة دكتوراة).

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ٦/١.

(٣) انظر أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ٤.

وعلامة له يُعرف به [1]. وبهذا فالكوفيون يرون أنه علم على الذات الواقع عليها بهذا اللفظ فسما بمسماه وأوضحه وكشف معناه[2].

وأبان الحيدرة هذا الخلاف في اشتقاق الاسم عند البصريين بأنه من السمو وهو العلو، وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة ، واختار رأي البصريين مستدلا على ذلك من وجهين:

أحدهما : أن الاسم يرفع المسمى إلى رتبة الفاعل ويخرجه إلى حالة الوجود .

الثاني : تصغيره وتكسيره (سُمَيّ ، أسماء) و لم يقل (وُسيم وأوسام) لأن تصريفه من سما يسمو ، وليس من السِّمة ، فلا يصرف على وَسَم يَسِم، واحتج بالتصغير والتكسير لأنهما أصلان في الأسماء يُحتج بهما على موضع الخلاف [3] .

(الفاعـــــــل)

لغة أكلوني البراغيث فيها يسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع مع وجود علامة تدل على التثنية أو الجمع كقولك : (قاما الرجلان) و (قاموا الرجال) وفيها توهم أن للفعل فاعلين: الاسم الظاهر والضمير.

واللغة منسوبة إلى طيء[4] وأزد شنوءة[5]وقد أنكر بعض النحاة هذه اللغة[6] وتأولوا ما ورد فيها، والصحيح ثبوت هذه اللغة، فقد وردت في القرآن الكريم والحديث الشريف وشعر العرب مما يؤكد ثبوتها:

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ١/٦.

(٢) انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ١/٦ ، التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش الصنعاني ٢٢، ائتلاف النصرة، الزبيدي ٢٧ .

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني : ١٣٤ – ١٣٥ .

(٤) انظر الجنى الداني، المرادي ١٤٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٨ والمساعد، ابن عقيل ١/ ٣٩٤ .

(٥) انظر المساعد، ابن عقيل ١/٣٩٤ وشرح الأشموني ٢/٤٨ .

(٦) انظر الجنى الداني، المرادي ١٥٠ .

قال تعالى [١]: M 8 9 : ; L الأنبياء:.

وتكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال[٢] : ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)) .

ومنها قول الشاعر[٣] :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

اختلف النحاة في توجيه هذه اللغة، فسيبويه يذهب إلى أن الواو والألف وغيرها مما يتصل بالفعل ليست بضمائر، فهي تشبه تاء التأنيث التي جاءت لتدل على الفاعل المؤنث قال: (واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانه، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث)[٤].

وظاهر كلام سيبويه يدل على أن تقدم الاسم الظاهر على الفعل يفيد بأنها أسماء أما إذا تقدم الفعل وتأخر الاسم الظاهر دلت على أنها حروف، وقد حمل سيبويه قوله تعالى: M 8 9 : ; L على البدل[٥]، وذهب جماعة من النحاة على أنها ضمائر[٦].

---

(١) الأنبياء ٢١/ ٣ .

(٢) الحديث في البخاري ١/ ٢٣١ باب فضل صلاة العصر ٣٢، مسلم ١/ ٤٣٩ (باب فضل صلاتي الصبح والعصر ٢١٠ .

(٣) البيت من الطويل لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان، في شرح الأشموني ٤٧/٢ وشرح ابن عقيل ٤٧/١ وهو بلا نسبة في المساعد ،ابن عقيل ١ / ٣٩٣ .

والشاهد فيه مجيؤه على لغة أكلوني البراغيث ففيه إسناد الفعل رأى إلى الغواني والضمير .

(٤) الكتاب ،سيبويه ٢ / ٤٠ .

(٥) انظر الكتاب، سيبويه ١ / ٤١ .

(٦) انظر شرح الأشموني ٢ / ٤٨ و الهمع ،السيوطي ٢ / ٢٥٧ .

وقد أخذ بهذا الرأي الحيدرة، قال: "فأما قوله تعالى: M 8 9

: ; L وقوله[1]:M + , - . / L المائدة: ٧١ فإن الفاعل هو الضمير، والظاهر المرفوع بدل منه) [2].

وقولهم (أكلوني البراغيث) من النحاة من ذهب إلى تأويله، ومنهم من أبطلها. وكان الحيدرة ممن رفضوا هذا القول، قال في شرح الملحة: ((فأما قولهم (أكلونا البراغيث) فليس بحجة لأنه خُلف من الكلام، سُمِع عن من لا علم له باللغة))[3].

والصحيح أن هذه اللغة وردت في العربية ولا يمكن إغفالها فقد وردت- كما مر- في القرآن الكريم والحديث وفي شعر العرب ونثرهم حتى اشتهرت وعرفت بلغة (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) كما أن لها أساس لهجي.

(العامل في المبتدأ والخبر)

للنحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر خلاف[4]، الكوفيون يرون أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، وحجتهم في هذا ما بين المبتدأ والخبر من تلازم بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بهما[5].

---

(١) المائدة ٧١

(٢) شرح الملحة ،الحيدرة اليمني ٨٨ .

(٣)شرح الملحة ،الحيدرة اليمني ٨٨ .

(٤) انظر الخلاف في : الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٤٤ ، وشرح المفصل ، ابن يعيش ١/٨٥ ، شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ١/٨٧ ، وشرح الأشموني ١/ ١٩٤ ، وشرح التصريح،خالد الأزهري ١/ ١٥٩ ، والهمع، السيوطي ٢/٨ ، وكشف المشكل،الحيدرة اليمني ٢١٦-٢١٧ .

(٥) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/٤٤ .

ويرى جمهور البصريين [١] أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والمبتدأ وحده العامل في الخبر، وهو رأي سيبويه[٢] ،

وابن جني [٣] وابن مالك وقد أورد في ألفيته [٤]:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

وحجة أصحاب هذا الرأي أن الابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي.

والأنباري نص على ضعف هذا الرأي وقال: "لأنه متى وجب كونه عاملا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل مترلة الوصف، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى" [٥] وأخذ السيوطي [٦]بهذا الرأي لكون المبتدأ

---

(١) انظر الهمع، السيوطي ٢/٨

(٢) انظر الكتاب، سيبويه ٢/ ٧٨ .

(٣) انظر اللمع ، ابن جني ٢٥ - ٢٦ .

وابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي تلميذ الفارسي، من مصنفاته: (الخصائص)، (سرصناعة الإعراب)، (المحتسب في شواذ القراءات)، (المنصف) وغيرها توفي سنة ٣٩٢هـ .

انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين،التنوخي ٢٤ – ٢٥، نزهة الألباء ، أبوالبركات الأنباري ٢٤٤ – ٢٤٦، إنباه الرواة ، القفطي٢/ ٣٣٥- ٣٤٠، البلغة، الفيروز أبادي ١٤١ – ١٤٢، بغية الوعاة ، السيوطي٢/ ١٣٢.

(٤) ألفية ابن مالك ١٧ .

وابن مالك هو : محمد بن عبدالله بن مالك إمام في العربية واللغة والقراءات ، قرأ العربية على ثابت الكلاعي ، له مصنفات مشهورة منها :

(تسهيل الفوائد) ، (الكافية الشافية) وشرحهما ، (الخلاصة) وغيرها ، توفي سنة ٦٧٢ هـ

انظر ترجمته في : إشارة التعيين ،عبدالباقي اليماني٣٢٠ – ٣٢١ ، غاية النهاية ، ابن الجزري٢/ ١٨٠ – ١٨١ ، بغية الوعاة، القفطي ١/ ١٣٠ – ١٣٧ .

(٥) انظر الإنصاف، أبوالبركات الأنباري ١/ ٤٧ .

(٦) هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، أحد الأئمة المبرزين في كثير من العلوم ، أخذ عن كثير من العلماء في عصره ، له مصنفات كثيرة منها : (الإتقان في علوم القرآن) ، (لباب النقول) ، (شرح شواهد المغني) ، (توفي سنة ٩١١ هـ).

انظر ترجمته في : كشف الظنون،حاجي خليفة ٢/ ١١٠٧، شذرات الذهب ، ابن العمادالحنبلي ٨/ ٥١ – ٥٥ .

قد يرفع فاعلا في نحو (القائم أبوه ضاحك) فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفعين، ولا نظير له(١).

ويرى المبرد وابن السراج أن الابتداء عامل في المبتدأ، وهما جميعا يعملان في الخبر (٢)وقال الجرجاني (٣) في المقتصد: "ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والخبر جميعا، إذا قلت: (زيد ضارب) فإن (زيداً) يعمل فيه تعريه عن العوامل اللفظية ثم إن التعري ومعموله الذي هو (زيد) يعملان الرفع في خبره الذي هو (ضارب) هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين".(٤)

واحتج هؤلاء بأن الخبر مادام يقع بعد الابتداء والمبتدأ، فيجب أن يكونا هما العاملين فيه، وهذا الرأي عند الأنباري لا يخلو من ضعف، لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لاتأثير له (٥).

وذهب جماعة من النحاة إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ، والابتداء عامل في الخبر بواسطة المبتدأ، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري يقول: "والتحقيق فيه عندي أن يقال أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته

---

(١) انظر الهمع،السيوطي ٢/٨ .

(٢) انظر : المقتضب، المبرد ٤/ ١٢٦ ، والأصول في النحو ، ابن السراج ١/ ٥٨ .

(٣) هو أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، إمام في العربية واللغة والبلاغة ، أول من دون علم المعاني ، أشهر مصنفاته : (المقتصد في شرح الإيضاح) ، (دلائل الإعجاز) في المعاني ، (أسرار البلاغة) توفي بجرجان سنة ٤٧١ هـ

انظر ترجمته في : نزهة الألباء ، أبو البركات الأنباري ٣١٤ ، إنباه الرواة، القفطي ٢/ ١٨٨ ، البلغة، الفيروز أبادي ١٣٤ ، بغية الوعاة،السيوطي ٢/ ١٠٦ .

(٤) المقتصدفي شرح الإيضاح ،عبدالقاهر الجرجاني ١/٢٥٦ .

(٥) انظر الإنصاف ، أبو البركات الأنباري ١/٤٦ .

أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ كما أن النار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطب"(١).

وكذلك ابن يعيش إذ يرى أن المبتدأ هاهنا غير عامل إلا أنه كالشرط في عمل الابتداء في الخبر، قال:" إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله "(٢).

وذهب جماعة من البصريين إلى أن الابتداء عامل فيهما جميعا ، وهو مذهب الأخفش والرماني (٣) والزمخشري(٤)وابن الحاجب(٥) والعكبري(٦)والخوارزمي(٧) فعندهم الابتداء رافع للمبتدأ والخبر ؛ لأنه يقتضيهما معا ، فإذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره .

---

(١) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٤٦ .

(٢) انظرشرح المفصل، ابن يعيش ١/٨٥ .

(٣) انظر المساعد، ابن عقيل ١/٢٠٥ والهمع، السيوطي ٢/ ٨ .

والرماني هو أبو الحسن علي بن عيسى إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ابن السراج، وابن دريد وغيرهما، له مصنفات في التفسير والنحو منها: (معاني الحروف)، (شرح كتاب سيبويه)، (شرح أصول ابن السراج) توفي سنة ٣٨٤هـ . انظر ترجمته في: نزهة الألباء ، أبو البركات الأنباري ٢٣٣- ٢٣٥، إنباه الرواة، القفطي ٢/ ٢٩٤، إشارة التعيين،عبد الباقي اليماني٢٢١ – ٢٢٢، بغية الوعاة،السيوطي ٢/ ١٨٠ – ١٨١.

(٤) انظر المفصل، الزمخشري ٢٤ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ١/ ١٨٢ .

(٦) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ،العكبري ١/ ١٢٦ .

(٧) انظر التخمير، الخوارزمي ١/ ٢٥٥ .

والخوارزمي هو أبو محمد وقيل أبو الفضل القاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي ولد سنة ٥٥٠ هـ ، برع في الأدب والشعر، من مصنفاته: (التخمير) في شرح المفصل ، (شرح سقط الزند) وغيرها توفي سنة ٦١٧هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء ، ياقوت الحموي١٦ / ٢٣٨ -٢٥٣ ، البلغة،، أبو البركات الأنباري ١٧٥، بغية الوعاة ،السيوطي ٢/ ٢٥٢ – ٢٥٣.

ورد ابن عقيل[1] والأشموني[2] هذا الرأي بأن الأفعال أقوى العوامل ،وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ، فالمعنى أولى بأن لا يعمل رفعين[3].

ويحتج الحيدرة لهذا الرأي ، فهو يرى أن المبتدأ لا يرفع الخبر لأنه في الغالب جامد ، ولو رفعه لكان مشبها بالفعل ، ويرى أن المبتدأ هو الخبر في المعنى والشيء لا يعمل في نفسه ، والخبر لا يعمل في المبتدأ لأن الأسماء لا تعمل محذوفة ، وقد يحذف الخبر مع أن المخبر عنه إذا تقدم كان في رتبته ، والخبر عامل به قبل وجوده ، وغير الشيء لا يعمل في شيء نفسه ، ووجه آخر وهو أن الخبر قد يكون حرفا أو ظرفا أو جملة ولا يجوز إعمال شيء منها في المبتدأ[4].

(المفعول فيه)

من المسائل الخلافية في هذا الباب قولك : (دخلتُ البيتَ) ، وفي هذه المسألة تعدى الفعل إلى الظرف المختص دون واسطة ، والمعروف أن الظروف المختصة نحو : (الدار) و (البيت) و (المسجد) لا يتعدى إليه الفعل إلا

---

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل ، من أئمة النحاة ، أخذ عن جلة من العلماء منهم: الجلال القزويني، وأبو حيان، من مصنفاته: (شرح ألفية ابن مالك)، (المساعد على تسهيل الفوائد)، توفي سنة ٧٦٩هـ.
انظر ترجمته في: بغية الوعاة ، السيوطي ٢/ ٤٧ – ٤٨،حسن المحاضرة،السيوطي ١/ ٥٣٧ ، البدر الطالع ، الشوكاني ١/ ٣٨٦ – ٣٨٧.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: (شرح ألفية ابن مالك)، (نظم المنهاج)، (نظم جمع الجوامع) توفي سنة ٩٠٠هـ.
انظر ترجمته في: هدية العارفين، إسماعيل البغدادي ١/ ٧٣٩، الأعلام، الزركلي ٥/ ١٠ ، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٧/ ١٨٤.

(٣) انظر المساعد، ابن عقيل ١/ ٢٠٥ وشرح الأشموني ١/ ١٩٤ .

(٤) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢١٧ .

بواسطة الحرف(في) وشذ قولنا : (دخلتُ الدارَ) عن هذه القاعدة ، ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه[١].

أما الخلاف في هذه المسألة فهو خلاف في إعراب هذا الظرف المختص[٢]، فمذهب سيبويه[٣]والجمهور[٤]في (دخلت) فعل لازم لايحتاج إلى مفعول به، وينصب ما بعده على الظرفية تشبيها للمختص.

وهذا هو الرأي الذي أخذ به الحيدرة يقول : (وقلنا غالبا احترازا من فعلين كثر استعمالهما متعديين إلى المختص بأنفسهما ، وهما : (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) ولا يجوز أن يقاس عليهما فـ(ذهب) خاص للشام ولا يجوز فيه أن نقول : ذهبت مكة ، وإنما تقول : ذهبت إلى مكة ، و (دخلت) عام لكل مدخول فيه ، تقول : دخلت البيت ودخلت السوق والقرية)[٥].

وذهب المبرد إلى أن هذا الفعل من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها ، وتارة بحرف الجر نحو : (نصحت زيدا) و (نصحت لزيد) فكذلك نقول :
(دخلت الدار) و (دخلت بها) ، وعلى هذا تكون (الدار) مفعولا به لا ظرفا [٦].

والحق أن قولك: (دخل زيد) جملة تامة اكتفت بالفاعل ولا تحتاج إلى مفعول به و(الدار) مرتبطة بالفعل ارتباط المكان بالحدث، وليست مفعولا به.

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه ١/٣٥ و الهمع، السيوطي ٣/١٥٣ .

(٢) انظر الخلاف في شرح الجمل ،الزجاجي ١/ ٣٢٨ و الارتشاف،أبوحيان الأندلسي ٣/ ١٤٣٥ - ١٤٣٦ و الهمع، السيوطي ٣ / ١٥٣ وشرح المفصل،ابن يعيش ٢ / ٤٤ وشرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ١ / ١٨٦ .

(٣) انظر الكتاب، سيبويه ١ ٣٥ .

(٤) انظر الهمع ، السيوطي ٣/ ١٥٣ .

(٥) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٩٩ .

(٦) انظر المقتضب، المبرد ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(باب مالا ينصرف)

الخلاف في علة منع الصرف في المعدول عن العدد .

اختلف النحاة في المانع من الصرف في المعدول عن العدد ، ذكر جمهور البصريين وهو رأي الخليل وسيبويه : أن المانع هو الصفة والعدل [١] ، فالصفة في مثل قوله تعالى [٢] : M w x y z { L فاطر: ١ والعدل هو التكرار فمعنى قولنا : (أُحاد) : واحدا واحدا .

وذكر بعض الكوفيين أن المانع له التعريف والعدل ، وهذا بمنزلة (عُمَر) ودليل تعريفه امتناع دخول لام التعريف عليه [٣]، وقد أخذ الحيدرة بعلة جمهور البصريين وهي العدل والصفة وهو الأحسن فيما يرى[٤].

(عامل تمييز (كم) الخبرية)

اختلف النحاة في عامل الجر في تمييز (كم) الخبرية ، فيرى سيبويه أن (كم) في الخبر اسم متصرف ، ويجر تمييزها بالإضافة ، يقول : " واعلم أن (كم) في الخبر اسم يتصرف في الكلام غير منون ، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهمٍ ، فانجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى رب ، وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب " [٥]

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه ٣/ ٢٢٥ .

(٢) فاطر ١/٣٥

(٣) انظر شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ١/ ٤١ ، وشرح المفصل، ابن يعيش ١/ ٦٣ .

(٤) انظر : كشف المشكل، الحيدرة اليمني : ٤٢٦ .

(٥) الكتاب، سيبويه ٢/ ١٦١ .

وجمهور البصريين [١] ساروا على هذا الرأي ، واختـــاره الزمخـــشري [٢] وقـــواه العكبري [٣].

أما الخليل بن أحمد فيذهب إلى أن الجر يكون بحرف مضمر هو (من) قياسا على قولهم : لاهِ أبوك ، ولقيته أمس [٤] ، وهو على : لله أبوك ، ولقيته بالأمس، فحذف حرف الجر تخفيفا [٥] .وهذا ما رآه الفراء [٦] والكوفيون [٧] وحجتهم في ذلك أن هذا الحرف يدرج في الكلام فنقول : كم من عبدٍ ، وكم من جبـــلٍ[٨]

وقد ذكر هذا في القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ J I H G 8 7

L C B AM، و[٩] البقرة: ٢٤٩ L W V U T M K

الأعراف: ٤ [١٠] .

وهذا الرأي اختاره الحيدرة وتبع فيه الكوفيين ، يقول : " فـــإن وقعـــت خبرا حررت ما بعدها بتقدير : (من) أي : كم من رجلٍ لقيني " [١١] .

---

(١) انظر الهمع، السيوطي ٤/ ٨١ .

(٢) انظر المفصل،الزمخشري ١٨٣ .

(٣) انظر اللباب، العكبري ١/ ٣١٦ .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معط، القواس ١١١٨ ، والهمع، السيوطي ٤/ ٨١ .

(٥) انظر الكتاب، سيبويه ٢/ ١٦٢ - ١٦٣ .

(٦) انظر معاني القرآن ،الفراء ١/١٦٩ .

(٧)انظر شرح ألفية ابن معط، القواس ١١١٨ ، والهمع ، السيوطي٤/ ٨١ .

(٨) انظر اللباب، العكبري ١/ ٣١٦ ، وشرح ألفية ابن معط ، القواس ١١١٨ .

(٩) البقرة ٢/ ٢٤٩ .

(١٠) الأعراف ٤/٧ .

(١١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٤٣ .

(باب المعرفة والنكرة)

الخلاف في أعرف المعارف .

اختلف النحاة في بيان أعرف المعارف وترتيبها فذهب البصريون إلى أن المضمر أعرفها، ثم الأعلام ثم المبهمات ثم المعرف بالألف واللام ثم المضاف إلى أحدها(١).

ويرى ابن السراج أن أعرفها هو اسم الإشارة وما في معناه من المبهمات، يقول:" فإن قلتَ : زيدٌ هذا، فزيدٌ مبتدأ وهذا خبره، والأحسن أن تبدأ بـ(هذا)؛ لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ"(٢).

وذهب الكسائي والفراء إلى أن المبهم أعرف من العلم ، وابن مالك ذهب إلى أن أعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه(٣) .

واختار الحيدرة رأي البصريين في تفاضل المعارف فقال :"فأعرف المعارف المضمرات؛ لأن المضمر لم يضمر إلا بعد أن عرف، ولذلك استغنى عن النعت لأن النعت زيادة في البيان"(٤).

---

(١) انظر المسألة في:شرح الملحة، الحيدرة٦٥،كشف المشكل، الحيدرة اليمني :٤٤٨– ٤٥٠،والارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٢/ ٩٠٨ - ٩٠٩، والهمع ، السيوطي ١/١٩١ .

(٢) انظر الأصول، ابن السراج ١/ ١٥٤.

(٣) انظر : شرح التسهيل، ابن مالك : ١/ ١١٥ .

(٤) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٤٤٨.

(أسلوب الاستفهام)

استخدم النحاة ثلاث مصطلحات لهذا الموضوع ، وهي الاستفهام والاستخبار والاستعلام ، قال ابن يعيش[١]:" الاستفهام والاستخبار والاستعلام بمعنى واحد .. وهذه السين تفيد الطلب "[٢] .

و لم يفرد النحاة للاستفهام بابا مستقلا ، ولكنهم بحثوا الاستفهام بحثا مغرقا في ثنايا بحثهم في الحروف والأدوات والظروف ، وخرج عن طريقة النحاة الحيدرة اليمني حيث أفرد في كشف المشكل للاستفهام بابا سماه باب الاستخبار[٣].

والنحاة في حروف الاستفهام أجمعوا على أن الهمزة وهل حرفا استفهام، واختلفوا في (أم)فمنهم من عدها من حروف الاستفهام ومنهم من لم يعدها منها.

ويرى سيبويه استفهاميتها حيث أشار إلى ذلك في كتابه قال[٤] : " أما (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاما ، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين : على معنى أيهما وأيهم " ، وقال في موضع آخر[٥] : " تقول: (أم من

---

(١) هو يعيش بن علي بن يعيش، من كبار أئمة العربية، أخذ عن جلة من العلماء، منهم: أبو اليمن الكندي، وأبو الفضل الطوسي، من مصنفاته: (شرح المفصّل)، (شرح الملوكي لابن جني)، توفي سنة ٦٤٣هـ .
انظر ترجمته في: إنباه الرواة، القفطي ٤٥/٤، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ٣٨٨، البلغة، الفيروزأبادي ٢٤٣، بغية الوعاة، السيوطي٢/ ٣٥١.

(٢)شرح المفصل، ابن يعيش ٨/ ١٥٠.

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٨٣.

(٤) الكتاب، سيبويه ٣ / ١٦٩ .

(٥) الكتاب، سيبويه ٣ / ١٨٩ .

تقول) ، (أم هل تقول) ولا تقول : (أم أتقول) وذلك لأن (أم) بمنزلة الألف " .

وذكر المرادي[1] أن أبا عبيدة[2] ذهب إلى أن (أم) بمعنى الهمزة ، فإذا قال:(أقام زيد أم عمرو) فيصير على مذهبه استفهامين[3]، وقد صرح أبو عبيدة بذلك في مجازالقرآن، قال في تفسيره لقوله تعالى[4]:M أَمْ تَقُولُونَ ©إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ L البقرة: ١٤٠ :

" (أم) في موضع الاستفهام ، ومجازها:أتقولون "[5].

وقد عد الحيدرة (أم) من حروف الاستفهام [6] .

وقد تكون (أم) غير مرتبطة بالاستفهام معنى بل بالعطف ، فهي تدل على طلب، فإذا قيل: (أقام زيد أم عمرو) حصل الطلب بالهمزة ، و(أم) رابطة بين (زيد)و(عمرو) ، ولا تحتمل استفهاما آخر - كما ذهب إليه أبو عبيدة - فالجملة لا تحتمل وجود طلب آخر ففي ذلك مزيد من التكلف والتأويل .

---

(١) هو الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المعروف بابن أم قاسم، كان تقيا صالحا، أخذ العربية عن أبي حيان، من مصنفاته : (الجنى الداني)، (شرح التسهيل)، (شرح الاستعاذة والبسملة)، توفي سنة ٧٤٩هـ.

انظر ترجمته في: غاية النهاية، ابن الجزري ١/٢٢٧-٢٢٨ ، بغية الوعاة، السيوطي ١/٥١٧ .

(٢) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، كان عالماً بالنحو واللغة ، وراويةً لأيام العرب وأخبارها، توفي سنة ٢٠٨هـ ، وقيل ٢٠٩هـ.

انظر ترجمته في : مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ٧٧-٧٩، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٨٤ – ٩٠، إشارة التعيين، عبدالباقي اليماني ٣٥٠ – ٣٥١ .

(٣) انظر الجني الداني، المرادي ٢٠٥ .

(٤) البقرة ٢ / ١٤٠ .

(٥) مجاز القرآن، أبو عبيدة ١ / ٥٩ .

(٦) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٨٤.

(الخلاف في إعراب بعض أسماء الاستفهام) :

اختلف النحاة في إعراب (من) و (ما) و (كيف) و (كم) وغيرها من الأدوات التي تفيد الاستفهام ، والخلاف قائم سواء دخلت على الفعل أم الاسم.

أما (من) و (ما) فالخلاف فيهما منسوب إلى الخليل وسيبويه فقد اختلفا في إعراب قولك (من قام ؟)(١)

فسيبويه يجيز تقديم الفاعل على الفعل فـ (من) فاعل متقدم في اللفظ متأخر في النية، و(قام) فعله الذي رفعه ويجعله فارغا من الضمير، ويرى الخليل أنه مبتدأ والجملة الفعلية خبره، ورجح الحيدرة اليمني قول الخليل ورد قول سيبويه قال : " والأول أحب إلي وأشبه بالأصل ، ولا شيء يلجئ إلى الحكم عليه بأنه فاعل، وفي المبتدأ عنه مندوحة وسَعَة ، فَجَعْلُه فاعلا تحكُّمٌ ولا وجه له"(٢).

واختلف أيضا في إعراب قوله تعالى: M قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا L (٣) ,M ^ _ L (٤) ,M . / L (٥)وغيرها (٦):قيل: أسماء الاستفهام مبتدآت وما بعدها أخبار.

وقيل: (ربكما) و(الرحمن) و(القارعة) مبتدآت لظهور التعريف عليها ، والاستفهام خبر مقدم ، وهو نكرة .

ورجح الحيدرة اليمني القول الأول ، قال(٧): " والأول أصح بدليل قولك :

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٨٧.

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٨٧.

(٣) طه ٢٠ / ٤٩.

(٤) الفرقان ٢٥/٦٠.

(٥) القارعة ٢/١٠١.

(٦) انظر شرح الملحة، الحيدرة اليمني ٦٦ .

(٧) شرح الملحة، الحيدرة اليمني ٦٦.

(ما اسمك ؟) فيكون التقدير : أزيد أم محمد اسمك ، ومثله : (من ربكما) أي : الله ، فلا يبدل من اسم الاستفهام إلا المعرفة ".

فأدوات الاستفهام (من ، ما ، أي ، كم ، متى ، أين ، أيان ، أنى) هي أسماء عند بعض النحاة وبعضهم ذهب إلى أنها حروف(١) ، وممن رد هذا القول الحيدرة اليمني ، قال(٢):" والدليل على اسميتها من أربعة أوجه : أحدها أن لها محلا من الإعراب يحكم عليها بالرفع والنصب والجر ، والثاني أن حروف الجر تدخل على أكثرها نحو قولك : (بمن مررت؟)، والثالث أنك تبدل منها الأسماء نحو: ما اسمك ؟ أعليٌّ أم عبدالله؟ ، والرابع أنها تدل على معان في أنفسها كسائر الأسماء" .

فالملاحظ في رده أنه حكم عليها بأن لها موضعا من الإعراب ، وهذه نظرة إلى التركيب لا إلى المعنى ، فالمعنى يدل على أن هذه الألفاظ عبارة عن أدوات دخلت على الجملة لتفيد الاستفهام، فإذا أردت السؤال عن حدث معين أدخلت على هذا الحدث عنصر استفهام فالجملة (من قام؟) عنصر الاستفهام فيها دخل للاستخبار عن حدث ، وهو القيام الكائن من أحد غير معين.

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٨٦.

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٨٦.

(أسماء الأفعال)

للنحاة فيما يسمونه (أسماء الأفعال) خلاف في إدراجها في باب الاسمية أو الفعلية وكذا الحرفية ، فلسيبويه في كتابه لاسم الفعل باب بعنوان ((باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث))(١) ، فصرح باسميتها ، وحجته في ذلك أنها ليست على أوزان الأفعال ولا تتصرف تصرفها ، كما احتج بدخول اللام عليها، قال : ((وهي أسماء الفعل ، وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو : النجاء، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ الأمر والنهي))(٢) وقال : ((واعلم أن هذه الحروف التي هي من أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك أنها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل))(٣).

وظاهر كلام سيبويه أنها أسماء إلا أنه لا يُخفي دلالة الفعل بماصرح به في عنوان:(باب من الفعل ...) ففيها الأمر والنهي واللزوم والتعدي يقول :
((وموضعها من الكلام الأمر والنهي فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور)) (٤)

ويظهر مما سبق أن سيبويه يحملها على الاسمية والفعلية ، وذكر هذا ابن السراج(٥) .وقال المبرد باسميتها: "ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه فأجريت مجراه"(٦).

---

(١) الكتاب، سيبويه ١/ ٢٤١ .
(٢) الكتاب، سيبويه ١/ ٢٤٢ .
(٣) الكتاب، سيبويه ١/ ٢٤٢ .
(٤) الكتاب، سيبويه ١/ ٢٤١ .
(٥) الأصول في النحو، ابن السراج ١ / ١٤١ .
(٦) انظر : المقتضب، المبرد ٣/ ٢٠٢ .

وعند الفارسي[1] كذلك أسماء سميت بها الأفعال [2] .

ومن البصريين من يعدها أسماء للمصادر ثم دخلها مدلول الفعل بمعنى الطلب والأمر فـ (صه) لقولك (سكوتاً) وليس (اسكت)[3] ، وعلى هذا فهي ليست أسماء للأفعال بل خصوصيتها للمصادر .

وبعض البصريين يرى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء [4] .

وأورد الفراء في هذه الألفاظ أقوالا عدة :

أولها : أنها من الأصوات يقول : ((ذهبوا إلى أنها صوت لا يعرف معناه إلا بالنطق به)) [5] ، وهذا ما أورده سيبويه عن الخليل يقول : ((زعم الخليل أن الذي قالوا : صه ذاك أرادوا النكرة كأنهم قالوا سكوتا ،وكذلك هيهات هو بمنزلة ما ذكرنا عنده وهو صوت))[6].

---

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أخذ النحو عن الزجاجي وابن السراج وغيرهما، من تلاميذه ابن جنب والربعي والعبدي، من مصنفاته: (الإيضاح)، (التكملة)، (الحجة في القراءات)، وله مسائل كثيرة أُفردت في مصنفات منها: (البصريات)، (الحلبيات)، (البغداديات) وغيرها توفي سنة ٣٧٧هـ .
انظر ترجمته في: نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٢٣٢ – ٢٣٣ ، إنباه الرواة، القفطي ١/ ٣٠٨ – ٣١٠، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ٨٣ – ٨٤ ، البلغة، الفيروزأبادي ٨٠، بغية الوعاة، السيوطي ١/ ٤٩٦ – ٤٩٨ .

(٢) انظر : الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ١٦٣ .

(٣) انظر : الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٥/ ٢٢٨٩ ، الهمع، السيوطي ٥/ ١٢١ ، شرح التصريح، خالد الأزهري ٢/ ١٩٥ ، شرح الأشموني ٣/ ١٩٥ .

(٤) انظر : الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٥/ ٢٢٨٩ ، شرح الأشموني ٣/ ١٩٥ .

(٥) معاني القرآن، الفراء ٢/ ١٢١ .

(٦) الكتاب، سيبويه ٣/ ٣٠٢ .

ويعدها الزمخشري[1] من الأصوات كذلك[2].

وثانيها : أنها أسماء وصرح بذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى :M ; < = > ? L المائدة: ١٠٥ [3] يقول : ((هذا أمر من الله عز وجل كقولك : عليكم أنفسكم ، والعرب تأمر من الصفات بـ (عليك) و (عندك) و (إليك) ، ثم يقول : ((ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها لأنها أسماء ، والاسم لا ينصب شيئا قبله ، تقول : ضربا زيدا ، ولا تقول : زيدا ضربا فإن قلته نصبت زيدا بفعل مضمر قبله))[4].

وثالثها : أن هذه الألفاظ أدوات وحروف ، قال : ((إن (هيهات)و (هلم) أداتان ليستا مأخوذتين من فعل)) ثم يقول : ((والنصب الذي فيهما أنهما أداتان جمعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر)) [5].

ويظهر مما سبق تباين أقوال الفراء في ماهية هذه الألفاظ .

وخالف الكوفيون شيخهم الفراء في هذه الأسماء على أنها أفعال حقيقية وذلك لدلالتها على الحدث والزمان[6].

---

(١) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، نحوي، لغوي، مفسر على مذهب المعتزلة، من مصنفاته: (الكشاف)، (الأنموذج)، (الفائق في غريب القرآن) وغيرها توفي سنة ٥٣٨هـ .

انظر ترجمته في: نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٢٩٠ – ٢٩٢، إنباه الرواة، القفطي ٣/ ٢٦٥ – ٢٧٢ ، البلغة، الفيروزأبادي ٢٢٠ – ٢٢١، بغية الوعاة، السيوطي ٢/٢٧٩.

(٢) انظر الكشاف، الزمخشري ٢/٤٤ .

(٣) المائدة ٥/ ١٠٥ .

(٤) معاني القرآن، الفراء ١/ ٣٢٢ .

(٥) معاني القرآن، الفراء ٢/٢٣٥ .

(٦) انظر : البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١/ ١٦٣ ، الهمع، السيوطي ٥/١٢١ ، شرح التصريح، خالد الأزهري ٢/١٩٥ ، شرح الأشموني ٣/١٩٥، الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٥/ ٢٢٨٩.

مما سبق يظهر الخلاف الواضح بين النحاة البصريين والكوفيين في تحديد ماهية هذه الأسماء رغم ما درجوا عليه في كتب النحاة من ذكر مصطلح (اسم الفعل) وذلك لغلبة المذهب البصري عامة .

و لم يكن الخلاف في تحديد ماهية هذه الأسماء فحسب ، بل ظهر خلاف آخر حول محل هذه الألفاظ من الإعراب ، فذهب الأخفش[١] إلى أنها لا محل لها من الإعراب [٢] واختاره ابن مالك[٣] والرضي[٤].

وهذا قول من ذهب إلى أنها أفعال أو أسماء لألفاظ الأفعال .

ومن النحاة من أعرب هذه الألفاظ واختلفوا في ذلك لاختلافهم في تحديد ماهية هذه الألفاظ ، فمن رأى أنها أسماء لمعاني الألفاظ رفعها على الابتداء ، وأغنى المرفوع بعدها عن الخبر ، واختاره ابن الحاجب[٥]

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، صحب الخليل وأخذ عن سيبويه، وكان معلماً لابن الكسائي وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، صنف كتباً كثيرة في النحو والعروض منها: (كتاب العروض)،(معاني القرآن) وغيرها توفي سنة ٢١٥هـ.

انظر ترجمته في: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ١١١- ١١٢ ، أخبار النحويين البصريين، السيرافي ٦٦، تاريخ العلماء النحويين، التنوخي ٨٥.

(٢) انظر : شرح الأشموني ٣/ ١٩٦ ، شرح التصريح، خالدالأزهري ٢/ ١٩٥ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٣/ ١٩٦ ، شرح التصريح، خالدالأزهري ٢/ ١٩٥ .

(٤) انظر شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ٦٧/٢ .

والرضي هو محمد بن الحسن الاستراباذي من علماء العربية، له اختيارات متفردة من مصنفاته: (شرح الكافية)، (شرح الشافية) لابن الحاجب ، توفي سنة ٦٨٦هـ .

انظر ترجمته في: بغية الوعاة، السيوطي ٥٦٧/١- ٥٦٨، كشف الظنون، حاجي خليفة ٢/ ١٣٧٠، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ١٨٣/٩.

(٥) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب، ولد سنة (٥٧٠هـ) ، من العلماء المشتغلين بالنحو، واللغة، والأصول، من مصنفاته: (الإيضاح في شرح المفصل)، (الأمالي النحوية)، (الكافية)، (الشافية) توفي سنة (٦٤٦هـ).

انظر ترجمته في: إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ٢٠٤ – ٢٠٥ ، البلغة، الفيروزأبادي ١٤٣ – ١٤٤ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢/ ١٣٤ – ١٣٥ .

يقول : ((وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لأنه وما بعده اسمان جـــردا عن العوامل اللفظية ليسند أحدهما إلى الآخر كقولـــك : (أقـــائم الزيـــدان) ، وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الإعراب ، ألا ترى إلى (أقائم) وإن كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء))[١] .

وردّ الرضي هذا الرأي بالفرق بين معنى (قائم) ومعنى اسم الفعل فقال: ((لأن معنى (قائم) معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي: ذو قيام ، فصح أن يكون مبتدأً بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ))[٢] .

وذهب المازني[٣] إلى أن هذه الألفاظ في موضع نصب على المصدر ، وهذا قـــول من ذهب إلى أنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال [٤].

ويذهب الحيدرة إلى أنها أسماء ويستدل على ذلك بأنها تقع موقع المـــصدر، ويدخل تنوين التنكير عليها ، وبأنها كلها تدعى معارف ونكرات ، والتعريـــف والتنكير من خواص الأسماء[٥] ، ويرى الحيدرة أن من هذه الألفاظ ما هو واقـــع موقع المصدر ، ومنها ما هو واقع موقع الفعل ، قال: ((لأنها نابت مناب

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ١/ ٥٠٥.

(٢)شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ٢/٦٧.

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، روى عن الأصمعي وأبي زيد وقرأ على الأخفش أكثر كتاب سيبويه ، وأكمله على الجرمي، من مصنفاته: (كتاب التصريف) و(ما يلحن فيه العامة) توفي سنة(٢٤٩ هـــ) وقيل:(٢٤٧هـــ).

انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ٨٧، تاريخ العلماء النحويين، التنوخي ٦٥، إنباه الرواة، القفطي١/ ٢٨١، البلغة، الفيروز أبادي ٧١.

(٤) انظر : شرح الأشموني ٣/١٩٦ ، شرح التصريح، خالدالأزهري ٢/ ١٩٥ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١/ ١٦٤ ، شرح ألفية ابن معط، القواس ١٠١٥.

(٥) انظر : كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٩٠- ٤٩١ .

مصدر وفعل)) وقال: ((فمعنى (صه) السكوت المعهود منك ، ومعنى (صهٍ) سكوتاً ، وكذلك (ايه) معناه الزيادة المعهودة من هذا الشيء بعينه))[1].

وبناء على هذا فبعض الألفاظ لها موقع من الإعراب عنده فهي في موضع نصب على المصدرية ؛ لأنها قامت مقام المصدر ، وبعضها لا محل لها من الإعراب لقيامها مقام الفعل .

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٩١ .

المبحث الثاني :طريقة عرضه للمسائل النحوية

إن منهاج الحصر والاستقصاء هو سبيل كثير من النحاة عند وضع مصنفاتهم ، وكثير منهم يتتبع جزئيات الموضوع عن طريق قضاياه ومسائله مع الاستطراد الذي يرهق الذهن ، ويكلف القارئ والباحث عناء في جمع شتات الموضوع .

ويرجع ذلك إلى أن النحاة الأُوَل كانوا على درجة عالية من الفهم وسعة الأفق ونقاء القريحة .

والحيدرة اليمني من هؤلاء الذين يشفون غلة القارئ بما رسمه من منهاج سديد يتسم بوضوح الفكرة ، وجمع أطرافها بمنهج تطبيقي جمع فيه بين القاعدة وثمرتها عن طريق وضع الأسئلة والإجابة عنها بعيدا عن الإفراط والتفريط ، متجنبا الحشو في الكلام والتعليل الممل .

وفي سلوكه منهج الحصر والاستقصاء سأعرض بعض النماذج على سبيل المثال:

في باب الفعل :

يقول الحيدرة : ((يُسأل فيه عن خمسة أسئلة : ما الفعل؟ و لم سمي فعلا؟ وما علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟))(١).

وقد أجاب عن كل سؤال في فصل بتوسع واستقصاء لكل مسائله وقواعده .

يقول: ((وعلامات الفعل أربع عشرة علامة، من أوله سبع، وهي (قد) مثل: قد فعل، و(لو) نحو : لو فعل، والسين مثل : سيفعل ، وسوف، مثل: سوف يفعل،

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٨ .

وحروف الجزم، مثل : لم يفعل، والحروف الناصبة، مثل: أريد أن أفعل، ولن يفعل . وحروف المضارعة وهي: الياء، والتاء، والنون، والألف.

ومن آخره ثلاث : اتصال الضمير المرفوع به، مثل : فعلا وفعلوا ، ونونا التوكيد الخفيفة والثقيلة، مثال قوله تعالى(١) : M T U V L W يوسف: ٣٢ .

ومن جملته ثلاث : كونه أمرا، مثل : قم، وليقم زيد، أو نهيا، مثل: لا تقم، ومتصرفا، مثل: قام يقوم.

ومن معناه واحدة: وهي كونه خبرا ، ولا يخبر عنه))(٢).

وهو ينقسم على ثلاثة أقسام : (ماض، ومستقبل، وحال) وهذه قسمة صحيحة ؛ لأن الفعل لا يقع إلا في زمان ، والأزمنة ثلاثة، قال تعالى(٣):M لَهُ مَا à أَيْدِينَا L مريم: ٦٤ فدل على زمان المستقبل . ثم قال: M â خَلْفَنَا L فدل على زمان الماضي ، ثم قال : M وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ L فدل على زمان الحال ، ويوضح ذلك أن الفعل حركات الفاعلين ، والزمان حركات الفلك .

فالماضي: ينقسم على ثلاثة : ماض في اللفظ والمعنى ، مثل: (قام زيد وقعد عمرو) وماض في اللفظ دون المعنى ، مثل : (إن قمت قمت غدا) فلفظه لفظ المضي ، ومعناه الاستقبال ، وماض في المعنى دون اللفظ مثل: (لم يقم أمس) فلفظه لفظ المستقبل ومعناه المضي .

والمستقبل أيضا على ثلاثة أضرب : مستقبل في اللفظ والمعنى ، وفي اللفظ دون المعنى ، وفي المعنى دون اللفظ ، وخذ تمثيله من قسمة الماضي آنفا.

---

(١) يوسف / ٣٢.

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٥٠ .

(٣) مريم / ٦٤.

فأما فعل الحال : فلا ينقسم ، لأنه حد ما بين الزمانين ، ولا يصح نفيه لعللٍ منها أنه هو الأصل الذي انفصل عنه الماضي وتفرع منه المستقبل والأصل لا يجوز اطّراحه، ومنها أن النفي والإيجاب أصلان في الأفعال وقد وجدنا حرفا لنفي الماضي وهو لم مثل: لم يقم أمس وحرفا لنفي المستقبل وهو لن مثل: لن يقوم غدا، وحرفا لنفي الحال مثل: زيد يدرس الآن فتقول ماهو يدرس. (١) وغيرها من العلل التي ذكرها ووجه القول فيها، وعلى هذا المنهج عرض بقية فصول هذا الباب وغيره من أبواب الكتاب .

وفي باب المعاني:

يقول الحيدرة : (ولك فيه ثلاثة أسئلة: ما المعاني؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟)، ثم قال : (والمعاني تخرج قسمتها إلى ما لا يحصى عددا، ولا يدرك مددا، وقد جعلها بعضهم ألوفا، وجعلها بعضهم مئين، وجعلها آخرون عشرات، وجعلها بعضهم آحادا تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة).

وقال آخرون: هي ضربان: خبر وغير خبر؛ ويكفيك منها قسمة صاحب التسعة وهي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والتمني، والدعاء، والقسم، والوعيد(٢).

وذكر أمثلة لكل قسم منها ، ثم خصص لكل قسم منها بابا ، وذكر فيه أسئلة تدور حول حقيقته ، وأقسامه ، وأحكامه، ولعلنا ندرك أنه قد جمع بين القاعدة والمعنى في ثنايا عرضه للإجابة عن كل سؤال ، فعلى سبيل المثال بعد أن بين حقيقة الخبر ومعناه ووجه القول فيه قال: وهو ينقسم على خمسة أقسام : (إيجاب، ونفي، وتعجب، وشرط، واستثناء) ثم وجه القول في ضروب هذه الأقسام ، وأفصح عن معنى كل قسم وما حواه من ضروب ، وحكم كل قسم

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٥٠- ١٥١ .

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٧٥ .

من ناحية الضابط النحوي[1] فقال في حكم التعجب : إنه متى كان على صيغة (ما أفعله) نصب المتعجب منه ، وتعدى إليه بنفسه ، وكان مشغولا بضمير فاعل يعود على ما لا يظهر أبدا لا عائد على مفرد.

ومتى كان على صيغة (أفعل به) كان المتعجب منه مجرورا ، وتعدى إليه الفعل بواسطة من حروف الجر، فكان في موضع نصب ، وحكم عليه بالرفع أيضا؛ لأنه فاعل في المعنى وكان فارغا لا ضمير فيه إذ لا يرجع على مذكور ، وحق فعل التعجب أن يلزم فعلا واحدا ويجري مجرى المثل[2].

وحكم الاستثناء: أن يكون منفيا من موجب ، مثل قام القوم إلا زيدا، فقيام القوم موجب، وقيام زيد منفي عنه، أو يكون موجبا من منفي ، نحو: ما قام القوم إلا زيد، فقيام القوم منفي ، وقيام زيد موجب[3].

وعلى مثل هذا المنهج وجه الحيدرة قوله متبعا منهاج الحصر مع الربط بين القاعدة النحوية والمعاني التي هي ثمرة من ثمار علم النحو.

لم يلتزم الحيدرة أو يتحيز لمذهب نحوي أثناء عرضه للمسائل النحوية ، فهو لم يكن بصرياً خالصاً ولا كوفياً خالصاً فمثلما وافق البصريين في بعض المسائل ، وافق الكوفيين كذلك ، وإن كانت موافقته للبصريين تفوق موافقته للكوفيين ، إلا أن هذا لا يُعدّ دليلاً قاطعاً على أن الحيدرة بصري بمذهبه ، ولعل الحيدرة بذلك يريد أن يبين لنا من خلال عدم التزامه بمذهب معين ، أن شخصية العالم لا يمكن أن تنحصر بمذهب معين ، لأنه ربما يواجه رأياً بصرياً أوجه وأوضح من رأي كوفي أو العكس ، فعندما يكون ملتزماً بمذهب معين يستحيل

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٧٥ .

(٢)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٧٨ .

(٣)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٧٩ .

عليه مناقشة ذلك الرأي بكل صراحة وحرية ونزاهة ، ويجعله يدور في بوتقة الآراء التي يسنحها له المذهب الذي يلتزم به .

وسأعرض في الفصل اللاحق بعض الآراء التي اتبع الحيدرة فيها البصريين والكوفيين وما تفرد به من آراء .

ويظهر من خلال عرضه للمسائل أنه أكثر ميولاً للمصطلح البصري منه للمصطلح الكوفي ، ولكن هذا لا يعني أن الحيدرة لم يستخدم المصطلح الكوفي، وإنما استخدمه في العديد من المواضع ولكن بنسبة أقل موازنة بالمصطلح البصري.

استخدام الحيدرة للمصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي لا يُعد دليلا قاطعا على أنه بصري المذهب كما ذكرت سابقاً ، وإنما هذا يعود لفلسفة ارتآها الحيدرة لنفسه قد تكون الهدف من وراء تأليفه لهذا الكتاب ، فهو قد ذكر في مقدمة كتابه أنه ألّفه لمجموعة من التلاميذ الذين كانوا يحضرون مجلسه فطلبوا إليه أن يؤلف لهم كتاباً جامعاً يضم فيه جميع ما تحدث عنه في حلقاته العلمية فكان تأليفه هذا الكتاب . فهو أراد بذلك أراد أن يكون الكتاب سهلاً ويسيراً في تناول المعلومات ولذلك لجأ الحيدرة إلى المصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي ؛ لكون المصطلح البصري أكثر شيوعاً وانتشاراً من المصطلح الكوفي على ألسنة الدارسين لهذا العلم .

كذلك لكونه أكثر شمولية في التعبير عن الشيء الواحد ، فهو عكس المصطلح الكوفي الذي يدل في كثير من الأحيان على أشياء متعددة كما هو الحال في مصطلح البدل عند البصريين فيقابله عند الكوفيين الترجمة والتبيين والتكرير والتفسير والعبارة[1] .

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي ١٣٥ .

سأورد مجموعة من الأمثلة تكشف مدى اعتداد الحيدرة بالمصطلح النحوي لدى كل من البصريين والكوفيين ؛ وذلك لأن استخدامه للمصطلح (بصري أو كوفي) يعكس طريقته في عرض المسائل النحوية بناء على المصطلح المعيَّن .

أ- المصطلح البصري :

النفي : ويقابله عند الكوفيين " الجحد والإقرار "[١]

قال الحيدرة في باب أقسام الكلام : (ولكون الحرف واسطة لم يجز أن يقع خبراً ولا مخبراً عنه وإنما جيء به لإيجاب شيء للذات أو نفي شيء عنها، نحو قولك: قد قام زيد ، و لم يقم عمرو ، ولذلك قيل : حرف جاء لمعنى ، فالحرف يقع إيجاباً ونفياً ، والفعل موجباً ونفياً ، والاسم موجباً ومنفياً عنه)[٢].

واستعمل الحيدرة هذا المصطلح أيضاً في باب الحروف العاملة بقوله : (ومنها "ما" التي للنفي ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر على التشبيه بليس مثل: ما زيد قائماً ، ما لم يعرض لها عارض يغيّر حكمها)[٣] .

الحال : ويقابله عند الكوفيين مصطلح " القطع " [٤].

قال الحيدرة : (وأما الحال فهي هيئة الفاعل والمفعول به متنقلاً أو مقدّراً بالمتنقل، كما قال طاهر بن أحمد[٥] فالمتنقل مثل قولك : جاءني زيد راكباً، أي

---

(١) المصطلح النحوي، عوض القوزي : ١٧١ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٢ – ١٣٣ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٥٨ – ١٥٩ .

(٤) المصطلح النحوي، عوض القوزي ١٧٠ .

(٥) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي، كان يلازم الإقراء في جامع عمرو بن العاص، وتزهد في آخر

على حالة الركوب ؛ لأنه كان قبل ذلك غير راكب ، والمقدّر بالمتنقل مثل قولك : هذا أخوك مسافراً غداً إذا كان قد أخذ في هيئة السفر ، ومثله هذا زيد صائداً غداً كأنك تقول : هذا أخوك متأهباً للسفر ، وهذا زيد ناوياً للصيد، ومثال الحال من المفعول : عجبت من زيد مضروباً ومن طعامك مأكولاً)[1].

البدل : ويقابله عند الكوفيين "الترجمة ، التبيين ، التكرير ، المردود ، العبارة"[2]

قال الحيدرة في باب البدل : (وهو ينقسم على أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة نحو قولك : جاءني زيد أخوك ، وبدل البعض من الكل على جهة التخصص نحو قولك : ضربت زيداً رأسه ، وقطعتُ اللص يده، وبدل اشتمال نحو قولك : نفعني عبد الله علمه ، وأعجبتني الجارية حسنها ، وعرفتُ أخاك خبره ، وقيل له بدل اشتمال : لأن المعنى يشتمل على البدل والمبدل منه جميعاً ، وبدل الغلط ، ولا يكون إلا في المحاورات دون القرآن الكريم والكلام الفصيح ، وذلك نحو قولك : جاءني زيد عمرو ، ومررت بأخيك أبيك ، كأنك أردت أن تقول : جاءني عمرو ومررت بأبيك ، ثم غلطت على زيد والأخ فذكرتهما)[3].

الجر : ويقابله عند الكوفيين " الخفض "[4] .

عمره، من مصنفاته: (المقدمة المحسبة) في النحو وشرحها، (شرح الجمل)، (المفيد) في النحو توفي سنة ٤٦٩هـ.
انظر ترجمته في: إنباه الرواة، القفطي ٢/ ٩٥، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ١٥١، البلغة، الفيروزأبادي ١١٦، بغية الوعاة، السيوطي٢/ ١٧.

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٠٢ .

(٢) المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي ١٣٥ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤١٠ – ٤١١ – ٤١٢ .

(٤) المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي ١٣٢ .

قال الحيدرة في باب الإعراب : (وألقاب الإعراب أربعة : رفع ونصب وجر وجزم ، وهذه ألقاب صياغية من المعاني . وذلك أن الفاعل والمبتدأ لّما كانا شريفين سمي إعرابهما رفعاً ، وكذلك المفعول وشبهه لّما كانت حركته خفيفة يخرج بغير تكلّف سميت نصباً ، والنصب : الصوت الحسن السهل ، وقيل للجر جر لأنه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، وسمي الجزم جزماً لأنه حذفُ حركةٍ أو حرفٍ . والجزم في اللغة القطع)[1]

التوكيد : ويقابله عند الكوفيين مصطلح " التكرير "[2] .

قال الحيدرة : (أما التوكيد فهو تحقيق المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى . فالتوكيد بإعادة اللفظ يتبع الاسم ، والفعل والحرف . وهو أن تعيد لفظ المؤكد بعينه نحو قولك : هذا زيدٌ زيدٌ ، وأنت أنت الذي فعل الفعل [3].

وتقول عند العجلة : قم قم الساعة الساعة ، ويقول القائل : أفعل كذا فتقول قد قد أو لا لا ... وتوكيد المعنى يكون بستة ألفاظ وهي : نفسُهُ ، عينُهُ ، كلّهُ، أجمعُ ، أكتعُ ، أبصعُ)[4] ، وهذا الأسلوب اللفظي يكثر في اللغة المنطوقة.

وقد كثرت المصطلحات البصرية بالكتاب مما أخذ به الحيدرة وما سبق نماذج منها.

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٨ .

(٢) المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي ١٣٦ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٠٣ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٠٣ – ٤٠٥ .

ب- المصطلح الكوفي :

أما أبرز المصطلحات الكوفية التي اعتمدها الحيدرة في كتابه أثناء عرضه للمسائل النحوية ما يلي :

التفسير : ويقابله عند البصريين مصطلح " التمييز " [١].

انفرد الفراء من بين الكوفيين فأطلق التفسير أو المفسّر على ما يُدعى عند البصريين المفعول به .

كذلك أطلقه على ما يُسمى عند البصريين المفعول لأجله [٢]. أما الحيدرة فقد استعمله في باب التمييز فقال في حدّه : (هو التفسير والتبيين وسواء أقلت تمييز أو تبيين أو تفسير . ألا ترى أنك إذا قلت : عندي أحد عشر كان الكلام جملة مبهمة يجوز أن تخصصها بأي جنس شئت ، فإذا قلت : رجلاً أو ثوباً كان تفصيلاً لجملةٍ وتبييناً لمبهمةٍ وتمييزاً لجنس ما عددت دون غيره)[٣].

ومصطلح البصريين في استخدام التمييز أجود وأصوب من التفسير الذي اعتمده الحيدرة فقولك: رجلا أو ثوبا، لا تفسر معنى بل تميز جنسا.

الصرف : وقد عرّفه الفراء بقوله : " والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّر في العطف فذلك الصرف "[٤] .

وهذا المصطلح ليس له مقابل عند البصريين ؛ وذلك لأنه من إعمال الكوفيين[١].

---

(١) المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي ١٢٦ .

(٢) المصطلح النحوي، القوزي ١٦٤ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٠٩ -٣١٠ .

(٤) معاني القرآن، الفراء ١/ ٢٣٥ .

أما الحيدرة فقد استعمل هذا المصطلح في باب أحكام أو والواو والفاء بقوله : (وأما الواو فإنها أيضا تنصب بمعنى أن إذا وقعت للصرف نهياً عن الجمع بين الشيئين ، أو استنكاراً أو اعتمدت على مصدر في صدر الكلام ، فالنهي نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن : أي لا تجمع بينهما ، وقد أطلق له واحداً وحظر عليه الآخر .

ولو جزم فقال : وتشربِ اللبن عطفاً على تأكل لكان قد حظرهما عليه جميعاً، ولو رفع الشرب فقال : وتشربُ اللبن ، كانت واو حال وتقديره : وأنت تشرب اللبن ، أي لا تأكل السمك شارباً بمنزلة من يأكل وهو يشرب الماء . وتقول في الاستنكار عن الجمع بين الشيئين : لا أحب الصالحين ، وأعملَ خلاف عملهم .. وأصل هذه الواو العطف على تقدير : وأن أفعلَ فحذفت أن وأقمت الواو مقامها فدلّت عليها وصرفت العمل إلى نفسها فصارت العاملة دون أنْ لأنه لا يجوز إعمال الحروف محذوفةً ... وقد يجيء في الواجب إذا اعتمدت على مصدر في صدر الكلام كما قالت الكلبية :

ولبس عباءة وتقر عيني أحبّ إليّ من لبس الشُّفُوف[٢]

أراد وأنْ تقرَّ)[٣].

الأداة : ويقابله عند البصريين مصطلح " حروف المعاني "[٤] ، هذا ويرجح مهدي المخزومي مصطلح الكوفيين لما فيه من دقة في الدلالة واختصار في اللفظ[١]. ويوافقه على ذلك أحمد مكي الأنصاري[٢].

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، مهدي المخزومي ٣٠٦ .

(٢) الكتاب، سيبويه ٣/ ٤٥ ، انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري ٤١٣ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٤٣ – ٣٤٤ .

(٤) المصطلح النحوي، القوزي ١٧٤ .

أما الحيدرة فقد استعمله في باب القسم وذلك بقوله : (وهو ينقسم على ضربين: ضرب منه يكون بأداة ، وضرب منه يكون بغير أداة ، فالذي بغير أداة ضربان : أحدهما مبتدأ وخبر ظاهران ، وهو قول القائل : عليه عهد الله ، وملكه في سبيل الله، وامرأته طالق ، وما أشبهه لا يجوز فيه إلا الرفع . والضرب الثاني : مبتدأ ظاهره وخبره محذوف وهو قولهم : يمين الله وأما نته ، وعهد الله وميثاقه والمعنى : يمين الله لازمة له أو أمانة الله ، وعهد الله وميثاقه عليه . فهذا أو شبهه يجوز فيه وجهان: الرفع كما مثلنا، والنصب على تقدير فعل محذوف كأنه يقول : أُلزم نفسي يمينَ الله وأمانته)[٣].

النعت : ويقابله عند البصريين مصطلح " الصفة "[٤].

نقل السيوطي عن أبي حيان قوله[٥] : " والتعبير به (أي النعت) اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة"[٦].

الكوفيون التزموا بالنعت اصطلاحا، أما البصريون فجمعوا بين المصطلحين (النعت والصفة) إلا أن مصطلح الصفة كان الأغلب.

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، مهدي المخزومي ٣١١ .

(٢) المصطلح النحوي، القوزي ١٧٤ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٦٠ .

(٤) المصطلح النحوي، القوزي ١٦٦ ، انظر المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي ١٣٣ .

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي، عالم في النحو واللغة والتفسير والقراءات، من تلاميذه تقي الدين السبكي ، والسمين الحلبي، وابن عقيل وغيرهم، من مصنفاته: (البحر المحيط) ، (ارتشاف الضرب) وغيرهما توفي سنة ٧٤٥هـ.

انظر ترجمته في : غاية النهاية، ابن الجزري ٢/ ٢٨٥ – ٢٨٦، بغية الوعاة، السيوطي ١/ ٢٨٠ .

(٦) همع الهوامع، السيوطي ٦/١٧١.

هذا وقد ذهب بعض الأوائل للتفريق بين النعت والصفة فقال الخليل بن أحمد :" إنّ النعت لا يكون إلا في الصفات المحمودة . وإن الوصف يكون في الصفات المحمودة وفي غيره من الصفات". وقال غيره : "إن النعت هو الصفة الراسخة التي تثبت ولا تتغير والوصف الصفة الراسخة وغير الراسخة"[١].

أما الحيدرة فقد استعمل هذا المصطلح بقوله : (جيء بالنعت لأحد أربعة أشياء : تخصيص نكرة مثل : مررت برجل طويل ، أو إزالة شك عارض في معرفة نحو: رأيت أخاك النجار ، أو مدح نحو قولك : مررت بزيد العاقل ، أو ذم نحو قولك : مررت ببكر الأحمق ، ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل شاع في جميع الرجال ، فإذا قلت : طويل اختص الطوال وكذلك لو قلت : رأيت أخاك شكَّ أي إخوته رأيت ، فإذا قلت النجار زال الشك . فأما المدح والذم فأوضح من أن تحتاج إلى تلخيص)[٢].

المشبه بالمفعول : ويقابله عند البصريين " المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله "[٣].

هذا وقد رفض الكوفيون التسليم للبصريين بهذه المصطلحات جميعاً ، فزعموا أن الفعل إنما يكون له مفعول واحد ، وهو المفعول به ، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً ، وإنما شُبه بالمفعول كما يقول أبو حيان [٤].

ومثال هذا المصطلح عند الحيدرة قوله في إعراب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة إذا كانا نكرتين : " فإن كانا نكرتين جاز فيه وجهان : الجر بالإضافة، والنصب

---

(١) المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي ١٣٣ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٨١ .

(٣) المصطلح النحوي، القوزي ١٨٤ .

(٤) المصطلح النحوي، القوزي ١٨٤ ، انظر شرح التصريح على التوضيح، خالدالأزهري ١/ ٣٢٣ .

على التمييز أو التشبيه بالمفعول، ومثالها : مررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ، وحسنٍ وجهاً "[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الحيدرة كثيراً ما كان يزاوج ما بين مصطلحات الكوفيين والبصريين في المسألة الواحدة وأقصد بالمزاوجة هنا ذكر المصطلح بالمسمى البصري وكذلك بالمسمى الكوفي في نفس المسألة، وإن دل ذلك على شيءٍ فإنما يدل على أن الحيدرة لم يكن متحيزاً أو متعصباً لمذهب نحوي معين .

مثال ذلك قوله في باب التمييز : (والتفسير لا يتقدم المفسَّر، وإن تتم به الفائدة، تقول : عندي أحدَ عشرَ فلا يفيد، ثم تقول: ثوباً أو درهماً فتقع حينئذٍ الفائدة بالتمييز خلافاً للحال)[2].

نلاحظ هنا في هذه المسألة أن الحيدرة قد استخدم في أثناء عرضها المصطلحين البصري والكوفي معاً، فالتمييز مصطلح البصريين والتفسير مصطلح الكوفيين.

كذلك قوله في باب الجر : (الجر هو ما جلبه عامل الجر كما قال طاهر بن أحمد . وقيل له جرٌّ لوجهين : أحدهما : أن عامله يجرُّ الأسماء بمعنى يخفضها وسواء قلت جرٌّ أو خفضٌ)[3].

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧٧ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣١٣ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٤٨ .

أيضاً نلاحظ أن الحيدرة قد استعمل مصطلحي الجر والخفض في نفس المسألة، ومن المعروف أن مصطلح الجر مسمى البصريين ومصطلح الخفض مسمى الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من أدلة الصناعة النحوية

أدلة الصناعة النحوية يُبحث عنها في مصادرها التي بسط النحاة القول فيها ، وفي طرق الأخذ بها ، وتطبيق ذلك في كتب النحو المختلفة ، وإن المتأمل في هذه المصنفات يجد أن هذه الأدلة لها أثرها الفعال في تقنين قواعد النحو،وعلى الرغم من أهمية علم أصول النحو إلا أن الذين كتبوا فيه قلائل من أشهرهم :

١. أبو بكر بن السراج ، المتوفى ٣١٦هـ وضع كتابه : (أصول النحو) وكتابه هذا متخصص في عرض الموضوعات النحوية مستخدما في علاجها وضبطها الأصول المعتمد عليها في وضع علم النحو وليس به مصطلحات علم الأصول إلا قليلا.

٢. أبو الفتح عثمان بن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ وضع كتابه (الخصائص).

٣. أبو البركات بن الأنباري ، المتوفي سنة ٥٧٧هـ وضع كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو).

٤. جلال الدين السيوطي ، المتوفي سنة ٩١١هـ وضع كتابه (الاقتراح في أصول النحو).

فهذا العلم يعد ميزانا دقيقا لعلم النحو إذا اضطرب التقدير ، وقاضيا بين المذاهب إذا اختصمت حتى يبرز معالم الحق الذي به تنضبط القاعدة.

والذي دفعني إلى هذا التقديم ، هو ما أثبته الحيدرة في كتابه موضوع البحث ، حيث صدره بكتاب أسماه (كتاب الأصول) فقد يكون هناك بعض الالتباس من أن ما وضع تحت هذا الباب من أبواب وفصول قد وضعت في أصول علم النحو، والحق أن القصد والمادة غير هذا وقد أردت أن أبين الفرق بين

هذا العنوان ، وبين مادة أصول النحو بإيجاز لأزيل به ما عساه أن يقع من التباس.

لقد استعمل النحاة القدامى الأدلة بسليقتهم دون النظر إلى ضوابط وتعريفات لأن جل اعتمادهم كان على السماع كلما توافر ، ثم الالتجاء إلى الإجماع ويعدونه حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، وإن وجد معه من غير المنقول حملوه على المنقول إذا كان في معناه ، وهذا عملهم في القياس، والكوفيون أهل سماع وقراءات وقياس، لكن القياس عند البصريين أقوى من السماع عندهم.

هذا ما أطلق عليه النحاة علم أصول النحو

والحق فقد أراد الحيدرة أصول الموضوعات النحوية التي تدرس في أبوابها ، على معنى أن هذه الأصول التي يعنيها هي منثورة في جميع أبواب النحو ، وما من موضوع نحوي إلا ويرتكز على هذه الأصول ، وهي التي عبر عنها بعض النحويين بقولهم: (المقدمات النحوية) أي : التي يحتاجها النحوي في ضبط قواعده وترسيخها.

وكتاب الأصول الذي وضعه الحيدرة ، فرع عنه أبوابا وأدرج تحتها فصولا، فصل فيها القول حول هذه الأصول التي تشتمل على معرفة الكلام وأقسامه ، والأسماء ظاهرا ، ومضمرا ، ومبهما ، ومفردا أو مثنى ، ومجموعا ، وبيان النكرة والمعرفة ، وكذلك الأفعال ماضيا وحالا ومستقبلا .

ومعرفة الحروف عاملا وغير عامل ، ومعرفة المعرب والمبني ، وأنواع الإعراب والبناء ، وعدد المرفوعات، والمنصوبات ، والمجرورات ، والمجزومات ، وما يتصل بذلك .

فقد عد هذه الأبواب والفصول أصولا يعتمد عليها كل من أراد أن يصنف في علم النحو والتصريف فنراه يقول :

(وإنما قدمت هذه الأصول لتبني عليها الفروع . روى طاهر ابن أحمد عن الخليل - رحمه الله - أن هذا العلم لا يعرف فروعه إلا من تقدم بمعرفة أصوله ، ولذا قيل في المثل:

(إنما منعهم من الوصول تضييع الأصول)(١)

وليس معنى ذلك أن الحيدرة قد أغفل الأخذ بالأصول النحوية التي أفصح عن أدلتها وهي (السماع ، والإجماع ، والقياس ، والاستصحاب) بل نجده قد عني بهذه الأصول فاعتمد عليها في توجيه آرائه والإفصاح عما أشكل في القضايا والمسائل النحوية ليضع أيدينا على أسرارها .

مثال ذلك : يقول الحيدرة في شأن الكلام : وهو ينقسم على ثلاثة أقسام : أسماء وأفعال ، وحروف يدل على صحة هذه القسمة (السماع ، والاجماع ، والقياس) (٢).

وعليه سأتناول هذه الأصول رابطا لها ببعض ماذهب إليه الحيدرة من مسائل.

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٠.

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٢.

السماع :

أورد ابن جني في خصائصه بابا في العربي الفصيح ينتقل لسانه فقال (فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها)[١].

يظهر من كلام ابن جني عنايته بالسماع عن فصيح العرب وعقد بابا آخر في سماع العربي لغة غيره أيراعيها أم يطّرحها، وأورد شواهد منها (قول بعضهم في الوقف: (رأيت رجلأ) بالهمزة، فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف في لغة من وقف بالألف، لا في لغته هو؛ لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة، أفلا تراه كيف راعى لغة غيره فأبدل من الألف همزة)[٢].

أكد ابن جني من خلال هذا النص ضرورة اعتماد العربي لغة غيره ممن سمع عنهم من العرب.

ويقول السيوطي في حدّ السماع: (وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت)[٣].

وابن الأنباري أطلق عليه مصطلح النقل بقوله : (النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة، إلى حد الكثرة. فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم بـــ " لن "، والنصب بـــ "لـــم ") [٤].

---

(١) الخصائص، ابن جني ٢/ ١٢ .

(٢) الخصائص، ابن جني ٢/ ١٧ .

(٣) الاقتراح، السيوطي ٥١ .

(٤) لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري ٨١ ، الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري ٤٥ .

وعلى هذا يكون السيوطي وابن الأنباري قد اتفقا على أن النقل أو السماع وهما مصطلحان مترادفان، يشتمل على ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة النحو القطعيَّة : القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكلام العرب شعراً كان أو نثراً، غير أنّ ابن الأنباري قد قيَّده بالكثرة قياساً للأخذ به .

والسماع من المصادر المعتمدة أولا في كتاب كشف المشكل في النحو، إذ اعتمد الحيدرة اعتماداً كبيراً على القرآن الكريم، والشعر العربي، وأقوال العرب، وشكَّلت في مجموعها مادةً غزيرةً تعكس مدى اعتداد الحيدرة بالسماع. وسيأتي ذكرها مفصلا في الفصل الثالث (الشواهد النحوية عند الحيدرة).

القياس :

تأثر النحاةكثيرا بالفقهاء في تعريفهم للقياس ؛ وذلك لأن أصول الفقه سابقة لأصول النحو في الظهور . والقياس هو الدليل الرابع بعد الكتاب، والسنة، والإجماع عند الأصوليين ، ولذلك فتعريف القياس عند النحاة هو نفسُهُ عند الأصوليين. حيث قال الأصوليون في حدِّه :" هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه، للاشتراك بينهما في علة الحكم"[1].
أما النحاة فذكروا في تعريفهم للقياس تقدير الفرع بحكم الأصل. وهذه الحدود متقاربة .

ومن النحاة القدماء الذين تناولوه في دراستهم وتأليفهم بشكل مفصل ابن جني، وابن الأنباري، وجلال الدين السيوطي، وغيرهم[2].

(١) أصول الفقه الإسلامي، أحمد محمود الشافعي ١١١ .

(٢) انظر الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي ٢٣١ .

ذكر ابن جني في باب أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزت ظَرُف بشْر، وكَرُم خالد)[1].

وللقياس أربعة أركان أشار إليها ابن الأنباري في كتابه " لمع الأدلة"، وهي: أصلٌ: وهو المقيس عليه، وفرعٌ: وهو المقيس، وعلةٌ جامعةٌ وحكمٌ[2].

والمقيس عليه : النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سماعاً أو روايةً وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة .

المقيس : الكلام المحمول على الكلام العربي الفصيح.

العلة : هي ماأعطي من أجله المقيس حكم المقيس عليه.

الحكم : هو ثمرة عملية القياس الناتجة من خلال إلحاق المقيس (الفرع) بالمقيس عليه (الأصل) مع وجود العلة الجامعة بينهما .

أما فيما يتعلق بموقف الحيدرة من القياس فقد جاء متبايناً، ففي الوقت الذي اعتمد عليه بوصفه أصلا من أصول النحو، أثناء طرحه لبعض المسائل النحوية وتوضيحها، نجده في بعض المواقف يرفضه ولا يعتمد عليه، وخصوصاً إذا كان معتمداً على بيت شعر، أو مثلٍ شاذٍ غير مطرد في بابه.

وسأعرض لبعض المسائل التي رفض فيها القياس على الشاذ، وكانت جميعها تعتمد على القياس السماعي، الذي يستند إلى النص. ثم المسائل التي اعتمد فيها القياس كأصل من أصول النحو.

---

(١) الخصائص، ابن جني ١/ ٣٥٧ .

(٢) لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري ٩٣ ، انظر الاقتراح، السيوطي ٩١ .

أ- مسائل رفض فيها القياس على الشاذ :

قياس " أفعل به " على " ما أفعل " في التعجب [١].

قال الحيدرة: (وكل فعل امتنع فيه " ما أفعله " يمنع فيه " أفعل به" وهو أفعلهم، وفلان أفعل من فلان . فكما لا يجوز ما أبيضه ، لا يجوز أبيض منه ، ولا زيد أبيض من عمرو، ولا هو أبيض القوم . وقد جاء بيت شاذ لا يُقاس عليه، هو قول طرفة بن العبد :

إذا الرجال شَتَوا واشتدّ أكلُهُمُ فأنت أبيضهم سرْبالَ طبَّاخِ[٢]

ومعنى البيت في الهجاء أنه لا يسودُّ ثوب هذا المهجو من دخان المطبخ، لأنه لاينحر للضيف، ولا يطبخ في الشتوة، وهي المجاعة حين يشتد أكل الرجال أي: يعسر طلبه.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة التعجب من البياض والسواد، هي إحدى المسائل الخلافية، التي فصل فيها الأنباري القول، وذلك من خلال عرضه لآراء كل من الكوفيين والبصريين فيها.

فالكوفيون يُقرون بجواز التعجب من البياض والسواد دون سائر الألوان؛ لأنهما أصل الألوان كما يقولون. واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، وتمثل السماع بالبيت الذي أورده الحيدرة في كتابه، ومنع فيه القياس على الشاذ.

أما البصريون فقد أنكروا ذلك، وقالوا بعدم التعجب من هذين اللونين دون سائر الألوان[٣].

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٨ .

(٢) ديوان طرفة ١٤٧ ، انظر مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، خلف الهروط "ديوان طرفة" ٧٠ ، البيت في الديوان :

إن قلتُ نصرٌ فنصرٌ كان شرفني قِدَماً وأبيضهم سربالَ طبّاخِ

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١٤٨ – ١٥٢ .

حذف حرف النداء من النكرة.

قال الحيدرة : (أما الممتنع فهو ضد الأحكام الواجبة، وحذف حرف النداء من النكرة مقصودة وغير مقصودة، نحو أن تقول في يا رجلُ ويا رجلاً من أهل العراق، رجل أقبل، وقد جاء في المثل :" أطرق كراً إن النعامة في القرى" و"أفتد مخنوقٌ" أي يا كرا، ويا مخنوق، فإن الأمثال موضوعة على ما سُمعت عليه، ولا يجوز تبديلها سواء أصابت حقيقة الأصل ، أو خرجت عنها . ألا ترى أنهم قالوا في المثل : " أساء سمعاً فأساء إجابة " بفتح الهمزة من إجابة وذلك غير جائز في غير المثل، فعلى هذا لا يُقاس على أطرق كرا لأنه مثل . وقد عيب على امرئ القيس قوله:

لَعَمري لَسعدُ بن الرباب إذا عدا أحبُّ إلينا منكِ فَافَرَسٍ حَمِرْ[1]

أراد يا فافرس ، فحذف حرف النداء من النكرة)[2].

أما سيبويه فقد أقر بجواز ذلك ولكنه قال إنه ليس بالكثير ولا بالقوي مستشهدا بـــ(افتدِ مخنوقُ، وأصبحْ ليلُ، وأطرقْ كرا)[3].

يلاحظ في هذه المسألة أن الحيدرة قد رفض فيها القياس على الشاذ . حيث يرى النحاةُ بعدم جواز حذف حرف النداء من النكرة، وأما ما جاء في الأمثال من جواز ذلك، فهذا شاذ لا يقاس عليه؛ وذلك لأن الأمثال تؤخذ على الأصل ولا يجوز تبديلها، أو التصرف بها، حتى إن كانت خارجة على الأصل اللغوي.

---

(١) شرح ديوان امرئ القيس ٩١ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٣٦ – ٣٣٧ .

(٣) الكتاب، سيبويه ٢/ ٢٣١ .

دخول حرف الجر على المضمر[1].

قال الحيدرة:(منها ما يدخل على الظاهر دون المضمر، وذلك تسعة أحرف هي: كاف التشبيه، ومذ، ومنذ، وحتى، وواو القسم، وتاؤه، ورُبَّ، وواؤها، وفاؤها، تقول: ما رأيتُ أحداً، ولا يجوز كهُو، ولا كأنت، فأما قول أبي نواس:

تصف الطلولَ على السماعِ بها أَفَذُوا العَيانِ كأنت في العلمِ[2]

فإنه شاذ، لا يُقاس عليه).

يلاحظ من خلال عرض المسألة السابقة، أن الحيدرة قد رفض فيها القياس على الشاذ. وذلك أن هنالك قسماً من حروف الجر تدخل على الظاهر دون المضمر، وهي الأحرف المبنية مسبقاً ، ورغم ذلك فقد جاء بيت من الشعر دخل فيه أحد هذه الحروف على المضمر، ومثل هذا البيت كما أشار الحيدرة شاذٌ لا يُقاس عليه.

واستشهاد الحيدرة ببيت أبي نواس منتَقَد لأن أبا نواس ليس من عصر الاستشهاد فلا يُعوّل عليه ويُستشهد به.

بعد هذا العرض لأبرز المسائل التي رفض فيها الحيدرة القياس على الشاذ، تجدر الإشارة إلى أن مسألة القياس على الشاذ، من المسائل التي التي شغلت النحاة كثيراً، وجعلتهم إزاء ذلك فريقين: فالبصريون يرون أنه لا يجوز القياس على الشاذ، ولذلك فهم يبنون أقيستهم على ما اطّرد وشاع من كلام العرب. حتى أنهم في كثير من الأحيان يردون شواهد الكوفيين، بحجة أنها شاذة لا يُقاس عليها.

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٥٩.

(٢) شرح ديوان أبي نواس، إيليا الحاوي ٣١٣/٢ .

أما الكوفيون فقد كانوا عكس ذلك تماماً، فهم يأخذون بالشاذ ويقيسون عليه، وبهذا يكون الحيدرة قد أخذ برأي البصريين في عدم جواز القياس على الشاذ، وخالف الكوفيين الذين أجازوه، واعتمدوا عليه كثيراً في بناء قواعدهم.

ب- مسائل اعتمد فيها الحيدرة القياس:

مثلما رفض الحيدرة القياس على الشاذ في بعض المسائل، اعتمده في مسائل أخرى، ولعل من أبرز تلك المسائل التي اعتمد فيها الحيدرة القياس :

حمل لا على إنَّ:

قال الحيدرة:(أما "لا" فمحمولة على "إنَّ" ؛ لأن "لا" للنفي، و"إنَّ" للإيجاب والعرب تحمل النقيض على النقيض، فكما تقول: إنّ غلام السفرِ أفضلُ منك، تقول: لا غلامَ سفرٍ أفضلُ منك)[1].

يتضح من خلال ما سبق أن الحيدرة قد وافق في هذه المسألة القياس ، حيث أجاز حمل لا على إنّ؛ وذلك لأن العرب تحمل النقيض على نقيضه، حيث "إنّ" تفيد الإيجاب ، و"لا" تفيد النفي.

حمل عسى على لعل:

قال الحيدرة: (وأما عسى فمحمولة على لعل؛ لأن معناهما الترجّي، والعرب أيضاً تحمل النظير على النظير، فكما تقول: لعل زيداً قائمٌ، تقول: عسى زيداً قائمٌ) [2].

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٣٣.

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٣٣.

يُلاحظ هنا أن الحيدرة قد وافق فيها القياس وذلك من خلال إقراره بجواز ذلك. فكما حملوا النقيض على نقيضه ، أيضاً حملوا النظير على نظيره؛ وذلك لأن كلاً منهما (عسى ولعل) تفيد معنى الترجي.

" أنا وأنت " أعرف المضمرات:

قال الحيدرة: (وأعرف المضمرات أنا ثم أنت؛ لأنك تُغلّب أنا على أنت وغيره. وكل معرفة غُلّبت على غيرها فهي أعرف منها. فتقول أنا وأنت قمنا، ولا تقول : أنا وأنت قمتما. وتقول: أنت وهي قمتما، ولا تقول : قاما. وقس على ذلك المغلّب، والمغلّب عليه من المعارف) [1].

أيضاً اعتمد الحيدرة القياس في هذه المسألة، من خلال إجازة القياس عليها في شتى أنواع المعارف. فكلّ معرفةٍ غُلِّبت على غيرها فهي أعرف منها. ألا ترى أن المذكر لما غُلِّب على المؤنث كان أعرف منه، وكذلك المعرفة لما غُلّبت على النكرة كانت أعرف منها وهكذا.

حمل "رُبَّ" على "كم" :

قال الحيدرة: (ومعنى رُبّ وواوها وفائها التقليل، تقول: رُبّ رجلٍ لقيتُ ثلاثةً، وأربعةً، ورُبّ امرأةٍ خيرٌ من رجلٍ، أي قليل من النساء كذلك، ونقيضها "كم" للتكثير، وربما حملوها عليها، قال امرؤ القيس:

رُبَّ رامٍ من بني ثُعْلٍ مُخرجٍ كفيه من سُتْرِهِ[2]

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٤٨ .

(٢) شرح ديوان امرؤ القيس : ٩٧ .

أي كثير من بني ثُعْلٍ) [1].

وكما تقدم أن العرب قد حملوا النظير على نظيره ، كما حملوا عسى على لعل ، حيث أن كلا منهما تفيد معنى الترجي ، كذلك حملوا النقيض على نقيضه، من خلال حملهم ربّ على كم، فكم تفيد التكثير ، ونقيضها ربّ التي تفيد معنى التقليل.

الدليل على فعليّة الأفعال التي لا تتصرف:

قال الحيدرة: (إنها تفسّر الفعل المحذوف، وتدل عليه دلالة قوية، في باب اشتغال الفعل على المفعول بضميره. فكما تقول: زيداً ضربتُ أباه، والمعنى: أهنتُ زيداً ضربتُ أباه، تقول: زيداً لستُ مثلَهُ ، أي نافيتُ زيداً لستُ مثلَهُ. ويجوز على بعده: زيداً نِعْمَ الرجلُ أخوه ، أي مدحتُ زيداً نعم الرجلُ أخوه. ومثله زيداً حبذا قائماً أبوه، معناه : قربت زيداً حبذا قائماً أبوه، وهاتان المسألتان لم يُستعملا كثيراً في كلامهم، ولكنّ القياس يسوّغ ذلك) [2].

يلاحظ في هذه المسألة أن الحيدرة قد اعتمد فيها القياس، وذلك من خلال موافقته الصريحة بجواز قياس جملة زيداً نعم الرجل، وزيداً حبذا قائماً أبوه، على جملة زيداً ضربت أباه، وزيداً لست مثله، ولعل الهدف من وراء هذا القياس؛ إظهار مدى قدرة هذه الأفعال على تفسيرها للفعل المحذوف في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره .

العلل النحوية :

العلل النحوية تعد السبب الذي من أجله أعطي المقيس حكم المقيس عليه، وكان الحيدرة من المكثرين من العلل وخصوصاً في القسم النحوي من

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٥٤ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٦٠ .

الكتاب. ولعل هذه الكثرة دليل واضح على شدة اهتمامه بهذا العلم كغيره من النحاة السابقين، ودليل على مدى إفادته منه في شرح مسائل اللغة والنحو على حد سواء، ومما يدل على مدى اهتمام الحيدرة بهذا العلم ، أنه أفرد للعلل باباً خاصاً بها أطلق عليه اسم " باب علل البناء والإعراب في المعرب والمبني "[1]، عرض من خلاله لعلل البناء والإعراب في الأسماء والأفعال ، وقد بلغ عددها كما أشار خمس عللٍ منها ثلاثٌ لبناء الاسم واثنتان لإعراب الفعل.

ومعظم العلل التي أوردها الحيدرة في كتابه هي من العلل التي أراد بها تفسير الظواهر اللغوية بصورة يسيرة وسهلة، بعيدة عن الغموض والتعقيد، ومن أمثلة ذلك قوله في حديثه عن الأسماء الصحيحة: (وسميت صحيحة لسلامة أواخرها من حروف العلة) [2].

وكذلك قوله في حديثه عن الاسم المضمر: (وسمي مضمراً؛ لأنه كنى به عن الظاهر للاختصار ألا ترى أن قولك: إخوتك قاموا، أخصر من قولك: قام إخوتك فلان وفلان وفلان إلى منتهى العدد) [3].

وفيما يتعلق بأنواع العلل عند الحيدرة، فقد أورد العلة النحوية بأسماء كثيرة لعل من أبرزها:

علة الثقل:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة عدم دخول التنوين على الأفعال: (وأما الفعل فلم يدخله التنوين لثقله وعدم تمكنه) [4].

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٥٠١ – ٥٠٩ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٧ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤١ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٥٠٩ .

وكذلك قوله في علة حذف حروف العلة من الأسماء المنقوصة: (وحُذفتْ منها الحروف العلائل؛ استثقالاً للحركات عليها) [1].

علة القوة:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة نصب الاستثناء بالفعل الموجود: (والناصب للاستثناء الفعل الموجود ، متعدياً كان أو لازماً، لأنه قوي باعتماده على "إلا" فتعدى إليه، ولا يجوز أن يُنصب بفعل محذوف تقديره استثنى ولو جاز ذلك لجاز نصب العطف على تقدير أعطف، والنفي على تقدير أنفي، إلى غير ذلك من المعاني الجمة) [2].

علة الضعف:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة تسمية الحرف بذلك: (وسمي حرفاً لضعفه، وضعف من حيث كان معناه في غيره فشبّه بحرف الشيء الذي هو طرفه، لاعتماده على غيره، ولأن الحرف يُترّل بمترلة الحرف من الكلمة، هذا إن أخذته من هذا المعنى، وإن أخذته من حيث ضعف و لم يأتلف منه كلام تام فهو مشبّه بالناقة الضعيفة التي ضعفت عن الحمل والامتهان، واسم تلك الناقة حرف) [3].

علة الخفة:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة صرف الأسماء الثلاثية المذكّرة ساكنة الوسط: (ويجوز في مثل: نوح ولوط وهود – عليهم السلام- الصرف لخفته،

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٨٦ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٢ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٥٥ – ١٥٦ ، ويقصد بالامتهان أن تكون الناقة لا يمكن أن يُسترزق منها في العمل والكد .

وإن كان فيه العجمة والتعريف؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط، والقياس منع صرفه، وإنما جاز ذلك لأنه ثلاثي بوزن "فُعْل" وهو أخف الأوزان) [1].

علة التعادل:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة اختصاص الأسماء بالجر : (وتختص الأسماء بالجر؛ لأن أصله الإضافة، ومعنى الإضافة المِلْك، والمالك لا يكون إلا ذاتاً، والذات لا يكون إلا اسماً، وأيضاً فإن الأسماء خفيفةٌ والجر ثقيل، فدخلها للتعديل، ولخفتها وتمكنها دخلها التنوين) [2].

علة الاختصار:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة المجيء بأسماء الأفعال: (جيء بها لغرض عظيم، وهو الاختصار ألا ترى أنك تقول للواحد صه يا زيد وللاثنين صه يا زيدان، والجميع صه يا زيدون، وللمؤنث صه يا هند، وجماعتها صه يا هندات، فيكون أخصر من قولك: اسكت، اسكتا، اسكتوا، اسكتي، فانظر كلمة من حرفين بصيغة واحدة قد نابت لك عن كلام طويل: أفعالٍ، ومصادرَ، وضمائرَ، وصيغٍ مختلفاتٍ) [3].

علة الضرورة الشعرية :

ومثالها عند الحيدرة قوله : (يتمثل في حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة النصب وشاهده:

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٢٨ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٨ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٩٣ .

ولو أن واشٍ بالمدينة دارُهُ وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا[1].

فقال واشٍ والأصل " لو أن واشياً ") [2].

علة الاستحسان:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة جواز قطع المدح والذم : (وإنما قطع المدح والذم ؛ لأنهما موضع يحسن فيه الإطالة والإسهاب ، فكثر بتقدير المحذوف، قال تعالى: M لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ L النساء: ١٦٢ [3]، تقديره أعني المقيمين، وهم المؤتون)[4].

ونصب المقيمين على المدح بفعل تقديره أمدح وهو التقدير الأصوب لسياق الآية.

---

(١) البيت لقيس بن الملوح ، ديوانه، يسري عبد الغني ٢٣٧ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٦٩١ .

(٣) النساء ١٦٢ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٨٥ .

علة كثرة الاستعمال:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة تعريف لفظ الجلالة في النداء: (وإنما جاز في اسم الله وحده – عز وجل – لأمرين: أحدهما كثرة الاستعمال والثاني أنها أعني لام التعريف صارت كالعوض من الهمزة المحذوفة لأن أصله الإلاه) [1].

ومثالها كذلك قوله في علة عدم تصرف فعل التعجب: (ووجب أن يمنع التصرف لثلاث علل:

إحداهما: أنه المدح والذم ولا يكونان على مستقبلٍ.

والثانية: أنه قد جُعِلَ نفس المعنى فأشبه الحروف وهي لا تتصرف.

ألا ترى أن قولك: ما أحسن زيداً بخلاف قولك: تعجبت من حسنِ زيدٍ.

والعلة الثالثة: أنه بكثرة استعماله قد جرى مجرى المثل فلا يجوز تغييره بحالٍ) [2].

علة النقص:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة تسمية الاسم المنقوص بذلك: (وسميت منقوصةً؛ لأنها نقصت عن إعرابها شيئين هما: الرفع، والجر، تقول: هذا القاضي فتسكّن الياء، ومررت بالقاضي، فإذا صرت إلى النصب صحت الياء، وتحركت لخفة الفتحة، فتقول: رأيتُ القاضيَ يا هذا. وقاضيَ البصرةِ) [3].

علة الفضلة:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة نصب المفعول به: (وأعطي النصب؛ لأنه فضلة في الكلام، فأعطي أخفَّ الحركاتِ لتزول بزواله) [4].

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٣٢ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٥ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٨ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٠٤ .

علة الاتساع:

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً: (ومن الجائز في هذا الباب أنّ الخبر إذا كان ظرفاً، أو حرفاً، جاز تقدمه على الاسم لاتساع العرب في الحروف والظروف) [١].

قال تعالى :M l m n o L المزمل: ١٢ [٢]، وMإِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ L المائدة: ٢٢ [٣].

وكذلك قوله في عمل اسم الفاعل: (بأن اسم الفاعل قد يعمل على غير الصيغة التي يعمل عليها دائماً وهي صيغة " فاعل"؛ اتساعاً . فكما يعمل على صيغة " فاعل" وهو الأصل يعمل على صيغة مفعال، وفعول، وفَعْل، وفعّال) [٤].

ولا بد من الإشارة إلى أن الحيدرة قد أورد في كتابه عللاً أخرى فضلاً عما سبق ذكره كعلة القصر، وعلة الإشباع، وعلة التبيين، وعلة التعدي، وعلة الاختصاص، وعلة عدم التصرف، وغيرها.

من خلال ما تقدم يكون محصول الكلام أن الحيدرة قد اتكأ في كتابه على العلة النحوية كثيراً لاسيما في تفسيره للكثير من القضايا النحوية، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على مدى اعتداد الحيدرة بهذا الأصل من علم الأصول.

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٣٨.

(٢) المزمل ١٢.

(٣) المائدة ٢٢ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧١.

الفصل الثاني

آراؤه النحوية

المبحث الأول : الآراء التي وافق فيها البصريين .

المبحث الثاني : الآراء التي وافق فيها الكوفيين .

المبحث الثالث : الآراء التي تفرد بها الحيدرة .

المبحث الأول: الآراء التي وافق فيها البصريين

كان الحيدرة يميل للرأي البصري ويعتمده كثيرا، ومن أبرز ما وافق فيه البصريين من آراء :

(عمل (ما) الحجازية) :

اختلف النحاة في عمل (ما) المشبهة بـــ(ليس) [١] ، فذهب البصريون إلى أن (ما) ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واحتجوا أنه لما كانت المشابهة موجودة بينهما من وجوه متعددة وجب إجراؤها مجراها في العمل في الاسم والخبر ، وهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه [٢].

وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل إلا في الاسم دون الخبر ، وأن الخبر منصوب بنزع الخافض ، وأن أصله : (ما زيد بقائم) ، فلما نزع منه الجار كان منصوبـــا، قال الفراء في قوله تعالى : M : ; > L يوسف: ٣١ [٣] : (لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه ، فنصبوا على ذلك)[٤].

واحتج الكوفيون بأن الأصل في (ما) ألاَّ تكون عاملة لأنها حرف، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا كحرف الخفض وحرف الجزم، وإذا كان غير مختص وجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، وهو حرف مشترك في دخوله على الأسماء والأفعال، وإذا كانت (ما) مشتركة في دخولها على

---

(١) انظر : الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/١٦٥ أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٤٣ المساعد، ابن عقيل ١/ ٢٨٠، شرح المفصل، ابن يعيش : ١/ ١٠٨، الهمع، السيوطي ٢/ ١١٠ شرح التصريح، خالد الأزهري ١/ ١٩٦ المغني، ابن هشام الأنصاري ٨٤٥ .

(٢)انظر : الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/١٦٦ أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٤٣، شرح المفصل، ابن يعيش : ١/ ١٠٨ .

(٣)يوسف:٣١

(٤) معاني القرآن، الفراء : ٢/ ٤٢ .

الاسم والفعل وجب أن لا تعمل، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـــ(ليس) من جهة المعنى، وهو شبهٌ ضعيف، فلم يقو في العمل في الخبر كما عملت (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل فبَطُلَ نصبه بـــ(ما)، ووجب أن يكون منصوبا بترع الخافض؛ لأن أصله: (ما زيد بقائم)[1].

واختار الحيدرة رأي البصريين، يقول: (وتكون - ما -نافية مثل: ما زيد قائما وما أخوك منطلقا ترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة أهل الحجاز وهي أفصح لتزول القرآن عليها) [2]. والحيدرة يشير للآية المذكورة M : ; > L [3].

(إعمال اسم الفاعل الدال على المضي) :

ذهب البصريون لامتناع إعمال اسم الفاعل الدال على المضي نحو: (هذاضاربٌ زيداً أمسِ) ويرون أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي يجب أن يكون مضافاً فتقول: (ضاربُ زيدٍ أمسِ)[4]. وفصل الحيدرة في رأي البصريين وأخذ به يقول: (وأما الممتنع فإن اسم الفاعل لا يعمل عملاً وهو محذوف خلافاً للفعل، ولا يعمل إذا كان بمعنى المضي، بل يكون مضافاً كسائر الأسماء، مثل: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، ولو قلت : ضاربٌ زيداً أمسِ لم يجُز إلا على مذهب الكسائي وهو غير مستقيم)[5].

---

(١) انظر : الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١٦٥ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣١ .

(٣)يوسف:٣١

(٤) انظر رأي البصريين في كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧٣ ، شرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي ١/ ٥٥٠، شرح التسهيل،ابن مالك ٣/ ٧٥ ،شرح المفصل، ابن يعيش٦/ ٧٧ ، شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ٢/٢٠٠.

(٥) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧٣ .

ويظهر مخالفته للكوفيين وذلك برده رأي الكسائي الذي يرى جواز إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عاريا من الألف واللام[١].

(المفعول له) :

اختلف النحاة في الناصب لهذا المفعول[٢]، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، وجيء بهذا المفعول لبيان الغرض الذي فعلت من أجله ذلك الفعل، وهو جواب لمه؟ والجواب بحسب السؤال ، وكان ينبغي أن يُقال: (ضربت ابني للتأديب) ولكن حُذفت اللام لشبهه بالمصدر[٣].

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط الحرف، فإذا قلت: ضربت زيداً تقويماً، فكأنك قلت: قوّمت زيداً بضربي له تقويماً، ولذلك لم يُترجم الكوفيون لهذا الباب ، وجعلوه مندرجاً تحت باب المصدر[٤].

وترجم الحيدرة لهذا الباب (باب المفعول من أجله) وأخذ برأي البصريين، يقول الحيدرة: (فالواجب أن المفعول من أجله يكون منصوباً بالفعل المذكور معه لفظاً أو تقديراً مثل: زرتك طمعاً، فطمعاً منصوب بزرتك ، وتقول : زرتك للطمع فيكون الطمع في موضع نصب أيضاً)[٥].

---

(١) انظر رأي الكوفيين في كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧٣ ، شرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي١/ ٥٥٠، شرح التسهيل ، ابن مالك٣/ ٧٥ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٦/ ٧٧ ، شرح التصريح، خالد الأزهري ٢/ ٦٦ ، الارتشاف، أبو البركات الأنباري ٣/ ١٨٤.

(٢) انظر الخلاف في شرح المفصل ،ابن يعيش ٢/ ٥٤.

(٣) انظر المساعد، ابن عقيل ١/ ٤٨٥ ، الهمع، السيوطي ٣/ ١٣٣ .

(٤) انظر الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٢/ ٢٢١ ، الهمع، السيوطي ٣/ ١٣٣ .

(٥) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٨٨ .

(أفعل في التعجب اسم أم فعل) :

ذهب البصريون إلى أن (أفعل) فعلٌ ماضٍ جامدٌ مبنيٌّ على الفتح مستدلين على ذلك بالحجج التالية:

الأولى: بناء (أفعل) على الفتح أبداً، ولو كان اسماً من أسماء التفضيل لكان معرباً، ولوجب أن يكون مرفوعاً، لأنه خبر لـــ (ما) قبله بالإجماع، فلما كان مفتوحاً دلّ على أنه فعلٌ ماضٍ[1]، قال الرضي: "ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بأن يُنصر"[2].

الثانية: أن أفعل التعجب ينصب مفعولاً ونكرة، أما (أفعل) التفضيل فلا ينصب إلا النكرات، وخاصة التمييز كقولك: زيد أكثر منك علما، ولا يجوز أن تقول: زيد أكثر منك العلم، وحيث جاز (ما أكثر العلم له) فلما نصب المعرفة دلّ على أنه فعل[3].

الثالثة: أن نون الوقاية تدخل عليه إذا وُصل بياء الضمير، وهذه النون إنما تكون في الفعل لا في الاسم[4]، فتقول: ما أحسنني كما تقول: ما أكرمني، وهذه النون لا تلحق الأسماء.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن (أفعل) اسم تفضيل، واحتجوا على ذلك بثلاث حجج:

---

(١) انظر شرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي ١/ ٥٨٤ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١١٤ .

(٢)شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ٤/ ٢٣٠.

(٣) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١٣٢، شرح المفصل، ابن يعيش ٧/ ١٤٣، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١١٣ .

(٤) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١٣٢، شرح المفصل، ابن يعيش ٧/ ١٤٣ ، شرح التسهيل ، ابن مالك٣/ ٣١ .

الأولى: أنه لا يتصرف[1].

الثانية: مجيء التصغير فيه وهو من خصائص الأسماء[2]، كقول الشاعر[3]:

يا ما أُميلحَ غزلانا شدنّ لنا من هؤُليّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ .

الثالثة: أنك تقول: (ما أقومه) و(ما أبيعه) فتصح عينه، ولو كان فعلاً لوجب أن يعلّ فتقول : (أقام) و (أباع)[4].

وقد أخذ الحيدرة برأي البصريين فقال: (ما أكرم زيداً وما أبخل عمراً، فما اسم مفرد في موضع رفع الابتداء وخبره الجملة بعده ، وأكرم فعل ماضٍ وفاعله مضمر فيه يعود على ما)[5]. دلّ ذكر الحيدرة لإعراب أكرم (فعل ماضٍ) على أن أفعل التعجب فعل لا اسم خلافا للكوفيين.

---

(١) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١٢٦ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٧/ ١٤٣ ، شرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي ١/ ٥٨٣ .

(٢) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١٢٦ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٧/ ١٤٣ ، شرح الكافية، الرضي الاسترابذي ٢/ ٣٠٨ .

(٣) نُسب هذا البيت لأكثر من شاعر، نُسب لمجنون ليلى وللعرجي ولذي الرمة وللحسين بن عبدالله ولكامل الثقفي، والبيت في أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٣، أسرار العربية، أبو البركات الأنصاري ١١٥، الإنصاف، أبو البركات الأنصاري ١/١٢٧، شرح المفصل، ابن يعيش ٧/ ١٤٣ ، شرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي ١/ ٥٨٣.

(٤) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١٢٨ ، شرح المفصل ،ابن يعيش ٧/ ١٤٣ ، شرح الكافية، الرضي الاسترابذي ٢/ ٣٠٨ .

(٥) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٣ .

(القول بأن الميم المشددة في آخر (اللهم) بدل من (يا) النداء)

اختلف النحاة في ميم (اللهم)[1]، فالبصريون يرون أن الميم بدل من حرف النداء، وعوض عنه، ولهذا فإنه لا يجوز الجمع بينهما، فلا يُقال: (يا اللهم اغفر لنا) .

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الميم مأخوذة من فعل وأن التقدير فيه: (يا الله أمنا بخير) وقيل : (يا الله أمّ) أي : اقصِد.

وقد أخذ الحيدرة برأي البصريين في ذلك بقوله : (وربما أبدلوا أيضاً في اسم الله وحده الميم شديدةً من حرف النداء فقالوا: اللهمّ قال تعالى:M قُلِ ٱللَّهُمَّ © ٱلسَّمَٰوَٰتِ L الزمر: ٤٦ [2]،WM X Y Z L آل عمران: ٢٦ [3]، ، ولا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة في الشعر)[4].

قال سيبويه زيدت عوضا من حرف النداء ولذلك لا يجوز عنده الجمع بينهما في اختيار الكلام فلا يقال يا اللهم إلا فيما ندر كقول الشاعر [5]:

إني إذا ما حدثٌ ألما أقول يا للهم يا للهما

والميم أصلية في الكلمة فهي موجودة في السامية.

(رُبّ اسم أم حرف)

اختلف النحاة في (رب) فذهب البصريون إلى أنها حرف جر ، وذهب

---

(١) الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٣٤١ ، ائتلاف النصرة، الزبيدي ٤٧ .

(٢) الزمر ٤٦ .

(٣) آل عمران ٢٦ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٣٢ .

(٥) يُنسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت، وإلى خراشة الهذلي، انظر النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري ١٦٥ والمقتضب، المبرد ٤/٢٤٢، شرح المفصل، ابن يعيش ٢/ ١٦.

الكوفيون والأخفش إلى أنها اسم[١].

أما أدلة البصريين فهي :

١. أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال[٢].

٢. ليس لها معنى إلا في غيرها كما هو الحرف[٣].

٣. لا يمكن حمل (رب) على (كم) لبعد الشبه بينهما[٤].

٤. وقوعها مبنية من غير عارض عرض لها، ولو كانت اسماً لكانت معربة[٥].

والحيدرة أخذ برأي البصريين وعدّ (رب) من حروف الجر (والأدوات ثماني عشرة وهي: من وإلى وفي وربّ ... كل هذه تجر الاسم لفظا أو تقديرا وتوصل إليه معنى الفعل، فاللفظ نحو قولك: وربّ رجلٍ كلمته [٦].

(إضافة الموصوف إلى الصفة)

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته[٧]؛ لأن الإضافة يراد بها تعريف الجنس والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص[٨].

---

(١) انظر الخلاف، أبو البركات الأنباري ٨٣٢، وائتلاف النصرة، الزبيدي ١٤٤، شرح المفصل، ابن يعيش ٨/ ٢٧، شرح الكافية، الرضي الاسترابذي ٢/ ٢٣٠، شرح التسهيل، ابن مالك٣/ ١٧٥، الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٢/ ٤٥٥ ، مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري ١٣٤ ، الهمع، السيوطي ٤/ ١٧٣ ،

(٢) انظر شرح التسهيل، ابن مالك ٣/ ١٧٥، وائتلاف النصرة، الزبيدي ١٤٤.

(٣)انظر شرح التسهيل، ابن مالك ٣/ ١٧٥، وائتلاف النصرة، الزبيدي ١٤٤.

(٤) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٨٣٤ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٨/ ٢٧ ، الهمع، السيوطي ٤/ ١٧٣ .

(٥) انظر شرح المفصل، ابن يعيش ٨/ ٢٧ .

(٦) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٤٩ .

(٧) انظر ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي ٢/ ٥٠٦ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٢/ ٤٣٦ ، ائتلاف النصرة، الزبيدي ٥٤ .

(٨) ائتلاف النصرة، الزبيدي ٥٤ .

وذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته[1]. وأشار إلى ذلك الفراء في تفسير قوله تعالى[2] :M | { L يوسف: ١٠٩ ، قال :" أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله:"إن هذا لهو حق اليقين "، والحق هو اليقين، ومثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس"[3].

وقد أخذ الحيدرة برأي البصريين فذهب إلى تأويل ما جاء من إضافة الموصوف إلى صفته، وعلل المنع بأن الصفة في المعنى هي الموصوف والشيء لا يُضاف إلى نفسه[4]. فالتقدير عنده في: دار الآخرة ، وحق اليقين، دار الكرّة الآخرة ، وحق الشيء اليقين، أي على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، مثل ما قالوا: صلاة الأولى أي صلاة الساعة الأولى.

(معنى الواو)

ذهب البصريون إلى أنها للجمع المطلق ولا تفيد الترتيب، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنها تدل على الترتيب[5].

فالبصريون ذهبوا إلى أنك إذا قلت : (قام زيد وعمرو) فالقيام حصل منهما جميعاًمن غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما الآخر، فيُحتمل

---

(١) انظر الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٢/ ٥٠٦ ، ائتلاف النصرة، الزبيدي ٥٤ .

(٢) يوسف ١٠٩ .

(٣) معاني القرآن، الفراء ٢/ ٥٥- ٥٦ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٦٨ .

(٥) انظر الخلاف في الهمع، السيوطي ٥/ ٢٢٣ – ٢٢٤، المساعد، ابن عقيل ٢/ ٤٤٤، رصف المباني، المالقي ٤٧٤، الجني الداني، المرادي ١٥٨، شرح المفصل، ابن يعيش ٨/ ٩٣ ، الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٢/ ٦٣٣.

أنهما قاما معاً، ويحتمل أن يكون زيد سابقاً عمراً ، ويحتمل العكس[1]، قال سيبويه[2]: (وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيدٍ وعمروٍ ، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة ، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيها شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء).

وقد أخذ الحيدرة برأي البصريين في ذلك وقال: (فمعنى الواو الجمع بين الشيئين من غير ترتيب، تقول: جاءني زيد وعمرو، ويحتمل مجيء زيد قبل عمرو، وعمرو قبل زيد ، ومجيئهما معا)[3].

(الاشتغال)

ذهب البصريون إلى أن قولهم : (زيداً ضربتُه) منصوب بفعل مقدر يفسره المذكور، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع بعده[4].

أما البصريون فذهبوا إلى ذلك لأن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ؛ وذلك لأنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي[5]،وفي هذا الفعل الموجود دلالة عليه،

---

(١) انظر رصف المباني٤٧٤، المالقي، الجنى الداني، المرادي ١٥٨ ، الهمع، السيوطي ٥/ ٢٢٣ .

(٢) الكتاب، سيبويه ١/ ٤٣٨.

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٨٩ .

(٤) انظر الخلاف في الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٨٢ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٢/ ٣٠ ،شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ١/ ١٦٣، شرح التصريح، الأزهري ١/ ٢٩٧، المقتضب، المبرد ٢/٧٦.

(٥) انظر، شرح المفصل، ابن يعيش ٢/ ٣٠ .

فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه[1]. فضربته يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء فلم يبق له سبيل على نصب زيد فوجب ما يقدر له ما ينصبه وما دلّ عليه أولى ما كان ذلك المقدر.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الناصب لهذا الاسم هو لفظ الفعل المتأخر، إما لذاته إن صحّ المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو: (زيداً ضربته)، فـ (ضربتُ) عامل في (زيد) كما أنه عامل في ضميره، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه كما في: (زيداً مررت به) و (عمراً ضربت أخاه) ، فالعامل في زيد و قولك: (مررت)، لسدِّه مسدّ (جاوزت)، والعامل في (عمرو) (ضربتُ) لسدّه مسدّ (أهنتُ)[2].

وقد أخذ الحيدرة بقول البصريين في ذلك حيث قال : (وتقول: (زيداً ضربتَه) ، فـ(ضربتَه) فعل وفاعل ، وقد اشتغل بضمير (زيدٍ) عنه، و(زيد) منصوب بفعل مقدر يدل عليه الفعل الظاهر والتقدير (ضربت زيداً ضربته))[3].

نعم وبئس أفعال وليست أسماء:

قال جمهور البصريين بفعلية نعم وبئس ، والكوفيون باسميتها ، وهي إحدى المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، وقد فصّل الأنباري فيها القول في كتابه الإنصاف[4]، ثم نجد الحيدرة قد أوردها وفصّل فيها أيضاً القول ، من خلال عرضه لآراء كل من الطرفين وحججهم لإثبات صحة ما ذهبوا إليه.

قال الحيدرة: (وأما الدليل على كونها أفعالاً فمن أربعة أوجه:

---

(١) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٨٢ .

(٢) انظر شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ١/ ١٦٣ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٦٩.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٩٧ – ١٢٥.

الوجه الأول: أن الضمير المرفوع يتصل بها إلا حبذا وذلك قولك: لستُ قائماً، والزيدون عسوا أن يقوموا....وتقول ماأحسن زيدا أو نعم رجلا أخوك وبئس غلاما عمرو.

الوجه الثاني: أنها جميعاً تدل على الأزمنة وذلك شيء مختص بالأفعال دون الأسماء والحروف وهي من أقوى دلائل الفعل.

الوجه الثالث: أنها مبنية الأواخر على الفتح كسائر الأفعال الماضية إلا عسى فهي معتلة.

الوجه الرابع: أنها تفسر الفعل المحذوف، وتدل عليه دلالة قوية في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره . فكما تقول زيداً ضربتُ أباهُ . والمعنى أهنتُ زيداً ضربتُ أباه، تقول: زيداً لستُ مثلَه، أي نافيتُ زيداً لستُ مثلَهُ ويجوز على: زيداً نعم الرجلُ أخوه أي مدحتُ زيداً نعم الرجلُ أخوه... والفراء يقول: إنّ نعم وبئس اسمان ويستدل على ذلك بدخول حروف الجر عليهما. وبدخول الألف واللام والصحيح أنها أفعال بما قدّمنا من الاحتجاج وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين)[1].

ويلاحظ بعد ذلك أن الحيدرة قد تبع فيها رأي الخليل وسيبويه وجمهور النحاة القائل بفعليتها، بقوله: (والصحيح أنها أفعال بما قدّمنا من الاحتجاج وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين)[2].

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٥٩ – ٢٦٠ – ٢٦١ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٦١ .

العامل في الحال:

ذهب البصريون إلى أن العامل في الحال قد يكون العامل في صاحبها كالفعل مثلاً. سواء أكان لازماً أو متعدياً ، وقد يكون العامل فيها المشبه بالفعل كاسم الفاعل والمفعول ، وقد يكون العامل فيها معنى الفعل كالظرف أو الجار والمجرور، وذلك لتضمنها معنى الفعل، ولأنهما سدا مسد الخبر .

قال الحيدرة: (وقد يكون العامل في الحال معنى فعل وذلك ثلاثة أشياء:

أولها: أسماء الإشارة في مثل: هذا زيد واقفاً. فالعامل في واقف ما في "الهاء" من معنى التنبيه، أو "ذا" من معنى الإشارة كأنك قلت: أنبِّه على زيدٍ واقفاً، أو أشير إليه واقفاً.

الثاني: الظروف إذا تعلقت بفعل محذوف مثل قولك: زيدٌ عندك مقيماً.

الثالث: أيضاً الحروف إذا تعلقت بمحذوف مثل قولك: زيدٌ في الدارمقيماً.

فالعامل في مقيمٍ في المسألتين نفس الظرف والحرف اللذين هما " عندك، وفي الدار"؛ لأنهما سدّا مسدّ الخبر وتضمنا الضمير الذي كان فيه وصار مرفوعاً بهما ارتفاع الفاعل وهو صاحب الحال، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وعليه العمدة، والتقدير زيدٌ استقر عندك مقيماً واستقر في الدار مقيماً، فافهم ذلك فإنه من لطيف العربية)[1].

فالحيدرة بعد عرضه لهذه الآراء نلاحظ أنه تبع رأي سيبويه في ذلك بقوله: (وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وعليه العمدة)[2].

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٠٦ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٠٦ .

في باب النداء:

يرى البصريون جواز تنوين المنادى في الضرورة الشعرية على اللفظ ، فالخليل وسيبويه يرون رفعه ورجّح ذلك ابن مالك[١]،وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب يرون نصبه ، واستحسن هذا أبو العباس المبرد[٢].

قال الحيدرة: (وإذا اضطر شاعر إلى تنوين مفرد جاز له تنوينه بالرفع على اللفظ وهو مذهب الخليل، وبالنصب على الأصل ، وهو مذهب أبو عمرو بن العلاء[٣]، قال الشاعر:

سلام الله يا مطر علينا ... وليس عليك يا مطر السلام[٤]

روي نصب الأول ورفعه)[٥].

يلاحظ من خلال عرض هذه المسألة أن الحيدرة تبع مذهبين وهما مذهب الخليل الذي يجيز تنوين المنادى في الضرورة الشعرية على اللفظ، وكذلك مذهب أبي عمرو بن العلاء الذي يجيز نصبه على الأصل إذ الأصل في المنادى النصب.

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه ٢/٢٠٢، شرح التسهيل، ابن مالك ٣ /٣٩٦، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/٣١١.

(٢) انظر الكتاب، سيبويه ٢/٢٠٣، المقتضب، المبرد ٤/٢١٤ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/٣١١.

(٣) هو زَبَّان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني، مقرئ أهل البصرة، قرأ على الحسن البصري، وحميد الأعرج، وأبي العالية، وغيرهم ، توفي سنة ١٥٤هـ.

انظر ترجمته في: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ٣٣- ٤٢، أخبار النحويين البصريين، السيرافي ٤٦- ٤٨، غاية النهاية، ابن الجزري ١/ ٢٨٨- ٢٩٢، البلغة، الفيروز أبادي ١٠١.

(٤) البيت للأحوص ، انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ١١٣ ، شرح شواهد المغني، السيوطي ٢/ ٧٦٦ .

(٥) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٣٦ .

المبحث الثاني: الآراء التي وافق فيها الحيدرة الكوفيين

أخذ الحيدرة بعض الآراء الكوفية على قلة،و لم يتوسع فيها وإنما يذكرها اقتضابا، وقليلا ما ينسب الرأي لصاحبه، وإن كان هذا يندرج فيما ذكره للآراء البصرية ولكن بشكل أقل وسأورد نماذج لهذه الآراء الكوفية ومنها:

همزة التأنيث:

قال الحيدرة في أثناء تعليقه على علامات الاسم التي في آخره: (وإنما قلنا همزة التأنيث كما قال الكوفيون؛ لأنها حرف خلع متحرك، و لم نقل ألف التأنيث الممدودة كما قال البصريون؛ لأن الألف هوائي ساكن لا يتحرك بحال فاعرف الفرق بينهما)[1].

يتضح لنا مما سبق أن الحيدرة قد أخذ بتسمية الكوفيين للهمزة ، و لم يأخذ بتسمية البصريين، حيث أطلقوا عليها ألف التأنيث معللاً سبب عدم أخذه لرأي البصريين.

تقديم خبر مازال عليها:

يرى البصريون عدم جواز تقديم خبر "مازال" وأخواتها مما في أوله "ما" على "ما"هذه مثل: قائما مازال زيد، أما الكوفيون فيرون جواز ذلك[2]

قال الحيدرة: (وأما أحكامها فهي كثيرة منها أنه يجوز تقديم أخبارها على أسمائها وعليها تقول: كان قائماً زيدٌ وفي تقديم ما لزم أوله ما. ويجوز قائماً ليس زيدٌ وقائماً مازال زيدٌ بخلاف. فمنهم من لا يجيز تقديم معمول ليس عليها لأنها

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٦ .

(٢) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١٥٥-١٦٠، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٣٩، المرتجل، ابن الخشاب ١٦٢، شرح المفصل، ابن يعيش ١٢٤/٢.

غير متصرفة في نفسها فلا تتصرف في معمولها ولا يجيز تقديم معمول مازال وأخواتها لما في "ما" من معنى المصدر)[1].

يتضح من خلال ما تقدم أن الحيدرة قد وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من إجازة تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن بدليل قوله: "وأمّا أحكامها فهي كثيرة منها أنه يجوز تقديم أخبارها على أسمائها وعليها وفي تقديم ما لزم أوله ما"[2]. وخالف البصريين الذين منعوا جواز ذلك.

(العطف على محل (إنّ) قبل تمام الخبر)

اختلف النحاة في هذه المسألة[3] فيذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على محل إنَّ إلا بعد تمام الخبر، واحتجوا على ذلك بأن هذا يؤدي إلى أن يعمل في الاسم الواحد عاملان، وذلك لأنك إذا قلت : (إنك وزيد قائمان) وجب أن يكون (زيد) وتكون (إن) عاملة في خبر الكاف ولا يجوز اجتماع العاملين[4].

وعد سيبويه هذا من غلط العرب ، قال : " واعلم أن ناسا يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم "[5].

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٢ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٢ .

(٣) انظر الخلاف في الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٢ / ١٥٩ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١ / ١٨٥ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٥٢ ، شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ٢ / ٣٥٥ ، شرح الأشموني ١ / ٢٨٦ ، شرح التصريح، خالدالأزهري ١ / ٢٢٨ .

(٤) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١٨٧ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٥٢ .

(٥) الكتاب، سيبويه ٢ / ١٥٥ .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على محل (إنَّ) قبل تمام الخبر [١] فجوز الكسائي ذلك في المعرب والمبني [٢] واشترط الفراء لجوازه أن يكون اسم (إن) مبنيا[٣].

واستدل الكوفيون على هذا الرأي بالسماع والقياس ، أما السماع فقد ورد في القرآن الكريم والشعر وكلام العرب ما يؤيد ذلك ، أما ما جاء في القرآن فهو قوله تعالى [٤]:M إِنَّ © ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ´ µ ¶ ¸ خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ L المائدة: ٦٩ وقوله تعالى[٥]:M C B F E D G L الأحزاب: ٥٦في قراءة من رفع (ملائكة)[٦].

ففي الآية الأولى عطف الذين هادوا ومابعدها قبل تمام الخبر وفي الآية الثانية عطف الملائكة قبل الخبر.

أما الشعر فهو كثير ، منه قول الشاعر [٧]:

---

(١)انظر الخلاف في الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ٢ / ١٥٩ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١ / ١٨٥ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٥٢ ، شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ٢ / ٣٥٥ ، شرح الأشموني ١ / ٢٨٦.

(٢) انظر معاني القرآن، الفراء ١ / ٣١١ .

(٣) انظر معاني القرآن، الفراء ١ / ٣١١ .

(٤) المائدة ٥ / ٦٩ .

(٥) الأحزاب ٣٣ / ٥٦ .

(٦) قرأ الجمهور بالنصب وقراءة الرفع لابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو انظر البحر المحيط ٧ / ٢٤٨ .

(٧) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ ، وانظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١٩٠، الكتاب، سيبويه ٢ / ١٥٦ ، شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي ٢ / ١٤ ، أوضح المسالك ، ابن هشام الأنصاري ١ / ٢٥٨ ، شرح أبيات سيبويه، النحاس ٤٧ ، والشاهد فيه العطف على اسم إن قبل تمام الخبر .

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما حيينا في شقاق

أي اعلموا أنا بُغاة وأنتم كذلك، ويجوز جعل (بغاة) خبرا لأنتم ويقدر لأنا خبر مثل الذي أظهر للثاني أي إنا بغاة وأنتم بغاة.

وقوله (١) :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريب

عطف لفظة قيار قبل تمام الخبر.

أما كلام العرب فمما ذكره سيبويه في كتابه مما رواه عن العرب وهو قولهم : إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان(٢).

أما القياس فهو على (لا) النافية ، فإنه يجوز : لا رجل وامرأة أفضل منك، و(إن) بمترلتها، وهذا القياس من قبيل حمل الشيء على ضده ، فإن (لا) للنفي و(إن) للإثبات(٣).

وقد أخذ الحيدرة برأي أهل الكوفة في هذه المسألة حيث يقول: (وأما الجائز فإنك متى نعتّ اسم إنّ أو أبدلت منه أو أكّدته أو عطفت عليه بعد الخبر أو قبله جاز لك أبدا وجهان: النصب على اللفظ والرفع على الموضع)(٤).

فالشاهد في قوله قبله .

---

(١) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب، سيبويه ١ / ٥٧ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٨ / ٨٦ ، وشرح التصريح، خالد الأزهري ١ / ٢٢٨ ، وهو في الكتاب، سيبويه ١ / ٥٧ برواية (وقياراً) والبيت بلا نسبة في الهمع، السيوطي ٥ / ٢٩٠ ، مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري ٢ / ٤٧٥ ، شرح الأشموني ١/٢٨٦ ، والشاهد فيه العطف على اسم أن قبل تمام الخبر .

(٢) انظر الكتاب، سيبويه ٢ / ١٥٥ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١٨٦ .

(٣) انظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١٨٦ ، المغني، ابن هشام الأنصاري ٩٥٩ .

(٤) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٣٧ .

مجيء "لا" ملغاة إذا كانت بمعنى غير:

قال الحيدرة: (أما مواضعها فثمانية تلغى في خمسة وتعمل في ثلاثة، فالملغاة تكون عاطفةً بعد الإيجاب مثل : جاءني زيدٌ لا أبوه، والثانية بمعنى غير مثل: M? @ A B C L الفاتحة: ٧ [١]، ومعناه : " وغير الضالين")[٢].

قال أبو الحسين علي بن يحيى الفضيلي تعليقاً على كلام شيخه:

"وهذا مذهب الكوفيين في الآية، وهي عند البصريين زائدة، ولذلك أجاز العلماء أنت زيداً غير ضارب، و لم يجيزوا أنت زيداً مثل ضارب؛ لأن شيئاً من معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، وذلك أنهم جعلوا غير بمعنى لا، كما جعلوا لا بمعنى غير في الآية، فلما جاز: أنت زيداً لا ضارب بلا خلاف كذلك أجازوا أنت زيداً غير ضارب"[٣].

الجار والمجرور (في)

الكوفيون يقولون بتعاقب الحروف ، وإنابة بعضها عن الآخر في المعنى ، والبصريون يرون بقاءها على معناها الأصلي الذي وضعت له ، فذهب الكوفيون في حرف الجر (في) إلى أنه يحمل معاني كثيرة ، منها الاستعلاء

---

(١) الفاتحة ٧ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٤٢.

(٣) انظر كشف المشكل حاشية محقق الكتاب هادي عطية مطر الهلالي ٢٤٢ .

فينوب عن حرف الجر (على) واستشهدوا بقوله تعالى[١] : M x w L z y طه: ٧١.

يقول الفراء في تفسيرها : (يصلح (على) في موضع (في) ، وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها)[٢].

ومذهب المحققين من أهل البصرة أن (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة نحو: المال في الكيس أو مجازا نحو: نظرت في العِلْم، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل[٣] وتابعهم الزمخشري[٤] والرضي .

قال الرضي : (والأولى أنها بمعناها لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن المظروف في الظرف)[٥].

وفي قول الرضي إشارة إلى بلاغة المعنى في تمكن المصلوب في الجذع لا باستعلائه عليه.

وتابع الكوفيين الحيدرة فذهب إلى القول بتعاقب الحروف ، قال الحيدرة : (ومعنى (في) الظرفية والوعاء ، وقد تعاقب خمسة أحرف وهي : الباء ، وعلى، وإلى ، وعند ، ومع ، وعن نقول : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها)[٦]. وفي هذا إشارة إلى أن الحيدرة يرى تعدي حروف الجر في معانيها وتعاقبها ، فنقل (في) من الظرفية إلى الاستعلاء حقيقة لامجازا.

---

(١) طه ٢٠ / ٧١ .

(٢) معاني القرآن، الفراء ٢ / ١٨٦ .

(٣) انظر الجنى الداني، المرادي ٢٥٢ .

(٤) انظر الكشاف، الزمخشري ٣ / ٧٦ .

(٥) انظر شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ٢/ ٣٢٧ .

(٦) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٥٥ - ٣٥٦ .

وأرى فيما سبق بقاء الحرف على أصله في الآية ، فجذوع النخل صارت وعاء وظرفا لأجسامهم ، وبلاغة هذا المعنى لا تجدها في معنى الاستعلاء .

أي معربة لعمومها وتمكنها:

يرى الكوفيون أن (أي) معربة إذا كانت بمعنى الذي وحُذف العائد.

و البصريون قالوا ببنائها على الضم . هذا وقد أجمع كل من الكوفيين والبصريين على إعرابها إذا ذكر العائد[١].

فـــ(أي) تبنى في حالة واحدة ، وذلك إذا أضيفت ، وكانت صلتها جملة اسمية صدرها ـــ وهو المبتدأ ـــ ضمير محذوف . نحو : أقدر من الطلاب أيهم مؤدب ونحو : يكافأ من الطلاب أيهم متفوق . والتقدير : هو مؤدب ، وهو متفوق .

ومنه قوله تعالى : L U T S R Q P ON M LM مريم: ٦٩ [٢] . أما إذا لم يتحقق فيها شرط من شروط البناء حينئذ يجب إعرابها .

قال الحيدرة: (واعلم أن جميع هذه الظروف والأسماء مبنية؛ لتضمنها حرف الشرط سوى أي فإنها معربة يتبين فيها الإعراب لعمومها وتمكنها؛ وذلك أنها تدخل في مواضع حروف الشرط كلها على اختلاف معانيها، ولا يعمل في جميع الشرطيات إلا فعل الشرط، ولا تكون معمولة لما قبلها أبداً، قال تعالى: baM L f e d c الإسراء: ١١٠ [٣]. فأي منصوب بتدعوا وهو فعل الشرط فافهم ذلك)[٤].

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري٢/ ٧١٠ .

(٢)مريم ٦٩.

(٣) الإسراء ١١٠ .

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٧٦ .

يُرى في هذه المسألة التي ساقها الحيدرة في باب الشرط قد سلك مسلك الكوفيين الذين يرون أن أي معربة إذا كانت بمعنى الذي وحُذف العائد. وخالف البصريين الذين قالوا ببنائها على الضم ، وعلل لذلك بعمومها وتمكنها في معاني الشرط .

مثلما أخذ الحيدرة بآراء بعض العلماء البصريين والكوفيين ردّ بعضها معللاً في الغالب سبب ردّه لهذه الآراء والتي من أبرزها:

الإخبار عن ليس بالماضي:

قال الحيدرة: (وقد قدمنا أنه يجوز أن يقع خبراً لها ما جاز في خبر المبتدأ وقلنا غالباً احترازاً من الفعل الماضي؛ لأنه لا يقع خبراً لصار، ولا لليس ، ولا لما لزم أوله "ما" في قول أكثر النحويين ولذلك علل أعرضنا عنها للاختصار .
فأما باقيها فيجوز أن يُخبر عنها بالماضي .. وقد روى سيبويه عن بعض العرب ليس خلقَ الله مثلَهُ. أي ليس الشأن خلقَ اللهُ مثلَهُ ، فأخبر عنه بماضٍ وهو شاذٌّ)[1].

أيضاً في هذه المسألة تبدو مخالفةُ الحيدرةِ لما رواه سيبويه عن العرب واضحةً حيث أخبر العرب عن ليس بالماضي وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاةِ وقد تمثلت مخالفةُ الحيدرةِ لذلك الرأي من خلال وصفه له بالشذوذ.

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٣ .

قوله في باب اسم الفاعل :

(وأما الممتنع فإن اسم الفاعل لا يعمل عملاً وهو محذوف خلافاً للفعل ، ولا يعمل إذا كان بمعنى المضي. بل يكون مضافاً كسائر الأسماء، مثل: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، ولو قلت : ضاربٌ زيداً أمسِ لم يجُز إلا على مذهب الكسائي وهو غير مستقيم، لأن الفاعل إنما عمل لمضارعته المستقبل، وليس بينه وبين الماضي مضارعة، فكما منع الماضي من الإعراب لعدم المضارعة ، فكذلك يمنع اسم الفاعل بمعنى المضي)[1].

يتضح مما سبق أن الحيدرة قد خالف الكسائي في رأيه الذي مفاده جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي من خلال وصفه لهذا الرأي بعدم الاستقامة؛ وذلك لمخالفته رأي جمهور النحاة وحجة الحيدرة في رفضه لذلك أن الفعل الماضي لما مُنع الإعراب لعدم المضارعة كذلك يُمنع اسم الفاعل بمعنى المضي.

الفصل بالمضارع بين"ما" وفعل التعجب:

قال الحيدرة: (وأجاز الكسائي الفصل بالمستقبل بين "ما" وفعل التعجب فقال: ما يخرج أطولَهُ وما يجيء أحسنَهُ، كأنه تصوّر شيئاً فتعجب منه، فجاء بالفعل توطئةً للاستقبال ، وهذا على الجملة ضعيف أجاز أم لم يجز)[2].

ويلاحظ في هذه المسألة أن الحيدرة قد ضعّف رأي الكسائي في جواز الفصل بين "ما" وفعل التعجب بالفعل المضارع وذلك من خلال وصفه هذا الرأي بالضعف.

قوله في أن العلم أعرف من الإشارة:

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧٣.

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٦.

قال الحيدرة: (وتعريف العلمية فوق تعريف الإشارة لوجوه منها:
أن تعريف العلمية لا يفارق الاسم غائباً كان أو حاضراً ، موجوداً كان أو معدوماً ، ولا يكون كذلك الإشارة.

ومنها أن العلم قد يستقل بنفسه في الدلالة على المسمى به نحو: هذا الرجل من أهل الكوفة.

ومنها أن اسم الإشارة يتبع العلم نعتاً في مثل: مررتُ بزيدٍ هذا ، ولا يتبعه العلم نعتاً . والموصوف أعرف من الصفة بلا خلاف. ومنها أنك تغلِّب العلم على الإشارة في قولك: زيدٌ الغائب وهذا الرجل الحاضر قاما، ولا يجوز قمتما فانظر زيداً غائباً غُلِّب على هذا حاضراً، وكفى بهذا الاحتجاج على من يعتقد أن تعريف الإشارة فوق تعريف العلمية. وعلَّته زعم بأن الإشارة تُعرَّف بالعين والقلب ، والأعلام تُعَرَّفُ من جهةٍ واحدةٍ وهذا مذهب أبي بكر بن السراج وأصحابه وليس بشيء للعلل التي قدمنا)[1].

يتضح لنا من خلال هذه المسألة أن الحيدرة قد خالف في رأيه رأي أبي بكر بن السراج الذي مفادُهُ بأن تعريف الإشارة فوق تعريف العلمية وذلك من خلال تقديم الحيدرة للأدلة والبراهين التي تثبت عكس ما ذهب إليه ابن السراج.

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٤٩.

المبحث الثالث: الآراء التي تفرد بها الحيدرة

أورد محقق كتاب (كشف المشكل) عطية مطر الهلالي في الفصل الرابع بعض آراء الحيدرة، وسماه (بعض آرائه) ، والرأي النحوي هو ما خالف جمهور النحاة ، وهذا ما يتبادر في الذهن من كلمة (آرائه) ، لكن ما ذكره يعد من قبيل الاختيارات النحوية ، فقد أورد له رأيا في الإضافة ، وتنبيها على عظم العربية ، وتفسيرا لبعض الآيات ، وكل هذا لا يعد رأيا للحيدرة يُدرس تحت هذا العنوان (١)

بل إنه عندما تعرض لذكره المعارف ، وعدها خمسة وهي : المضمرات ، والأعلام ، والمبهمات ، وما عرِّف بالألف واللام ، وماأضيف إلى واحد منها ، علق على ذلك بأنه لم يذكر المعرف بالنداء ملتقيا مع المبرد في المقتضب .

وكان الأولى به أن يركز على إغفاله عدَّ الموصولات في المعارف ، وهذا الإغفال لذكر الموصولات في المعارف كان محتاجا لتفسير من أقوال الحيدرة نفسه في تسميته الموصولات (الأسماء النواقص) في أغلب مواضع تناوله لها (٢)، وإن سماها باسم الموصولات في موضع واحد مما رأيت (٣) ، وهذا يعني أنه ينظر إلى الموصول دون صلته فلا يعده ؛ لحاجته لما يتممه في أداء معناه ، وغيره من النحاة ينظر إلى الموصول وصلته على أنهما شيء واحد غير منقسم، ومن ثم عدوا الموصولات من أقسام المعرفة .

---

(١) انظر:كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٩٩

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٧٣ ، ٤٣٦ ، ٤٩٤ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٥٠١

وقد اقتضى ذلك مني محاولة لاستقراء الآراء التي أرى الحيدرة متفردا بها ، أو على الأقل يميل إلى جانب فريق من النحاة لا ثقل لآرائهم في توجيه دفة الدرس النحوي ، أو مفصلا ما أجمله غيره ، وأهم هذه الآراء :

١- فرَّق بين الأسماء المقصورة والأسماء المنتهية بألف تأنيث مقصورة، فيقول : (وأسماء مقصورة مثل : فتىً وعصًا ، وهي كل اسم آخره ألف مفردة من الهمزة، وليس بألف تأنيث لكونها لامَ الكلمة، أوفي محلها ، وسميت مقصورة لأنها قصرت عن المد والإعراب أي حبست ، فلا يدخلها رفع ولا نصب ولا جر[١].

ومعلوم أن الأسماء المقصورة والأسماء المنتهية بألف تأنيث مقصورة وهي الألف التي تكون في آخر الأسماء المؤنثة مثل : هدى وسلمى وليلى تدرسان تحت مظلة (المقصور) الذي يُعرِّفه المتأخرون بأنه :(هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة) [٢] كما أن سيبويه عاملهما معاملة واحدة وإن أسماهما (المنقوص) [٣] والمبرد يقول : (إذا كان الاسم مقصورا فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلا ، وإنما هي منقلبة عن ياء أو واو أو تكون زائدة)[٤].

٢- عرَّف الفعل بأنه: (ما دل على زمان لمختص ، وتضمن ضمير المرفوع ، وهذا حدٌّ جامع)[٥] ، ورأى أن تعريف النحويين الفعلَ بأنه ما دل على حدث وزمان اتساع لما كان هو الأكثر ، ورأى أن تعريفه أحق وأدق ؛ لأنه يشمل

---

(١) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٣٨

(٢) شرح الأشموني : ١٠٦/٤

(٣) الكتاب، سيبويه ٣/ ٣٨٦ ، ٣٨٩

(٤) المقتضب، المبرد ١/ ٢٥٨

(٥) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٤٨

كان وأخواتها ، ونعم وبئس وأمثالهما من الأفعال الجامدة التي لا تدل على الحدث، وقد ردَّ عليه الفضيلي هذا القول مستدلا بـ(حبذا) التي لا تتضمن الضمير ، فالتعريف يشمل الأغلب ، ولابد أن يكون فيه شيء من الاتساع .

وليس ثمة خلاف بين النحويين في تعريف الفعل ، واتفقوا على دلالته على الحدث والزمان ، يقول سيبويه : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع)(١)

ويقول ابن السراج في شرح الفعل : (ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض ، وإما حاضر ، وإما مستقبل)(٢).

٣- سمَّى ضمير الفصل: (حرفا فاصلا) ، وقد قال عن ضمائر الرفع المنفصلة:(وهذه الأربعة عشر تكون أبدا في موضع رفع بالابتداء ، ويتبعها المرفوع خبرا . مثل : أنت قائم ، ونحن قائمون ، مالم تكن فصلا بين معرفتين في باب كان وأخواتها ، من نحو : كان محمد هو الظريفَ ، وظننت عبد الله هو العاقلَ . فإذا كانت كذلك كانت حروفا فاصلة لا موضع لها من الإعراب عن الخليل بن أحمد)(٣) .

ويظهر أن الحيدرة نقله عن الخليل ، لكن عدم تصديه للرأي بالرفض دليل على قبوله. فما رواه سيبويه عن الخليل ليس فيه حديث عن الحرفية ، قال في باب (ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا) : (اعلم أنهن لا يكنّ فصلا إلا في الفعل ، ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعلٍ الاسمُ بعده بمترلته في حال

---

(١) الكتاب ، سيبويه ١٢/١

(٢) الأصول، ابن السراج ١/ ٣٨، وينظر : الإيضاح في علل النحو، الزجاجي ٥٢ ، المفصل، الزمخشري ٢٤٣ ، المرتجل، ابن الخشاب ١٤ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١١ ، شرح الكافية، الرضي الاستراباذي : ٢٢٣/٢ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١/ ٢١٩ ، شرح كتاب الحدود، الفاكهي ٩٥

(٣) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٤٢

الابتداء... فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدإ لابد منه ، وإلا فسد الكلام و لم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدَّث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير الخليل رحمه الله(١)). فمصطلح الحرفية - إذن - هو مصطلح الحيدرة وليس مصطلح الخليل.

ويؤكد حرفية ضمير الفصل في موضع آخر فيقول : (وإن شئت نصبت الخبر وجعلت الفاصل حرفا لا موضع له من الإعراب (٢)).

واختلف النحاة في تسمية هذا الضمير ، فذهب البصريون إلى تسميته ضمير الفصل ، وسماه الكوفيون العماد (٣).

أما سبب التسمية عند البصريين فهي في فصل الضمير بين المبتدأ والخبر ، أو الخبر والنعت (٤) ، فهو في الفصل بين كون الاسم الذي بعده خبرا أو صفة(٥)،أما الكوفيون فأطلقوا عليه العماد لكونه عمّد الاسم وقوّاه بتحقيق الخبر بعده (٦)، كما أطلقوا عليه مصطلح (دعامة)(٧) ؛ لأنه يدعم الاسم الأول ويقويه .

وسبب تسميته بالحرف الفاصل عند الحيدرة لانفصاله في الخط (٨) .

---

(١) الكتاب، سيبويه ٢/ ٣٨٩

(٢)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٤

(٣) انظر الخلاف في : الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٧٠٦ مسألة ١٠٠، شرح ابن يعيش ٣/ ١١٠ ، والهمع، السيوطي ١/٢٣٥ ، والارتشاف، أبو حيان الأندلسي ١/ ٤٨٩ .

(٤) انظر: الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٧٠٦ مسألة ١٠٠ ، الهمع، السيوطي ١/ ٢٣٦ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ، ابن مالك١/ ١٦٧

(٦) انظر شرح المفصل، ابن يعيش ٣/ ١١٠

(٧) انظر : الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ١/ ٤٨٩

(٨) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٢

واختلف النحاة في حكم هذا الضمير ، فيرى سيبويه أن ضمائر الفصل لا محل لها من الإعراب ، وهي بمنزلة الحروف التي تدخل على الكلام للزيادة دون أن تغير من حال الاسم (١)، وتابع هذا الرأي المبرد (٢) ، والفارسي (٣) ، وجمهور البصريين(٤) ، إذ يذهب أكثر نحاتهم إلى أنه حرف لا اسم ، قال ابن السراج : (فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ويسميه الكوفيون عمادا ، وهو ملغى من الإعراب ، فلا يؤكد ولا ينسق عليه)(٥).

وقد قال البصريون بحرفية هذا الضمير ؛ لأنهم لم يجدوا له محلا من الإعراب فلم يصلح فيه التبعية أو الاستقلال . وهذا ما ذهب إليه الحيدرة - كما مرّ - .

وذهب الكوفيون إلى اسمية هذا الضمير (٦)، واختلفوا في موضع إعرابه ، فالكسائي يذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده ، وذهب الفراء إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وأن هذا الضمير قد جاء مؤكدا لما قبله ، فيكون الضمير بدلا أو عطف بيان أو تأكيدا لما قبله (٧) .

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه ٢/ ٣٩٠، ٣٩١

(٢) انظر: المقتضب، المبرد ٤/ ١٠٣

(٣) انظر التعليقة، أبو علي الفارسي ٢/ ١٠٠

(٤) انظر رأي البصريين في الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٧٠٦ مسألة ١٠٠، شرح المفصل، ابن يعيش ٣/ ١١٣، شرح ألفية ابن معط، القواس ١/ ٦٧٠ ، الارتشاف، أبو حيان الأندلسي ١/ ٤٨٩ .

(٥) الأصول، ابن السراج ٢/ ١٢٥

(٦) انظر : الهمع، السيوطي ١/٢٣٦ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٣/ ١١٣ ، شرح ألفية ابن معط، القواس ١/ ٦٧٠

(٧) انظر :الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٧٠٦ ، ٧٠٧ مسألة ١٠٠، الهمع، السيوطي ١/ ٢٣٧، شرح ألفية ابن معط، القواس ١/ ٦٧٠

٤- سمى المعتل الفاء (أرْأَس) ؛ للزوم حرف العلة رأسه ، وسمى معتل اللام أَعْجَز ؛ للزوم حرف العلة عجزه ، وذلك في أقسام المعتل التي عدها أربعة ، فإضافة لما سبق ذكر الأجوف واللفيف [١].

ومعتل الفاء عند النحويين يسمى بالمثال ، ومعتل اللام بالمنقوص ،

يقول أبو حيان في الارتشاف : (وأما (فَعَل) فصحيح ، ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ومنقوص ، وأصمّ (المضعف) [٢]

وتبع الحيدرةَ في تسميته هذه بعض النحاة الذين تأثروا بمنهجه والتمسوا مصطلحاته كابن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ) في كتابه التهذيب يقول :

(والمعتل على ثلاثة أقسام :

قسم معتل الفاء ، وهو يسمى أرأَس من ذوات المثال ، مثل : وعد ووزن وورد ، وقسم معتل اللام ، وهو يسمى أعجَز من ذوات الأربعة ، وهو مثل : رمى ودعا وسعى)[٣].

٥- عدَّ الحيدرة أدوات النداء سبع أدوات وهي : يا ، أا ، أيا ، هيا ، أي ، وا ، والهمزة .

وثمة خلاف بين النحويين في عدد أدوات النداء ،فبعضهم يعدها خمس أدوات ، وبعضهم يعدها ستا ، وبعضهم يراها تزيد على ذلك ، ومنهم من عدَّ (وا) الخاصة بالندبة من حروف النداء ، ومنهم من لم يعدها .

عدَّ سيبويه أدوات النداء فقال : (فأما الاسم غير المندوب فيُنبَّه بخمسة أشياء : بيا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، وبالألف) [٤] فقد جعلها خمس أدوات و لم

(١) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٥٢

(٢) ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ١/١٥٧

(٣) التهذيب الوسيط، ابن يعيش الصنعاني ٥٦

(٤) الكتاب، سيبويه ٢/ ٢٢٩

يعد أداة الندبة من أدوات النداء ، وإلى هذا ذهب المبرد[١] وابن السراج[٢] وابن جني[٣] وابن الحاجب[٤] ، فقد ذكروا هذه الأدوات دون ذكر أداة الندبة .

وجعل الزمخشري أداة الندبة (وا) من أدوات النداء ،فهي عنده ست أدوات[٥]،وهي عند ابن مالك ست أدوات دون أداة الندبة ، فذكر أداتين لم يذكرهما سيبويه ، هما (آ) بهمزتين و (آي) [٦].

٦- عدَّ من بين الحروف غير العاملة : إنما ، أنما ، كأنما ، لكنما ، ليتما ، لعلما[٧] ، وقد مرَّ عنده فيما بعد ما يناقض كلامه ، وذلك حينما تحدث عن زيادة (ما) بعد إن وأخواتها ، وجواز الإعمال مع وجودها، يقول : (وكذلك لو اتصلت بها (ما) كنت أيضا مخيرا في الإلغاء والإعمال) [٨]، وهذا يعني أن كل واحدة مما سبق حرفان : كافٌّ ومكفوف ، كما يقول جمهور النحاة .

(١) انظر المقتضب، المبرد ٤/ ٢٣٣
(٢) انظر الأصول في النحو، ابن السراج ١/ ٢٢٩
(٣) انظر اللمع، ابن جني ١٠٧
(٤) انظر الكافية،ابن الحاجب ٨٩
(٥) انظر: المفصل، الزمخشري ٣٠٩
(٦) انظر : التسهيل ، ابن مالك ١٧٩
(٧) انظر : كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٦٠
(٨) انظر: كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٢٣٩

٧- يرى إمكان تعاقب أنت وكنت ، واستدل بقول الشاعر [١] :

أبا خراشةَ أما أنت ذا نَشَبٍ فإن قومي لم تأكلهم الضّبُعُ

والمعروف أن هذا الشاهد يؤتى به على حذف (كان) وحدها والتعويض عنها بـــ(ما) [٢]، أي : أن كنتَ ذا نشبٍ .

كما استدل على إمكان تعاقب أنت وكنت بقوله تعـــالى[٣] : M . / 0 1 2 L آل عمران: ١١٠ وتفسيره : أنتم خير أمة [٤] .

وهذا ما ذكره الفراء ، وابن شقير ، والمرتـــضى ، والبغـــوي [٥]، بـــدليل قولـــه تعالى[٦]:M { | } ~ فَكَثَّرَكُمْ ﷺ L الأعراف: ٨٦

وقال تعالى[٧] في موضع آخر :M ! " # $ L الأنفال: ٢٦

وفي الآية الكريمة التي استدل بها الحيدرةM . / 0 1 2 L آل عمران: ١١٠ أقوال أخرى :

---

(١) هو العباس بن مرداس ، والبيت في ديوانه : ٨٧ . والضبع : السنة الشديدة المجدبة ، انظر : الاشتقاق، ابن دريد ٣١٣ ، لسان العرب، ابن منظور مادة (ض ب ع) .

(٢) انظر الكتاب، سيبويه ١/٢٩٣ ، الإيضاح العضدي، الفارسي ١٠٩ ، الخصائص، ابن جني ٢/ ٣٨١ ، شرح اللمع، العكبري ١/٢٤٣ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٧١ ،شرح المفصل، ابن يعيش ٢/٩٩ ، ٨/ ١٣٢، المقرب، ابن عصفور الإشبيلي ١/ ٢٥٩، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٤١٨ ، التهذيب الوسيط، ابن يعيش ٢٩٣ ، رصف المباني، المالقي ١٨٣ ، الجني الداني، المرادي ٥٢٨ ، شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري ١٨٦ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٩٧ ، شرح التصريح،خالدالأزهري ١/ ١٩٥ ، همع الهوامع، السيوطي ٢ ١٠٦

(٣) آل عمران ١١٠

(٤) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٣٧٤

(٥) انظر : معاني القرآن، الفراء ١/ ٢٩٩ ، المحلى، ابن شقير البغدادي ١٠٠، أمالي المرتضى، علي بن الحسين الموسوي ٢/ ١٩٨ ، تفسير البغوي ١/ ٣٤١ .

(٦) الأعراف ٨٦

(٧) الأنفال ٢٦

أحدها : ما حكاه ابن شقير وصححه من أن المعنى كونوا خير أمة [١]وهو وجه بعيد والله أعلم .

الثاني : ما جوزه النحاس من عد (كان) زائدة ، والتقدير : أنتم خير أمة [٢] ، ويضعفه أن (كان) لا تزاد في أول الكلام [٣] .

الثالث : أن (كان) على بابها ، والمراد كنتم في علم الله أو في اللوح المحفوظ خير أمة جوزه النحاس أيضاً [٤] .

الرابع : أنها تامة بمعنى وُجدتم ،و(خير أمة) منصوب على الحال؛أي وجدتم في هذه الحال ؛ وهو ظاهر قول الزمخشري [٥] .

الخامس : أنها بمعنى صرتم ؛ لأن كان تأتي بمعنى صار كثيرا [٦] .

السادس : أن هذه الجملة متصلة بقوله : (ففي رحمة الله) في قوله تعالى[٧] :

M وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ L آل عمران: ١٠٧

وقد وصف السمين هذا القول بأنه بعيد جدا[٨].

ولعل أقرب الأقوال ما ذكره الحيدرة من أن المعنى أنتم خير أمة ، إلا أن القول بتعاقب أنت وكنت ليس على إطلاقه وإن كان – والله أعلم – صحيحاً من

---

(١)انظر المحلى، ابن شقير ١٠٠ .

(٢)انظر إعراب القرآن، النحاس ١/ ٤٠٠ .

(٣) انظر : التبيان، العكبري ١/٢٨٤،الدر المصون، السمين الحلبي ٣/ ٣٤٩ ،وقد حكى ابن مالك الاتفاق على أن كان لا تزاد في أول الكلام ، انظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٤١١ .

(٤) انظر إعراب القرآن، النحاس ١/ ٤٠٠ .

(٥) جاء في الكشاف، الزمخشري ١/ ٤٠٠ : " كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام ،وليس فيه دليل على عدم سابق ، ولا انقطاع طارئ ... كأنه قيل : وجدتم خير أمة ".

(٦) انظر الصاحبي، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ٢٤٦ ، شرح اللمع، العكبري ١/ ٥٠ ، التبيان، العكبري ١/٢٤٨ ، ، الدر المصون، السمين الحلبي ٣/ ٣٤٨ ، لسان العرب، ابن منظور مادة (ك و ن).

(٧)آل عمران١٠٧.

(٨) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي ٣/ ٣٤٩ .

حيث المعنى في الآية الكريمة ، ويبقى تفرد الحيدرة برأيه في استدلاله بالشاهد الشعري(أباخراشة..) في تعاقب أنت وكنت خلافا لرأي كثير من النحاة الذين يستدلون به على حذف كان .

٨- جعل حذف الياء في النسب إلى مثل قريش وثقيف وحنيفة وسليقة وطبيعة جائزا ، فيقول : قُرَشيّ وقُرَيْشِيّ ، وثَقَفِيّ وثَقِيفِيّ ، وحَنَفِيّ وحَنِيفِيّ، وسَلَقِيّ وسَليقيّ ، وطَبَعِيّ وطَبِيعِيّ (١).

ومثل هذا معروف فيه حذف يائه على القياس بشرط صحة العين وعدم تضعيفها (٢) .

٩- ذكر أن من وجوه تخريج قوله تعالى(٣) : M إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ L طه: ٦٣ حكايةَ اللحن ، فقال : (وكذلك لو لحن المتكلم لحكيت لحنه ، كأن يقول : جاءني أخيك ، فتقول : قال جاءني أخيك ، وعليه فسر بعضهم قول الله تعالى: M إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ L ، وفي الآية وجوه أخر) (٤).

وكان من الأجدر أن ينأى الحيدرة عن حكاية هذا الوجه الذي يُوصَم القراء فيه بالغفلة والغلط في كتاب الله عز وجل .

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٣٣ .

(٢) الكتاب، سيبويه ٣ / ٣٣٩ .

(٣)طه :٦٣

(٤) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

وهناك عدة آراء أخرى متفرقة اختص بها الحيدرة أعرضها بإيجاز ، منها ما يكون في المصطلح كتسميته لام التعليل بـــ(لام الغرض) [١]، وتـــسميته البنـــاء على السكون (الوقف) ، فألقاب البناء عنده : ضم وفتح وكسر ووقف [٢] .

ويعد أدوات الاستثناء ثلاث عشرة ، مدخلا فيها (بَلْـــهَ) و (سِـــيِّمَا) ، مـــع ملاحظة أنه ذكر (سِيِّمَا) غير مقترنة بـــ(لا) [٣] .

ويعد (ليس) بين أدوات العطف [٤] ، و (تيقَّن) ضمن أفعال القلوب [٥].

ويعد اللام في (هنالك ، ذلك ، تلك ، أولالك -لغة في أولاك-) زائـــدة [٦]، وهي حرف يفيد البعد ، مستقل عن اسم الإشارة الذي يلحق به ، فـــلا يحكـــم عليه بالزيادة أو الأصالة ، فضلا عن أنه مبني ، ولا يحكم على المبنيات بتجرد أو زيادة .

فيما سبق عرضٌ لنماذج من الآراء التي فيها تفردٌ ظاهر للحيدرة عمَّا سار عليه أئمة النحاة ممن سبقه.

---

(١)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٧٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠

(٢) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨١

(٣) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤)كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٣٨٨ .

(٥)كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٢٦٥ .

(٦) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٥٦٠ .

الفصل الثالث

شواهده النحوية

ا- الشواهدالقرآنية .

ب-شواهد الحديث .

ج- الشواهد الشعرية .

د- الأمثال والأقوال ، ولغات العرب.

الشواهد النحوية عند الحيدرة

للشاهد في علم النحو أهمية كبرى ، فهو حجة النحـــوي في إثبـــات القاعـــدة، ووسيلة الطالب إلى فهمها.

تعددت مصادر الاستشهاد عند النحاة ، ولكون النحو وُضِع بعد نزول القـــرآن الكريم، والوحي على رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، واللغة جمعت من أفواه الناطقين بها ، فإن مصادر السماع شملت ما يلي :

أولا - القرآن الكريم وقراءاته : وهو المصدر الأول من مصادر الـــسماع ، وأولى ما يحتج به في تقرير قواعد اللغة ، ووضـــع أحكامهـــا ؛ لأن وضـــع القواعـــد والأحكام ينبغي أن يكون مستقى من أفصح ما ورد فيها ، والقرآن الكريم الذي أنزله عز وجل على رسوله بلسانٍ عربي مبين لا يدانيه في الفـــصاحة ، والـــضبط نص آخر .

ثانيا – الحديث النبوي الشريف : وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعـــد القرآن الكريم ، و للعلماء ثلاثة اتجاهات في الاحتجاج به:

الأول – جواز الاحتجاج به مطلقا .

الثاني – رفض الاحتجاج به ، وحجة هذا الفريق رواية بعض الأحاديث بـــالمعنى ووقوع اللحن في كثير من الأحاديث لاختلاط العنصر الأجنبي بالعربي ووجـــود رواة غير عرب .

الثالث – التوسط بين المنع والجواز.

ثالثا – كلام العرب : ويشمل ما نظمه الشعراء في عصور الاحتجاج ، وما نطق به خطباؤهم وحكماؤهم ، وما سطره من جميل النثر أدباؤهم وكتّابهم.

أولاً : شواهد النحو القرآنية :

كان لعلمائنا – رحمهم الله – من الاستشهاد بالنص القرآني أقوال معتبرة ، يقول الفراء : ((الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[1] .

وهو بذلك يؤكد بأن الشاهد القرآني هو الأقوى في الاحتجاج من الشاهد الشعري ولزوم الأخذ به.

ويؤيده السيوطي بقوله : ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً))[2].

وبهذا القول يظهر مكانة القرآن الكريم في الاحتجاج به في كل قراءاته.

ويوافقهما البغدادي[3] يقول : ((كلامه عزّ اسمه أفصح كلام ، وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه))[4] .

يظهر مما ورد في الأقوال السابقة أن العلماء مجمعون على أن القرآن الكريم أقوى ما يحتج به في علم النحو ، والمصدر الأول له.

وفي كتاب (كشف المشكل) للحيدرة تنوعت مصادر الاستشهاد ، فشملت القرآن الكريم وقراءاته متناولاً أحكامها في القسم الرابع منه، وأحاديث المصطفى ﷺ ، وكلام العرب شعره ونثره .

وهذا واردٌ في كتب النحو دون استثناء ، ولكن الحيدرة امتاز بإكثاره من الاحتكام إلى آيات القرآن الكريم في تقرير القواعد النحوية ، فلا تكاد صفحة من

---

(١) معاني القرآن، الفراء ١ / ١٤ .

(٢) الاقتراح، السيوطي ١٥٢ .

(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادي ، أديب لغوي ، عارف الآداب التركية والفارسية ، من مؤلفاته (خزانة الأدب) ، (شرح قصيدة بانت سعاد) ، (شرح شواهد المغني) توفي سنة (١٠٩٣ هـ)

انظر ترجمته في : خلاصة الأثر، المحبي ٢/ ٤٥١ – ٤٥٤ ، كشف الظنون، حاجي خليفة ٢/ ١٣٣٠ ، إيضاح المكنون، إسماعيل باشا البغدادي ١/ ٤٢٩-٢/ ٥٤٦ ، هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي ١/ ٦٠٢ ، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٥/ ٢٩٥ .

(٤) خزانة الأدب، البغدادي ١ / ٤ .

صفحات كتابه تخلو من آية أو آيات ، حتى بلغ عدد الشواهد القرآنية في كتابي الأصول والعامل والمعمول – وهما جزءان في كتاب (كشف المشكل) - ثلاثة وسبعين وثلاثمئة شاهد استمدها من تسع وثمانين سورة من سور القرآن الكريم يقابلها من الشعر ثلاثة وأربعون ومائتا شاهد .

وكان منهجه في الاستشهاد متباينا ، فحينًا يتبع القاعدة بالآية أو الآي دون توضيح(١)، وحينا يوضح وجه الاستشهاد بالآيةكمافي قوله تعالى(٢) M لَهُ مَا à أَيْدِينَا â خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ L مريم: ٦٤أوردها لإيضاح زمن الماضي(٣)، بل إنه حينا يتطرق لبيان معناهاكما في قوله تعالى(٤):M ! " # L القلم: ١٦ فسرها بقوله سنعلمه بعلامة ظاهرة (٥) .

و لم يكن يلتزم بترتيب معين ، فتارة يقدم الشاهد القرآني على ما سواه(٦) وتارة يقرن الشاهد الشعري أو المثال الذي يذكره بنظيره من القرآن الكريم(٧) ، وتارة يكتفي بالشاهد القرآني وحده(٨) ، وكثيرا مايدلل بأكثر من شاهد قرآني للمسألة الواحدة.

وقد تنوعت دواعي الاستشهاد بالقرآن عنده فكان يورد الآية إما لتقرير حكم ، والتدليل على رأيه فيه وهذا هو الغالب كما في قوله تعالى (٩):M Z [\

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣١ .
(٢)مريم:٦٤ .
(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٥٠ .
(٤)القلم:١٦.
(٥) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٤ .
(٦) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣١ ، ١٤٤ ، ١٦٧ ، ٢٨٦ .
(٧) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ .
(٨) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٧ ، ٢٤٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ .
(٩) النساء : ٣

[^ _ ` a b L النساء: ٣ وذلك في حكم الواو الواردة بمعنى أو(١)، وإما لنقض رأي ارتأى خلافه كمافي قوله تعالى(٢)M + , - . / 0 1 L الحج: ١٧،حيث رد بالآية القول بعدم جواز العطف بالرفع على اسم إن إلا أن يكون مضمرا (٣)،أو يورد الآية لبيان معنى لغوي كما في قوله تعالى(٤)M @ A B C L المعارج: ٤٣لإيضاح معنى النصب بقوله: الصوت الحسن السهل(٥).

وقد كان في استشهاده بآي الذكر الحكيم يعتد بقراءاته المختلفة متواترها وشاذها، مغفلا إسناد القراءة غالبا،حيث احتج بالقراءات القرآنية في عدة مواضع لم ينسب منها سوى قراءة واحدة(٦)سبعية هي قراءة ابن عامر بجر(الأرحام) في قوله تعالى(٧):M 3 4 5 6 7 8 L النساء: ١

أوردها في باب الوقف،حيث يقف على(به)ثم تُستأنف (الأرحام) قسما مخفوضا.

وفيما عدا هذا الموضع اكتفى بقوله : قرئ ، ويقرأ ، وعليه القراءة ، وفي بعض القراءة، وعلى نية القراءة (٨) .

وكان يجل القراءة أياً كانت ، فلم يلحن قارئاً و لم يصم قراءة بالضعف أو مخالفة القياس، و هذه ميزة تحسب له .

---

(١) ا انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٤٣.

(٢)الحج: ١٧.

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٩٦ .

(٤) المعارج :٤٣.

(٥) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٨.

(٦) انظر كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٥١٤ .

(٧) النساء / ١ .

(٨)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٧ ، ٢٥١ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .

ومما يُلحظ أحياناً على طريقته في الاستشهاد بالقرآن الكريم قطعه للآية مع أن السياق يقتضي إكمالها ، وذلك كما في استشهاده في باب الحروف غير العاملة على إهمال (لولا)(١) بقوله تعالى(٢) : Mأَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٌۗ L البقرة: ١١٨

وهذا الجزء من الآية لا يوضح القاعدة في قليل أو كثير ، وكان ينبغي أن يذكر قبله الجزء الذي يسبقه من الآية الكريمة وهو قوله عز وجل :

Mلَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ L البقرة: ١١٨ وكذلك استشهاده على سقوط همزة الوصل في الدرج(٣) بقوله تعالى(٤) :

Mوَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب L العلق: ١٩ وكان الأفضل ذكر أول الآية ليتبين أن الهمزتين واقعتان في درج الكلام .

واستشهاده بقوله تعالى(٥) : Mوَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ ç è L الكهف: ٤٥ في معرض حديثه عن امتناع إيلاء كان ما انتصب بغيرها(٦) وكان ينبغي أن يذكر Mوَكَانَ ٱللَّهُ L ثم يكمل الآية بالجزء الذي ذكره منها ليتبين وجه الاستشهاد .

وفي مقابل قطع هذه الشواهد فإنه قد يكمل ما لا يحتاج إلى إكمال،وذلك كما في استشهاده على معنى الفاء(٧)بقوله تعالى(٨)M z y x w v u t s

} L عبس: ٢١.

---

(١)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٢ .

(٢) البقرة / ١١٨.

(٣)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٤ .

(٤) العلق / ١٩ .

(٥)الكهف / ٤٥ .

(٦)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٦ .

(٧)انظر كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ٣٩٠ .

(٨) الآيتان (٢١-٢٢) من سورة عبس .

وعلى الرغم من حرصه على الاستشهاد بآي الذكر الحكيم فإن بعض مباحث كتابه تخلو من أي شاهد قرآني كما في باب الإضافة [١].

وسأعرض نماذج لهذه الشواهد القرآنية باختيارات متفرقة لأبواب الكتاب متناولاً منها مسائل أصدِّرها بعنوان أبرز فيها عرض الحيدرة للشاهد القرآني وموضع استدلاله ورأيه النحوي فيه مدَعِّماً له بآراء نحاةٍ آخرين ومناقشاً لهذه المسائل النحوية .

١- (باب الاسم) من علامات الاسم واو الحال :

عدّ الحيدرة واو الحال علامة من علامات الاسم[٢]

وشاهدها قوله تعالى[٣] :M لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ L المائدة: ٩٥

فالواو في الآية الكريمة حالية ، و(أنتم حرم) مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من الضمير في (تقتلوا)[٤] .

وتسمى هذه الواو واو الابتداء [٥]، إما لدخولها كثيراً على المبتدأ والخبر، وإما لوقوعها في ابتداء الحال [٦]، وعلامتها صحة وقوع (إذا) موقعها كما في قوله تعالى[٧]:

M) * + - . / 0 L آل عمران: ١٥٤ .

(١) انظر: شواهد النحو القرآنية في كتاب الأصول والعامل والمعمول من كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ، سارة سعد الفايز (رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب للبنات بالدمام) .

(٢) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٣٥.

(٣) المائدة / ٩٥

(٤) انظر:مشكل إعراب القرآن،القيسي١/ ٢٤٣،التبيان، العكبري١/ ٤٦، الدر المصون، السمين الحلبي ٤ / ٤١٧ .

(٥) انظر : الكتاب، سيبويه ١ / ٤٧ ، تسهيل الفوائد، ابن مالك ١١٢ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٨ .

(٦) انظر : حاشية الصبان ٢ / ١٨٩ ، حاشية الخضري ١ / ٢٢٠ .

(٧) آل عمران / ١٥٤ .

أي إذ طائفة في هذه الحال [1] وقيّد المالقي [2] وقوعها موقع (إذ) بخلو الجملة الواقعة حالاً من الضمير كما في الآية المذكورة ، فإن كان في الجملة ضمير يعود على صاحب الحال قُدّرت بـ (في حال) وذلك كما في قوله تعالى[3]:M\ ] ^ _ L الأعراف: ٤٦.

أي لم يدخلوها في حال طمع[4].

وقد نص ابن جني ، وتبعه الهروي [5]، وابن يعيش ، على أن هذه الواو لا يقع بعدها إلا جملة مكونة من مبتدأ وخبر [6].

والواقع أن هذه الواو تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، إلا أن دخولها على الاسمية هو الأكثر [7] ، وقد عقد صاحب إعراب القرآن باباً في كتابه بعنوان :

(باب ما جاء في التنزيل من واو الحال تدخل على الجملة من الفعل والفاعل والمعروف دخولها على المبتدأ والخبر) ساق فيه بعض الآيات التي دخلت فيها واو

---

(١) انظر : الكتاب، سيبويه ١ / ٤٧ ، المقتضب، المبرد ٣ / ٢٦٣ ، حروف المعاني، الزجاجي ٣٧ ، الأزهية، الهروي ٢٤٢ .

(٢) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، كان عالماً بالنحو ، من أشهر مصنفاته : (رصف المباني في حروف المعاني) ، (شرح الجزولية) ، وغير ذلك ، توفي سنة (٧٠٢ هـ) .

انظر ترجمته في : البلغة، الفيروزأبادي ٥٩ ، الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني ١ / ٢٠٧ ، بغية الوعاة، السيوطي ١ / ٣٣١ – ٣٣٢ .

(٣) الأعراف / ٤٦ .

(٤) انظر رصف المباني، المالقي ٤٨٠ – ٤٨١ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي ، من العلماء بالنحو والأدب ، من أشهر مصنفاته : (الأزهية في علم الحروف) توفي سنة (٤١٥ هـ)

انظر ترجمته في : إنباه الرواة، القفطي ١ / ٣١١ ، معجم الأدباء، ياقوت الحموي ١٤ / ٢٤٨ – ٢٤٩ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢ / ٢٠٥ ، هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي ١ / ٦٨٦ .

(٦) انظر : سر صناعة الإعراب، ابن جني ٢ / ٤٦١ ، الأزهية، الهروي ٢٤٢ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢ / ٣٥١.

(٧) انظر : الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ١ / ٣٤٤ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٢ / ٧٥٧ ، رصف المباني، المالقي ٤٨٢ .

الحال على الجملة الفعلية [١] .

هذه خلاصة آراء النحاة حول مدخول الواو الحالية ، وقد تبين من خلالها أنّ الواو تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية معاً ، فما الذي دعا الحيدرة إلى عد الواو الحالية علامةً من علامات الاسم ؟

لعله استند إلى تسمية سيبويه لها بـ (واو الابتداء) وما ورد من تصريحات بعض النحاة بأنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ ، أو أنه تبع مذهب الفراء ومن وافقه في اشتراط اقتران الجملة الاسمية الحالية بالواو – وهو أقرب الاحتمالات – أو أنه نظر إلى ما تؤول إليه الجملة الحالية وأنها واقعة موقع الاسم ، أي إنها في محل نصب على الحال فعد الواو علامةً من علامات الاسم وإن كانت داخلة على جملة فعلية ، وهذا مردود بأن الأصل في الحال الإفراد ، ودخول الواو مع المفرد ممتنع ، وقد يكون نظر إلى أن الجملة الاسمية الأكثر فيها أن تقترن بالواو ، كما أن اقترانها بالواو أكثر من اقتران الفعلية بها ، ولكن هذا لا يكفي لعدها علامة ؛ لأن العلامة ينبغي أن تكون خاصة بالشيء لا تخرج عنه إلى ما سواه .

وعلى ذلك يكون عدّ الواو الحالية علامة من علامات الاسم فيه شيء من التجوُّز.

٢- (باب الاسم المضمر) اختصاص الضمير المنفصل (إياك) بالنصب :

ذكر الحيدرة أن الضمير(إياك)وفروعه لايكون إلامنصوباً في التقدير،لوقوع الفعل الذي بعده عليه [٢] ، قال تعالى[٣] : L 5 4 3 2M الفاتحة: ٥

فـ (إياك) في الآية الكريمة ضمير مختص بالنصب في محل نصب مفعول به

(١) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣ / ٨٢٢ .

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٣ .

(٣) الفاتحة / ٥.

مقدّم للفعل(نعبد)[1]،ومثله(إياك نستعين)والواو عاطفة[2]والضمير المذكور مختص بالنصب[3]وانفصاله في هذا الموضع واجب،لتقدمه على العامل فيه،ولو تأخر لم ينفصل بل صار كافاً متصلة،أي(نعبدك)[4]،لأنه لايؤتى بالمنفصل إلا عند تعذّر المتصل[5]،فلا يقال:رأيتُ إياك،وإنمايقال:رأيتك،إذ إن الغرض من المجيء بالضمير الاختصار،والاختصار يتحقق باتصال الضمير لا بانفصاله[6]،أما ما سُمع من مجيء المنفصل في موضع المتصل دون مسوغ فمحمول على الضرورة ومنه قول الشاعر[7]:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتْ إياهمُ الأرضُ في دهر الدهاريرِ

والتقدير:ضَمَنَتْهُم،وإنما انفصل الضمير في البيت مع أنه متأخر عن عامله للضرورة الشعرية،وهو في حال التقدم على العامل كما في الآية الكريمة،وفي حال التأخر

---

(١) انظر معاني القرآن، الزجاج ١ / ٤٨ ، إعراب القرآن، النحاس ١/ ١٧٣ ، مشكل إعراب القرآن، القيسي١/١١ ، التبيان، العكبري ١ / ٧ ، الدر المصون، السمين الحلبي ١ / ٥٥ .

(٢)الدر المصون، السمين الحلبي ١ / ٥٩ .

(٣) انظر الكتاب، سيبويه ١ / ٣٨٠ – ٣٩٤ ، الأصول، ابن السراج ٢ / ١١٧ ، المسائل العضديات، أبو علي الفارسي ٣٨ ، المفصّل،الزمخشري ١٢٧ ، تسهيل الفوائد، ابن مالك ٢٦ ، شرح الألفية، ابن الناظم ٦٠ ،شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري ٩٥.

(٤) انظر إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه ٢٥ ، مشكل إعراب القرآن، القيسي ١ /١١ ، البيان ١/٣٦ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ١ / ٦٧٥، شرح ابن عقيل ٢/ ٩٧ .

(٥) انظر الكتاب، سيبويه ١/٣٨٠ ، إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه ٢٥ ، الخصائص، ابن جني ٢/١٩٢، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ١/٤٨٩ ، شرح ابن عقيل ١/٩٩-١٠١ ،شرح الفريد الإسفراييني ٤٠٢ .

(٦) انظر المفصل، الزمخشري ١٢٧-١٢٨ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٢٣٠ ، الفوائد الضيائية، الجامي ٢/ ٨٢ .

(٧) ينسب لأمية بن أبي الصلت ، وهذه النسبة – كما يقول العيني في شرح الشواهد ١/ ١١٦ ، غير صحيحة – وقائله هو الفرزدق وهو في ديوانه ١٩٠ ، والبيت من شواهد : المسائل العضديات، أبو علي الفارسي ٣٩ ، الخصائص، ابن جني ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ١٩٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني ٢٧٩ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٢/ ٦٩٨ ، ضرائر الشعر، ابن عصفور ١/ ٢٦١ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٢٣٣ ، توضيح المقاصد، المرادي ١/ ١٣٧ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٠١ ، حاشية الصبان ١/ ١١٦ .

عنه كما في البيت في موضع نصب ، لأنه ضمير مختص بالنصب كما ذكر الحيدرة .

٣- (باب المبتدأ وخبره) من مسوغات الابتداء بالنكرة تخصيص النكرة بالوصف :

كما في قوله تعالى[١] : M B C D E F | H I

S R Q P | N M L K J

V | T

L \ [Z Y X W البقرة: ٢٢١.

فـ (أمة) و (عبد) في الآية الكريمة مبتدآن ، وكلاهما نكرة ، والذي سوّغ الابتداء بهما وصفهما بالإيمان [٢] ، وذهب ابن الحاجب إلى أن المسوّغ في الآية الكريمة هو معنى العموم وليس الوصف محتجّاً بأن الصفة لم يُقصد بها واحد بعينه بل المراد كل عبدٍ مؤمن[٣] .ولعل الراجح القول الأول ، لبعده عن التأويل ، فلولا الوصف لم يصح الابتداء بالنكرة في الموضعين من الآية الكريمة ، لأن الأصل تعريف المبتدأ[٤] ، وإنما كان الأصل في المبتدأ التعريف ، لأنه محكوم عليه ، ومخبر عنه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ، كما أنّ المراد من

---

(١) البقرة / ٢٢١ .

(٢) انظر شرح ملحة الإعراب، الحريري ١٠٣ ، المفصل، الزمخشري ٢٤ ، شرح المفصل، ابن يعيش ١ / ٨٦ ، الكافية ، ابن الحاجب٧٥ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١ / ٣٦٣ ،شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ٢ / ٨١٩، مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري ٦٠٩، الفوائد الضيائية، الجامي١ / ٢٨٠ ، شرح الفواكه الجنية، الفاكهي ٤٥ . وزاد السمين في الآية مسوغاً آخراً هو لام الابتداء ، انظر الدر المصون، السمين الحلبي ٢ / ٤١٥ – ٤١٧ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ١ / ١٨٤ – ١٨٥ .

(٤) انظر الكتاب، سيبويه ١ / ٢٢ -١٦٥ ، المقتضب، المبرد ٤ / ١٢٧ ، الأصول، ابن السراج ١ / ٥٩ ، اللمع، ابن جني ٧٢ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني ١ / ٣٠٥ ، المفصل، الزمخشري ٢٤ ، نتائج الفكر، السهيلي ٤٠٨ ، الهادي في الإعراب، ابن القبيصي ٦٤ ، الأمالي النحوية، ابن الحاجب ٣ / ٧٦ ، ٤ / ١١٤ ، تسهيل الفوائد، ابن مالك ٤٦، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١ / ٥٣٧ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ٢ / ٨١٨ ، ٨١٩ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢١٦ ،شفاء العليل، السلسيلي ١ / ٢٨٠ .

الكلام إفادة السامع بما في نفس المتكلم، فلو كان المبتدأ مجهولاً لأصبح الحكم بالنسبة للمخاطب مجهولاً أيضاً(١) وعليه فليست كل صفة تعدّ مسوّغاً للابتداء بالنكرة ، بل يشترط فيها أن تكون محصِّلةً لفائدة ، وموضحة لمجهول ، فلو قيل : رجلٌ في الدنيا قائم ، لم يصح الكلام(٢) ، وإن كانت النكرة موصوفة ، وذلك لأن الصفة لم تخصص مجهولاً .

وكما جاء الوصف ظاهراً في الآية فإنه قد يأتي مقدّراً نحو : السمن منوان بدرهم ، أي منوان منه بدرهم (٣) ، فـ (منوان) مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء به مع أنه نكرة كونه معلوماً من جهة المعنى فتترّل مترلة المذكور(٤).

٤ - (باب المبتدأ وخبره) حذف المبتدأ أو الخبر :

قد يحذف أحد ركني الإسناد في الجملة الاسمية ، والحذف في كل منهما إما واجب وإما جائز ، والحذف الجائز هو الذي نص عليه الحيدرة جاعلاً من حذف المبتدأ قوله تعالى(٥) : M ! " # L النور: ١.

وقوله تعالى(٦) : M o p q r s t L الأحزاب: ٥.

---

(١) انظر المقتضب، المبرد ٤ / ١٢٧ ، الأصول، ابن السراج ١ / ٥٩ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني ١ / ٣٠٥ – ٣٠٦ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ٦٩ ، التخمير، الخوارزمي ١ / ٢٥٧ ، شرح المفصل، ابن يعيش ١ / ٨٥ ، الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ١ / ٨٤ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ٢ / ٨١٨ ، شفاء العليل، السلسيلي ١ / ٢٨٠ ، حاشية الخضري ١ / ٩٧ .

(٢) انظر تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي ٣٦٧ ، مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري ٦٠٩ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري ١٨٢ – ١٨٣ ، شفاء العليل، السلسيلي ١ / ٢٨٠ ، شرح الفواكه الجنية، الفاكهي ٤٥ ، حاشية الخضري ١ / ٩٧ .

(٤) انظر الأمالي النحوية، ابن الحاجب ٣ / ٧٩ .

(٥) النور / ١ .

(٦) الأحزاب / ٥ .

فـ (سورة) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، هذه سورة[1] .

وإلى هذا القول ذهب الفراء ، والزجاج ، وصاحب إعراب القرآن ، وأبـوجعفر النحاس ، وابن الشجري[2] ، والأنباري ، وأبو البقاء ، والسيوطي، ومنع الرفـع على الابتداء الفراء ، والزجاج ، وأبو البقاء ، احتجاجاً بـأن النكـرة لا يبتـدأ بها[3].

ويمكن أن يُجاب عن هذا القول بأنَّ النكرة تعرّفت بالوصف .

ولعل الراجح في هذه المسألة هو القول بجواز الوجهين ؛ لأن المعنى يحتملـهما ، وكلاهما لا يخلو من حذف ، أي إنه لا مزية لأحدهما على الآخر .

والأوجه السابقة الذكر إنما هي على قراءة الرفع ، وقد قرأ عيسى بن عمر (سورةً) بالنصب[4] ، والتقدير على هذه القراءة : أنزلنا سـورةً أنزلناهـا ، أو على معنى : اتلُ سورةً أنزلناها [5] ، وعلى كلا التقـديرين تكـون (سـورة) مفعولاً به لفعل محذوف ، ولا موضع من الإعراب لجملة (أنزلناها) على الوجه الأول؛ لأنها مفسّرة لجملة لا محل لها من الإعراب ، أما على الوجه الثاني فهي في محل نصب صفة لـ (سورة) .

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢١٩ .

(٢) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الشجري، كان إماماً في النحو واللغة، من مصنفاته: (الأمالي)، (شرح التصريف الملوكي)، وغيرهما.

انظر ترجمته في: نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٢/٢٩٩ – ٣٠٢، إنباه الرواة، القفطي ٣/٣٥٦ – ٣٥٧، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ٣٧٠، البلغة، الفيروز أبادي ٢٣٥، بغية الوعاة، السيوطي ٢/٣٢٤.

(٣) انظر معاني القرآن، الأخفش ٢ / ٢٤٣ ، ٤ / ٢٧ ، إعراب القرآن المنسوب للزجـاج ١ / ٧١٧ ، إعـراب القرآن، النحاس ٢ / ١٢٧ ، مشكل إعراب القرآن، القيسي ٢ / ١١٥ ، الأمـالي الـشجرية، ابـن الـشجري ١ / ٣٢٠ ، البيان، أبو البركات الأنباري ٢ / ١٩١ ، التبيان، العكبري ٢ / ٩٦٣.

(٤) انظر معاني القرآن، الزجاج ٤ / ٢٧ ، إعراب القرآن، النحاس ٣ / ١٢٧ .

(٥) انظر معاني القرآن، الزجاج ٤ / ٢٧ ، إعراب القرآن، النحاس ٣ / ١٢٧ ، مشكل إعراب القرآن، القيـسي ٢ / ١١٥ – ١١٦ ، البيان، أبو البركات الأنباري ٢ / ١٩١ ، التبيان، العكبري ٢ / ٩٦٣ .

وذهب الفراء إلى أن (سورةً) بالنصب حال متقدمة على صاحبها [١]، والقول بأنها مفعول به لفعل محذوف هو الراجح ، وذلك لبعده عن التأويل ، وعن تقديم ما حقه التأخير .

أما قوله تعالى[٢]:M n o p q r s t L فإنّ (إخوانكم) خبر لمبتدأ محذوف قدره الحيدرة بـــ (هـــم) أي : فهـــم إخوانكم[٣] ، وبمثل هذا التقدير قدّر العلماء المحذوف في الآية الكريمة[٤] .

وكما حُذِفَ المبتدأ جوازاً في الآيتين الكريمتين فإن الخبر قد يُحذف جوازاً أيضاً ، وقد نص الحيدرة على أن حذفه قليل بخلاف المبتدأ ، وذلك لأن الفائـــدة إنمـــا تكون في الخبر واستشهد على حذفه بقوله تعـــالى[٥] :M ! " # $ % & ' ( ) * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B L محمد: ٢١.

وجعل التقدير : طاعة أمثل ما تعلمون ، وقول معروف أحسن ما تقولون[٦].

وللعلماء في إعراب(طاعة)في الآية الكريمة أقوال عدة[٧] : أحدها – ما ذهب إليه الحيدرة من أنها مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : طاعة وقول

---

(١) انظر معاني القرآن، الأخفش ٢ / ٢٤٤ .

(٢)الأحزاب/ ٥.

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢١٩.

(٤) انظر إعراب القرآن، النحاس ٣/ ٣٠٣ ، التبيان، العكبري ٢/ ١٠٥٠ .

(٥) محمد / ٢٠ – ٢١ .

(٦) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٠ .

(٧) انظر معاني القرآن، الزجاج ٥/ ١٢ -١٣ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٨٦ ، إعـــراب القـــرآن، النحاس ٤/ ١٨٦ – ١٨٧ ، التبيان، العكبري ٢ / ١١٦٣ .

معروف أمثل من غيرها ، أو خير لهم[١] .

الثاني – أنها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : أمرنا طاعة ، وهو اختيار المبرد وصاحب إعراب القرآن ، وابن معطٍ [٢] ، وأجاز الوجهين سيبويه ، وابن جني ، والجرجاني [٣] .

الثالث – جوّز الزجاج عدها نعتاً لـ (سورة) والتقدير : يقول الذين آمنوا لولا أنزلت سورة ذات طاعة [٤] ، فحذف المضاف .

الرابع – أنها خبر لـ (أولى) السابق لها ، والذي فصل بينها وبينه بالجار والمجرور (لهم) .

ولعل القولين الأول والثاني أرجح مما قيل في الآية الكريمة ، وإن كان الثاني أقوى، وذلك لأن المبتدأ يحذف بكثرة ، " وحمل الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقل"[٥].

مما سبق تبين أن حذف كلٍّ من المبتدأ أو الخبر جائز عند وجود ما يدل عليهما ، وحذف أحدهما عند وجود القرينة جائز عند جمهور النحاة[٦] .

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن، القيسي ٢ / ٣٠٧ – ٣٠٨ .

(٢) هو أبو الحسن يحيى بن معطٍ بن عبد النور النحوي ، كان إماماً في العربية ، قرأ على الجزولي وسمع من ابن عساكر ، من مصنفاته : (الألفية) ، (الفصول الخمسون) . توفي سنة (٦٢٨ هـ)

انظر ترجمته في : إنباه الرواة، القفطي ٤/ ٤٤،٤٥ ، معجم الأدباء، ياقوت الحموي ٢٠ / ٣٥- ٣٦ ، النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي ٦ / ٢٧٨ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢ / ٣٤٤ .

(٣) انظر الكتاب، سيبويه١/٧١- ٢٨٢ ، الخصائص، ابن جني ٢ / ٣٦٢ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني١/٣٠١.

(٤) انظر معاني القرآن، الزجاج ٥ / ١٣ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب ١ / ١٩٤ .

(٦) انظر الكتاب، سيبويه ١ / ١٦١ – ١٦٢ – ٢٧٩ ، الأصول، ابن السراج ١ / ٦٧ – ٦٨ ، الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ٥١ – ٥٢ ، اللمع، ابن جني ٧٧ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني ١ / ٣٠٠ – ٣٠٢، شرح ملحة الإعراب، الحريري ١٠٧ – ١٠٨ ، المفصل، الزمخشري ٢٥ ، الأمالي الشجرية، ابن الشجري ١ / ٣٢٠ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١ / ٣٥٣ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ٢ / ٨٤٣–٨٤٤، الفوائد الضيائية،الجامي ١/٢٩٣–٢٩٥،المطالع السعيدة، السيوطي ١٨٩،الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي ٢٦ – ٢٧.

فمثال حذف المبتدأ أن يُقال : في المسجد ، جواباً لمن قال : أين زيد ؟ ، والتقدير: زيد في المسجد ، ومثال حذف الخبر أن يُقال : زيدٌ ، جواباً لمن قال : من عندك ؟ والتقدير : زيد عندي .

٥- (باب الفعل) أقسام الفعل :

قسم الحيدرة الفعل من حيث دلالته على الزمن إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومستقبل ، وفي الحال ، وذلك لكون الفعل لا يقع إلا في زمان ، والأزمنة ثلاثة بدليل قوله تعالى(١) :M لَهُ مَا à أَيْدِينَا â خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ L مريم: ٦٤ فـ (ما بين أيدينا) يدل على الزمن المستقبل ، و (ما خلفنا) يدل على الماضي، و (ما بين ذلك) يدل على الحال (٢) .

والآية الكريمة لا تتضمن أي قسم من أقسام الفعل إلا أنها تشير إلى أقسام الأزمنة، ومن خلالها يتوصل إلى تقسيم الفعل ، وذلك لأن الفعل يدل على حدثٍ مقترنٍ بزمن .(٣)

وللعلماء في تفسير الآية المذكورة أقوال مختلفة ، إلا أنها ترجع – في الغالب – إلى كون الأزمنة ثلاثة (٤) وقد ورد مثل هذا التقسيم في قول زهير (٥) :

---

(١) مريم / ٦٤

(٢) انظر كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٥٠ .

(٣) انظر الكتاب، سيبويه ١/٢ ، الأصول، ابن السراج ١ / ٣٨ ، الإيضاح في علل النحو، الزجاجي ٥٢ ، المفصل، الزمخشري ٢٤٣ ، المرتجل، ابن الخشاب ١٤ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١١ ، شرح الكافية، الرضي ٢ / ٢٢٣ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١/ ٢١٩ ، شرح كتاب الحدود، الفاكهي ٩٥ .

(٤) انظر معاني القرآن، الفراء ٢/ ١٧٠ ، معاني القرآن، الأخفش ٢/ ٤٠٤ ، إصلاح الخلل، البطليوسي ١٩ ، الكشاف، الزمخشري ٣/ ٢٩ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ١/ ٣٠٥ ، روح المعاني، أبو الفضل البغدادي ١٦ / ١١٤ ، فتح القدير، الشوكاني ٣/ ٣٤٢ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٠ ، شرح شعر زهير، ثعلب ٣٥ ، شرح القصائد المشهورات، النحاس ١٢٥ ، شعر زهير، الأعلم ٢٥ ، أمالي المرتضي ٢/ ٢٩٨ ، إصلاح الخلل، البطليوسي ١٩ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ١/ ٣٠٦ .

وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبله ولكنني عن علمِ ما في غدٍ عمِ

فـ (اليوم) يدل على الحاضر ، و(الأمس) على الماضي ، و (ما في غدٍ) على المستقبل.

وإذا كانت الأزمنة ثلاثة فمن الطبيعي أن نقسم الفعل إلى أقسامٍ ثلاثة : ماضٍ ، وحالٍ وهو المضارع ، ومستقبلٍ وهو الأمر .

ونُسِب (١) للكوفيين والأخفش القول بأن للفعل قسمين : ماضٍ ومضارع ، ولم يذكروا فعل الأمر ، وذلك بناءً على أنه مقتطع من المضارع مجزوم بلام الطلب المحذوفة ، إذ الأصل في الأمر للمخاطب (لتفعل) كما يقال للغائب (ليفعل) إلا أنه لما كثر أمر المخاطب في كلامهم استثقلوا اللام فحذفوها تخفيفاً ، وتبعها حرف المضارعة ، فجيء بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن(٢) ووافقهم في هذا القول النحاس(٣) وابن هشام(٤) - في قولٍ له – مستدلاً بكون الأمر معنى ، وحقُّ المعنى أن يُؤدى بالحرف ، وبأنه أخو النهي ، والنهي يُدل عليه

---

(١) انظر البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١/ ٢٢٤ ، شرح الفواكه الجنية، الفاكهي ٥ .

(٢) انظر معاني القرآن، الفراء ١/ ٤٦٩ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٢/ ٥٢٤ – ٥٢٨ ، التبيين، العكبري ١٧٦ – ١٨٠ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٧ / ٦١ ، ائتلاف النصرة، الزبيدي ١٢٥ – ١٢٦ .

(٣) انظر التفاحة في النحو، النحاس ١١ .

والنحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس، إمام في النحو، له مصنفات تزيد على خمسين منها: (ناسخ القرآن ومنسوخه)، (معاني القرآن)، (شرح المعلقات)، وغيرها توفي سنة ٣٣٨هـ .

انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي ٣٣ – ٣٥ ، نزهة الألباء، الأنباري ٢١٧ – ٢١٨، إنباه الرواة، القفطي ١/ ١٣٦ – ١٣٩، بغية الوعاة، السيوطي ١/ ٣٦٢.

(٤)هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، أحد أئمة العربية ، قال عنه ابن خلدون : مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه ، من مصنفاته : (مغني اللبيب) ، (شرح شذور الذهب) ، (شرح قطر الندى) وغيرها ، توفي سنة (٧٦١ هـ) .

انظر ترجمته في الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني٢/٤١٥–٤١٧، النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي ١٠ / ٣٣٦ ، بغية الوعاة، السيوطي ٢ / ٦٨ – ٦٩ ، شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي ٦ / ١٩١ البدر الطالع، الشوكاني ١ / ٤٠٠ – ٤٠٢ .

بالحرف ، كما أن الفعل موضوع لتقييد الحدث بزمن معين ، وكونه أمراً أو خبراً يخرج عن هذا المقصود، ثم إنّ أفعال الزمان مجردة من الزمان ، فإذا قيل : إن الأصل في(قم) مثلاً (لتقم) كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل (١) .

وفي هذا حمل الكلام على الحذف والتقدير وفيه شيء من التكلف ، ويترجح ما ذهب إليه الحيدرة والجمهور من القول بانقسام الفعل إلى أقسامٍ ثلاثة تبعاً لكون الأزمنة ثلاثةً .

٦- (باب المبني) بناء المضارع إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد :

ذهب الحيدرة إلى أن المضارع يُبنى إذا اتصلت به إحدى النونات الثلاثة ، نون النسوة ، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة (٢) . وهما يأخذان الحكم الإعرابي نفسه، و لم يسُق الحيدرة شاهدا على نون النسوة واكتفى بنوني التوكيد في قوله تعالى(٣):M O P Q R S T U V W L يوسف: ٣٢.

فالنون في (ليسجنّ) هي نون التوكيد الثقيلة ، وفي (ليكوناً) هي نون التوكيد الخفيفة ، وقد بُني الفعلان على الفتح لاتصالهما بهاتين النونين (٤).

وللنحاة في حكم المضارع المتصل بإحدى نوني التوكيد أقوال ثلاثة :

أحدها – ما صرّح به الحيدرة في غير هذا الموضع من القول ببنائه مطلقاً سواء اتصلت به النون اتصالا مباشرا أم فصل بينها وبينه بالضمير(٥) ، وذلك لأن

---

(١)ذهب إليه ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٢١-٢٢ ، شرح جمل الزجاجي ١٤٠ ، شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري ٢٠ ، شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري ٢٦ – ٣١ إلى ما ذهب إليه الجمهور من تقسيم الفعل إلى أقسام ثلاثة مبيناً علامة كل قسم منها.

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٧٣ .

(٣) يوسف / ٢٢

(٤) انظر الكتاب، سيبويه ٢ / ١٥٣ – ١٥٤ ، الأصول، ابن السراج ٢ / ٢٠١ ، اللمع، ابن جني ٢٥٩ ، الأمالي الشجرية، ابن الشجري ٢/ ١٩٨ ، التخمير، الخوارزمي ٤ / ١٨٣ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٩ / ٣٧ ، شرح الجمل، ابن عصفور ٢ / ٤٩١ .

(٥) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٥٨ – ٤٥٩ .

الأصل في الأفعال البناء ، وإنما أُعرب المضارع لشبهه بالاسم(١) ، فإذا لحقته نون التوكيد أكّدت معنى الفعلية فيه ، وبعد عن الاسم فعاد إلى أصله وهو البناء ، وينسب هذا الرأي للأخفش (٢) وهو ظاهر قول سيبويه(٣) ومذهب المبرد والجمهور(٤) .

الثاني - إعرابه مطلقاً،وذلك لأن لفظ المضارعة باقٍ في الفعل،وتركيبه مع نون التوكيد لا يُزيل إعرابه، وضبط آخره بالفتح إنما هو دلالة على المفرد ، لأن الفتح أخف الحركات ، والكسر دلالة على الياء التي هي علامة المفردة المؤنثة ، والضم دلالة على الواو التي هي علامة جمع المذكر وإلى هذا القول ذهب المالقي(٥).

الثالث – بناؤه ما لم يُسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، فإن أسند إلى شيءٍ منها بقي على إعرابه ، ضابط هذا القول أن الفعل إن كان يُرفع بالضمة فإنه إذا أُكّد بالنون بني على الفتح،وإن كان يرفع بثبوت النون فإنه إذا أُكّد بقي على إعرابه(٦)لوجود الفاصل بين الفعل والنون.

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه ١/ ٣٠٩ ، الأصول، ابن السراج ٢ / ١٤٦ ، الجمل للزجاجي ٢٦٠ – ٢٦١ ، شرح اللمع، ابن برهان العكبري ٢/ ٣٣٩ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني٢/ ١٠٤٣ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ٢٤ ، المرتجل، ابن الخشاب ٣٥ ، الهادي في الإعراب، ابن القبيصي ٣٩ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١/ ٢٢٧ . وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال والأسماء .

انظر الإيضاح في علل النحو،الزجاجي ٧٨–٨٢،الإنصاف، الأنباري ٢/ ٥٣٤ ، التبيين، أبو البقاء العكبري ١٥٣ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٩ ، شفاء العليل، السلسيلي ١ / ١١٤ .

(٣) انظر الكتاب، سيبويه ٢/ ١٥٣ – ١٥٤ .

(٤) انظر المقتضب، المبرد ٣/ ١٩ -٢٢ ، الأصول، ابن السراج ٢ / ٢٠١ ، الجمل للزجاجي ٣٥٦ – ٣٥٧ ، الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ٣٢٣ – ٣٢٤ ، الخصائص، ابن جني ٣ / ٨٣ ، شرح اللمع، ابن برهان العكبري ٢ / ٣٧٢ – ٣٧٥ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني ٢ / ١١٣١ – ١١٣٣ ، الأمالي الشجرية، ابن الشجري ٢ / ١٩٨ ، المرتجل، ابن خشاب ٣٨ – ٣٩ ، التخمير، الخوارزمي ٤ / ١٨٤ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٩ / ٣٧ – ٣٨ ، شرح الجمل، ابن عصفور ٢ / ٤٩١ – ٤٩٢ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١ / ٢٠٦ – ٢٢٧ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ١ / ٣٦٥ ، شرح جمل الزجاجي، ابن هشام ٤١٠ .

(٥) انظر رصف المباني، المالقي ٤٠٢ .

(٦) انظر حاشية الخضري ١ / ٣٢ .

وإلى هذا القول ذهب ابن مالك[1].ولعل أرجح الأقوال في هذه المسألة هو البناء مطلقاً—كما ذهب إليه الحيدرة—وذلك لأن القول بإعرابه مطلقاً يحتاج إلى تقدير الحركة،والقول ببنائه إن كان للمفرد،وبقائه على إعرابه إن كان من الأفعال الخمسة فيه تكلف،فحذف نون الرفع عند اتصاله بنون التوكيد واجب،وإذا كانت علة الحذف مع الثقيلة كراهة توالي الأمثال فما العلة في حذفها مع نون التوكيد الخفيفة،و لم لا يكون الفعل في الحالين مبنياً على حذف النون كما هي الحال مع فعل الأمر إذا كان مضارعه من الأفعال الخمسة ؟ وهذا معروف من رأي الكوفيين أن فعل الأمر هو في الأصل فعل مضارع .

٧- (باب الجزم) جزم الفعل المعتل :

يُفصل الحيدرة قوله في جزم الفعل بأنه إذا كان صحيح العين واللام سكنت لامه في الجزم مثل: لم يضربْ وإذا كان معتل العين صحيح اللام سكنت لامه للجزم، وحذفت عينه لالتقاء الساكنين،مثل: لم يقلْ،و لم يبعْ،و لم ينمْ،وإذا كان صحيح العين معتل اللام حذفت لامه للجزم،وبقيت عينه على حركتها،فبقاء العين لاستقامة الوزن،وبقاء الحركة للدلالة على الحرف المحذوف،ضمة على الواو،مثل: لم يغزُ،وكسرة على الياء مثل: لم يرمِ،وفتحة على الألف،مثل: لم يرضَ[2]

شواهد ذلك من كتاب الله على الترتيب قوله تعالى[3]:M فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ، L العلق: ١٧،وقوله تعالى[4]:Mأَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ L فصلت: ٥٣،وقوله تعالى[5]:M v

(١) انظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١ / ١٧٥ – ١٧٦ ، ٣ / ١٤١٥ – ١٤١٧ .

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٧٢ .

(٣) العلق / ١٧ .

(٤) فصلت / ٥٣ .

(٥) التوبة / ١٨ .

L y x w التوبة: ١٨ فالفعل (يدعُ)في الشاهد الأول مضارع مجزوم بـــلام الأمر،وعلامة جزمه حذف الواو(١).

والفعل (يكفِ) في الشاهد الثاني مضارع مجزوم بـــ (لم) وعلامـــة جزمـــه حذف الياء .

والفعل (يخشَ) في الشاهد الثالث مضارع معتل بالألف مجزوم بـــ (لم) أيضاً، وعلامة جزمه حذف الألف(٢) .

وكل فعل معتل يُجزم بحذف حرف العلة(٣) ، ولا يثبت الحـــرف المعتـــل إلا في ضرورة (٤) ، ومنه قول الشاعر(٥) :

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمي .بما لاقت لَبُونُ بني زياد

والوجه في (ألم يأتك) تُحذف الياء للجزم لأنها ساكنة في الرفع .

وإنما كان إعراب هذا النوع من الأفعال بحذف الحرف لأن الجزم تُحـــذف لـــه علامة الرفع ، وهذه الأفعال ساكنة في الرفع ، فلما دخل الجزم صـــادف حرفـــاً ساكناً فحذفه ليقع الفرق بين المرفوع والمجزوم (٦) ، ثم إنه لما كانت حروف العلة من جنس الحركات ، والحركات تُحذف للجزم حُذفت هذه الحروف(٧) .

---

(١) انظر إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه ١٤٠ .

(٢) انظر إعراب القرآن، النحاس ٢ / ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٣) انظر الكتاب، سيبويه ١ / ٧ ، الأصول، ابن السراج ٢/ ١٦٤ ، الجمل، الزجاجي ٥ ، الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي١٢٥،اللمع،ابن جني١٨٤ ، الجمل للجرجاني ٤٨ – ٤٩ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي١/٢٠٤ .

(٤) انظر شرح التسهيل، ابن مالك ١ / ٥٥ – ٥٦ ، شفاء العليل، السلسيلي ١ / ١٢٧ .

(٥) هو قيس بن زهير . انظر النوادر، أبو زيد الأنصاري ٥٢٣ ، والبيت من شواهد الكتاب، ســـيبويه ٢ / ٥٩ ، الجمل، الزجاجي ٤٠٧ ، ضرورة الشعر، السيرافي ٦١ ، معاني الحروف، الرماني ٣٨ ، الأمـــالي الـــشجرية، ابـــن الشجري ١ / ٨٤ ، رصف المباني، المالقي ٢٢٧ ، خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي ٣ / ٥٣٤ .

(٦) انظر الكتاب، سيبويه١/٧،الأصول، ابن السراج٢/ ١٦٤، المقتصد، عبد القاهر الجرجـــاني١/١٨١، التبـــصرة والتذكرة، الصيمري ١ / ٩١ ، الملخص، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١١٢.

(٧) انظر المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي ٢٦٧ .

٨- (باب كان وأخواتها) مجيء كان تامة :

قد تأتي كان وأخواتها تامة بمعنى الحدوث والوقوع ، فتكتفي بمرفوعها وتدل على الحدث،ومن ذلك قوله تعالى(١):M وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ L البقرة: ٢٨٠. وقوله تعالى(٢):M ! " # $ L المائدة: ٧١.

فـ(كان) في الآية الأولى تامة – عند الحيدرة – ومعناها وقع (٣) ، و(ذو) فاعلها ، وهذا الذي اختاره هو مذهب جمهور النحاة (٤) ، وأجاز الفراء ، والأخفش ، والزجاج ، وأبو جعفر النحاس أن تكون كان ناقصة محذوفة الخبر ، والتقدير : وإن كان من غرمائكم ذو عسرة (٥).

وقد قرأ عبد الله بن مسعود ، وأُبي بن كعب : وإن كان ذا عسرة (٦) ، على أن اسم كان ضمير مستتر فيها تقديره (هو) ، أي الغريم ، وخبرها (ذا) (٧) ، كما قرأ الأعمش (وإن كان مُعسراً)(٨) .

---

(١) البقرة / ٢٨٠ .

(٢) المائدة / ٧١ .

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٦ .

(٤) انظر معاني القرآن، الأخفش ١ / ٣٨٩ ، معاني القرآن، الزجاج ١ / ٣٥٩ ، المحلى، ابن شقير البغدادي ٩٨ ، الجمل، الزجاجي ٤٩ ، مشكل إعراب القرآن، القيسي ١ / ١١٧ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني ١ / ٤٠١ ، شرح ملحة الإعراب، الحريري ١٧٠ – ١٧١ ، البيان، أبو البركات الأنباري ١ / ١ / ١٨١ ، التبيان، أبو البقاء العكبري ١ / ٢٢٥ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ٢ / ٧٣٩ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ٢ / ٨٦٤ ، الدر المصون، السمين الحلبي ٢ / ٦٤٣ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٩ ، شفاء العليل، السلسيلي ١ / ٣٠٨.

(٥) انظر معاني القرآن، الفراء ١ / ١٨٦ ، معاني القرآن، الأخفش ١ / ٣٨٩ ، معاني القرآن، الزجاج١/ ٣٥٩، إعراب القرآن، النحاس ١ / ٣٤٢ .

(٦) انظرمعاني القرآن،الفراء ١ / ١٨٦،الدر المصون، السمين الحلبي٢/ ٦٤٤،(منسوبة للمذكورين عدا ابن عباس).

(٧) انظر الدر المصون، السمين الحلبي ٢ / ٦٤٥ .

(٨) انظر معاني القرآن،الفراء١/ ١٨٦، إعراب القرآن، النحاس ١ / ٣٤٢ ، الدر المصون، السمين الحلبي٢/ ٦٤٤.

أمّا عن (تكون) في الآية الثانية فهي تامة أيضاً بمعنى تقع ، و (فتنة) فاعلها[١] وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنّ (فتنة) اسم كان على أنها ناقصة[٢] ، و لم يقدر لها خبراً .

ولعل القول بأنها تامة هو الأقوى لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف و " كلام بلا حذف أحسن من كلام بحذف " [٣] ، ثم إنه مع خلوّه من الحذف يتفق مع معنى الآية الكريمة.

ومذهب سيبويه وجمهور النحاة أن كان تأتي تامة مكتفية بفاعلها ، يُقال : قد كان عبدُ الله ، أي قد خُلق عبدُ الله ، وقد كان الأمر أي ، قد وقع الأمر [٤] ، والفرق بينها وبين الناقصة أن المرفوع بها فاعل يتم الكلام به ، وأنها تؤكد بالمصدر ، ويتعلق بها الجار والمجرور ، وتعمل في الظرف والحال ، والناقصة بخلافها في ذلك كله [٥].

ويتفرع عن مسألة مجيء كان تامة مسألة أخرى هي:هل تشاركهابقيةأخواتها في الحكم؟المشهورمن مذاهب النحاة أنّ حكم أخوات كان كحكمها في مجيئها تامة تارة،وناقصة تارة أخرى [٦]،ويستثنى من هذا الحكم(ليس وزال وفتئ)،فإن هذه

---

(١) انظر البيان، أبو البركات الأنباري ١/ ٣٠١ ، التبيان، أبو البقاء العكبري ١/ ٤٥٢ ، الدر المصون، السمين الحلبي ٤ / ٣٦٥ .

(٢) انظر إعراب القرآن ، النحاس٢ / ٣٣ .

(٣) البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ٢ / ٨٣٤ .

(٤) انظر الكتاب، سيبويه١/ ٢١،المقتضب،المبرد٤/ ٩٥–٩٦،الأصول،ابن السراج١/ ٩١،الجمل،الزجاجي ٤٩،اللمع،ابن جني٨٨،المقتصد،عبد القاهرالجرجاني١/ ٤٠١،شرح ملحةالإعراب،الحريري٦٨،أسرار العربية، أبوالبركات الأنباري١٣٤–١٣٥،شرح المفصل،ابن يعيش٧/ ٩٧،الكافية،ابن الحاجب٢٠٧،شرح ألفية ابن معطٍ،القواس٢/ ٨٦٥.

(٥) انظر البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ٢ / ٧٣٨ ، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ٢ / ٨٦٥ .

(٦) فأصبح وأضحى وأمسى تأتي بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء،ودام بمعنى بقي،وبات بمعنى نزل ليلاً، وصاربمعنى رجع،وظل بمعنى دام واستمر،وانفك بمعنى انفصل،وبرح بمعنى ذهب،وقد تأتي لمعانٍ أُخر.
انظر في معانيها : شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١ / ٤٠٨ – ٤١٠ .

الأفعال لاتستعمل في القول المشهورإلاناقصة[١]، ومثلها (ظلّ) عند الأنباري[٢].

٩- (باب التعجب) صيغتا التعجب :

للتعجب صيغتان قياسيتان،هما:ما أفعله،وأفعل به،يُقال:ماأكرمه وماأبخله،وأكرم بزيدوأبخل بعمرو،وعلى الصيغةالأولى قوله تعالى[٣]:Mفَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ L البقرة: ١٧٥ فـ(ما)اسم مفردفي محل رفع مبتدأ،وخبره الجملةبعده،و(أصبر)فعل ماضٍ، فاعله مضمر يعود على(ما)،لأنه لابد لكل مبتدأ من ضميريعودعليه من الخبر[٤]. وهذا الرأي ذكره الحيدرة في إعراب (ما) هو قول سيبويه[٥] ، والجمهور[٦] ، والتقدير : شيء أصبرهم " والمراد بالتعجب هنا ، وفي سائر القرآن الإعلام بحالهم أنها ينبغي أن يُتعجب منها ، وإلا فالتعجب مستحيل في حقه تعالى "[٧].وفي إعراب (ما) غير الوجه المذكور أربعة أوجهٍ أخرى :أحدها – أنها استفهامية صحبها معنى التعجب ، وهو قول الفراء ، والمبرد ، وجوّزه

(١) انظر أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٣٧ ، شرح الكافية الشافية ، ابن مالك١ / ٤٠٨ ، شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري ١٣٦ ، شرح ابن عقيل ١ / ٣٧٩ ، شرح المكودي على الألفية، عبد الرحمن بن علي بن صالح ١/٢٠٠.

(٢) انظر أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٣٧ .

(٣) البقرة / ١٧٥ .

(٤) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٣ .

(٥) انظر الكتاب، سيبويه ١ / ٣٧ .

(٦) انظر المقتضب، المبرد ٤ / ١٧٣ (وعدّها في الشاهد الكريم استفهامية فيها معنى التقرير) ، الأصول، ابن السراج ١ / ٩٩ ، الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ٨٩ – ٩٠ ، مشكل إعراب القرآن، القيسي ١ / ٨١ ، شرح اللمع، ابن برهان العكبري ٢ / ٤١١ ، التبصرة والتذكرة، الصيمري ١ / ٢٦٥ ، البيان، أبو البركات الأنباري ١ / ١٣٨ ، التبيان، أبو البقاء العكبري ١ / ١٤٢ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني ١ / ٤٠٨ ، تسهيل الفوائد ١٣٠، ابن مالك ، الجنى الداني، المرادي ٣٣٧ ، الدر المصون، السمين الحلبي ٢/ ٢٤٣، شفاء العليل، السلسيلي٢/ ٥٩٩ .

(٧) الدر المصون، السمين الحلبي ٢ / ٢٤٤ .

الأنباري وأبو البقاء والهمداني[1].

الثاني – أنها موصولة ويعزى للأخفش [2] والتقدير : الذي أصبرهم على النار شيء ، وجملة (أصبرهم) صلة ، والخبر محذوف .

الثالث – أنها نكرة موصوفة ، والجملة صفتها ، والخبر محذوف ، ويعزى للأخفش أيضاً[3] .

الرابع – أنها نافية وهذا القول حكاه أبو البقاء وأبو حيان ، والمعنى أن الله ما أصبرهم على النار ، أي ما جعلهم يصبرون على العذاب [4] .

والراجح ما ذهب إليه الحيدرة وفاقاً لسيبويه والجمهور وذلك لخلوه من الحذف ، إذ إن الأصل عدمه ، ثم إن قولي الأخفش يضعفهما أيضا أن الصلة والصفة توضحان الاسم الذي تجيئان صلة أو صفة له ، والتعجب باب إبهام وإخفاء[5] .

والقول بأنها نافية يمكن ردّه بأنه لو أمكن حملها على هذا المعنى في الآية الكريمة لامتنع في غيرها من المواضع .

أما (أفعل) والذي يليها فللعلماء فيه قولان :

---

(١) انظر معاني القرآن، الفراء ١ / ١٠٣ ، المقتضب، المبرد ٤ / ١٨٣ ، مشكل إعراب القرآن، القيسي ١ / ٨١ ، البيان، أبو البركات الأنباري١/ ١٣٨، التبيان، أبو البقاء العكبري ١ / ١٤٢ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني١/٤٠٨ .

والهمداني هو المنتجب بن أبي العز بن رشيد ، كان نحويا مقرئا فاضلا ، قرأ على غياث بن فارس ، وقرأ عليه الصائن الواسطي ، من مصنفاته : (شرح المفصل) ، (شرح الشاطبية) ، (الفريد في إعراب القرآن المجيد) توفي سنة (٦٤٣ هـ) .

انظر ترجمته في : بغية الوعاة، السيوطي ٢ / ٣٠٠ ، شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي ٥ / ٢٢٧ ، غاية النهاية، ابن الجزري ٢ / ٣١٠ .

(٢) انظر النسبة له في المفصل، الزمخشري ٢٢٧ ، المرتجل، ابن الخشاب ١٤٧، البيان،أبو البركات الأنباري١/ ١٣٨، التبيين، أبو البقاء العكبري ٢٨٢ ، تسهيل الفوائد، ابن مالك ١٣٠ ، الجنى الداني، المرادي ٢٣٧ ، الدر المصون، السمين الحلبي٢/٢٤٤ ، المساعد، ابن عقيل ٢ / ١٤٨ .

(٣) انظر النسبة له في : الجنى الداني، المرادي ٣٣٧ ، الدر المصون، السمين الحلبي ٢ / ٢٤٤ .

(٤) انظر التبيان، أبو البقاء العكبري ١ / ١٤٢.

(٥) انظر المرتجل، ابن الخشاب ١٤٦ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني ١ / ١٩٧ .

أحدها – ما ذكره الحيدرة من أنه فعل ماضٍ وما بعده مفعول به .

الآخر–أنه اسم ، وما بعده مشبه بالمفعول به ويُنسب للكوفيين عدا الكسائي(١).

والصحيح أنه فعل لوجود خصائص الأفعال فيه وإن أشبه الاسم في بعض الأحكام لأن " حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصالته"(٢) ثم إنه لا خلاف في أن الصيغة الثانية من صيغتي التعجب فعل (٣) ، فهل يمكن أن تكون إحدى الصيغتين فعلاً والثانية اسماً ؟!.

والصيغة التي أعنيها هي صيغة (أفعل به) ، وشاهدها عند الحيدرة قوله تعالى(٤):

M أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ L مريم: ٣٨ ، فـ (أسمع) فعل ماضٍ فارغ من الضمير ، لأنه ليس قبله اسم يعود على الضمير إليه ، ولا مبتدأ يطالب به ، وفاعله المجرور بحرف الجر وهو المتعجب منه(٥) ، والمعنى في الآية الكريمة ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة(٦) .

هذا هوالمشهور في إعراب الآية الكريمة ، فـ(أسمع) و(أبصر)وما جاء على صيغتهما لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب(٧)، وذهب الزجاج إلى أنه أمر حقيقة،

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه ١ / ٣٧ ، المقتضب، المبرد ٤ / ١٧٧ ، الأصول، ابن السراج ١ / ٩٩ ، الأمالي الشجرية، ابن الشجري ٢ / ١٢٩ – ١٤٦ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١ / ١٢٦ – ١٤٨ ، التبيين، أبو البقاء العكبري ٢٨٥ – ٢٩١ ، شرح المفصل، ابن يعيش ١٤٨ – ١٤٩ ، تسهيل الفوائد، ابن مالك ١٣٠ ، الجني الداني، المرادي ٢٣٧ ، الدر المصون، السمين الحلبي ٢ / ٢٤٤ ، ائتلاف النصرة، الزبيدي ١١٨ – ١٢٠ .

(٢) ائتلاف النصرة، الزبيدي ١٢٠ .

(٣) حكى الإجماع على فعلية (أفعل)ابن مالك في شرح الكافية الشافية٢/١٠٧٧،وابن الناظم في شرح الألفية٤٥٨

(٤) مريم / ٣٨ .

(٥) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٣ .

(٦) انظر معاني القرآن، الزجاج ٢/ ٣٣٠ ، الأصول، ابن السراج ١ / ١٠١ ، إعراب القرآن، النحاس ٣ / ١٨ ، البيان، أبو البركات الأنباري ٢ / ١٢٦، الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني ٣ / ٤٠١ .

(٧) انظر الخصائص، ابن جني ٢ / ٣٠١ ، الصاحبي، أبو الحسن بن زكريا ٣٠١ ، البيان، أبو البقاء العكبري ١ / ١٢٦ ، التبيان، أبو البقاء العكبري ٢ / ٨٧٥ ، الهادي في الإعراب، ابن القبيصي ١٣٨ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٧ / ١٤٨ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٢ / ٧٨ – ١٠٧٨ ، شرح الألفية، ابن الناظم ٤٥٨ .

وفاعله ضمير المتكلم ، والجار والمجرور في محل نصب مفعول به [١] ، كأن المتكلم يقول لنفسه : أوقع به سمعاً أو مدحاً [٢] ، وإلى هذا القول ذهب الزمخشري أيضاً[٣] .والدليل على أنه ليس بأمر حقيقة احتمال الكلام التصديق ، والتكذيب كما تحتمله الأخبار[٤] ، ومجيئه على صيغة واحدة مع المفرد وغيره ، يُقال : يا رجل أحسن بزيد ، ويا رجلان أحسن بزيد ، ويا رجال أحسن بزيد ، ويا هند أحسن بزيد ، ويا هندات أحسن بزيد ، لأن المتكلم لا يأمرهم أن يفعلوا شيئاً ، وإنما ينبههم على ما يتعجب منه ، ولو كان أمراً لأُتي بالضمير على حسب أحوال المخاطبين ، فقيل في التثنية : أحسنا بزيد ، وفي جمع الذكور : أحسنوا ، وفي المفردة المؤنثة : أحسني ، وفي جمع المؤنث : أحسنّ[٥] ، كما أنه لو كان أمراً لصح أن يُجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر ، فكان يمكن أن يُقال : أكرم بزيد فيشكرك ، على حد قولهم أعطني فأشكرك[٦] .

وجميع ما بُني منه (ما أفعله) فإنه يُبنى منه (أفعل به) يُقال : أحسن بزيد ، وأجمل بعمرو ، والمعنى ما أحسن زيداً ، وما أجمل عمراً ، إلا أنّ الفرق بينهما أنّ قائل : ما أحسن زيداً ، هو المُتَعَجِّبُ وحده ، وقائل أحسن بزيد يستدعي غيره إلى التعجب [٧]

---

(١) انظر المرتجل، ابن الخشاب ١٤٨ ، التبيان، أبو البقاء العكبري ٢ / ٨٧٥ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٧ / ١٤٨، المساعد، ابن عقيل ٢ / ١٤٩ ، شفاء العليل، السلسيلي ٢ / ٥٩٩.

(٢) انظر التبيان، أبو البقاء العكبري ٢ / ٨٧٥ .

(٣) انظر المفصل، الزمخشري ٢٧٦ – ٢٧٧ .

(٤) انظر المرتجل، ابن الخشاب ١٤٨ ، شرح المفصل، ابن يعيش ٧ / ١٤٨ .

(٥) انظر المقتصد، عبد القاهر الجرجاني ١ / ٣٧٧ ، التبصرة والتذكرة، الصيمري ١ / ٢٦٧ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ١٢٢ – ١٢٣ ، كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٢٤، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٢ / ١٠٧٨ .

(٦) انظر شرح المفصل، ابن يعيش ٧ / ١٤٨ .

(٧) انظر التبصرة والتذكرة، الصيمري ١ / ٢٦١ .

١٠- (باب التوكيد) حكم (كلا وكلتا) الإعرابي :

متى أضيف (كلا وكلتا) إلى مُضمر رُفِعا بالألف ، ونصبا وجُرّا بالياء ، يُقال: جاء الرجلان كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، ومررت بهما كليهما ، وجاءتني المرأتان كلتاهما ، ورأيتهما كلتيهما ، ومتى أُضيفا إلى ظاهر كان حكمهما حكم المقصور المفرد في الإضافة ، يُقال : جاءني كلا الرجلين ، ورأيت كلتا المرأتين(١)

قال تعالى(٢) : M وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلٗا ´ µ ¶ ¸ مِنۡ أَعۡنَٰبٖ وَحَفَفۡنَٰهُمَا بِنَخۡلٖ وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمَا زَرۡعٗا L الكهف: ٣٢ فـ (كلتا) في الآية الكريمة مبتدأ مضاف إلى اسم ظاهر هو (الجنتين) مرفوع بالضم المقدر على الألف وخبره جملة (آتت) (٣) أُفرد حملاً على اللفظ (٤)، لأن (كلتا) مفرد في اللفظ مثنى في المعنى (٥) ، ويجوز فيه وفي (كلا) مراعاة لفظهما، ومراعاة معناهما.

وما ذكره الحيدرة في إعراب (كلا وكلتا) هو المشهور في لغة العرب(٦)، ومنهم من يجعله بالألف مطلقاً ، ومنهم من يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٠٨ .

(٢) الكهف / ٣٢ – ٣٣ .

(٣) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني ٣ / ٣٣٦ .

(٤) انظر إعراب القرآن، النحاس ٢ / ٤٥٥ ، اللمع، ابن جني ١٤٣ ، المقتصد، عبد القاهر الجرجاني ١ / ١٠٤ ، المرتجل، ابن الخشاب ٧٠ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ٢٨٦ ، شرح الجمل، ابن عصفور ١ / ٢٧٧ – ٢٧٨،شرح ألفية ابن معطٍ، القواس١/٧٦١،مغني اللبيب،ابن هشام الأنصاري٢٦٨،البرهان، الزركشي ٤ / ٣٢٦ .

(٥) هذا قول البصريين وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظاً ومعنى .

انظر معاني القرآن، الفراء ٢ / ١٤٢ – ١٤٣،شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ٢/٤١٠، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٢ / ٤٣٩ ٤٥٠ ، شرح الجمل، ابن عصفور ١/٢٧٥، شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ١/ ٧٦١، البرهان،الزركشي

٤/ ٣٢٦ .

(٦) انظر الملخص، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١/ ١٠٨ .

بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً[1] ، وفي ذلك يقول الفراء : "اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض إلا بني كنانة فإنهم يقولون:(رأيت كلي الرجلين،ومررت بكلي الرجلين)وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس"[2].وإنما كانت (كلا وكلتا) مع المظهر بالألف مطلقاً،ومع المضمر بالألف رفعاً،وبالياء نصباً وجراً،لأنها أشبهت في لزومها الإضافة(إلى،وعلى،ولدى) في أنّ كلاً منها يلزم اسماً يدخل عليه،فإن دخلت على اسم ظاهر كانت بالألف،نحو:(إلى زيد، وعلى عمرو،ولدى بكر)وإن دخلت على المضمر قُبلت ألفها ياءً فقيل:إليه،وعليه ولديه[3].ولما كان المظهر أصلاً للمضمر والمفرد أصلٌ للمثنى كانت(كلا وكلتا)مع المظهر بالألف ، ومع المضمر كالمثنى ، ليكون حكمها مع الأصل كالأصل ، ومع الفرع كالفرع طلباً للتناسب[4] .

(١) انظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١ / ١٨٧ – ١٨٨ ، البسيط، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١ / ٢٥٠ ، شرح ألفية معطٍ، القواس ١ / ٧٦٢ ، شرح ابن عقيل ١ / ٥٨ – ٥٩.

(٢) معاني القرآن، الفراء ٢ / ١٨٤ .

(٣) انظر الكتاب، سيبويه ٢ / ١٠٥ ، شرح اللمع، ابن برهان العكبري ١ / ٢٨٨ ، المرتجل، ابن الخشاب ٦٨ ، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري ٢٨٩ ، الهادي في الإعراب، ابن القبيصي ٤٣، شرح المفصل، ابن يعيش ١ / ٥٤ – ٥٥ ، شرح الجمل، ابن عصفور ١ / ٢٧٨ – ٢٧٩ ، الملخص، ابن أبي الربيع الأشبيلي ١ / ١٠٩ .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطٍ، القواس ١ / ٧٦٢ .

ثانياً : شواهد الحديث الشريف :

الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل ، وكان جديراً بأن يتقدّم بعد القرآن سائر ما يمكن الاستدلال به ، فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يُتح مثله لنصوص الشعر والنثر ، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية مما يعطيها المكان الثاني من الأصالة في الفصحى ، لتأخذ موضعها من الأدلة ، إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا بعد القرآن الكريم (١).

بالرغم من ذلك فقد اختلف علماء العربية في جواز الاحتجاج به في مسائل اللغة ما بين مانعٍ للاحتجاج به مطلقاً ، وما بين مؤيدٍ لذلك مطلقاً ، وما بين متوسطٍ في ذلك ، ولكل فريقٍ من هذه الفرق الحجج التي استند عليها في موقفه هذا .

أما المانعون :

وهم الذين منعوا الاحتجاج بحديث الرسول ﷺ مطلقاً فقد كان على رأسهم : ابن الضائع ، وأبو حيان ، وحجتهم في ذلك تقوم على أمرين :

أحدهما : أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصةً واحدةً ، قد جرت في زمانه ﷺ لم تُنقل بتلك الألفاظ جميعاً نحو ما رواه من قوله : (زوّجتكها بما معك من القرآن) و (ملّكتكها بما معك ...)وغير ذلك من الألفاظ الواردة في تلك القصة فالرسول ﷺ من المؤكد أنه لم ينطق بجميع تلك الألفاظ ، وإنما نطق بعضها فجاء الرواة بالمرادف (٢).

---

(١) الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي ٦١ .

(٢) الاقتراح، السيوطي ٥٦ .

وثانيهما : وقوع اللحن كثيراً فيما رُوي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك (١).

أما المجوّزون مطلقاً :

فعلى رأسهم ابن هشام ، وابن مالك ، حيث أكثر الأول من الاستشهاد بالحديث كثرةً فاقت استشهاد الأخير به (٢) ، وكانت حجج هؤلاء من خلال ردهم على حجج المانعين مطلقاً .

ومن ذلك ردهم على من يقول بأن الأحاديث بأسرها ليست من نطق النبي ﷺ فهذا باطل ، وذلك لأن هنالك من الأحاديث ما هو متواتر ، وهذا النوع مجزوم بأنه من لفظ النبي ، وهو دليل قطعي من أدلّة النحو يفيد العلم .

يقول ابن الأنباري : (اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : متواتر وآحاد فأما المتواتر فلغة القرآن ، وما تواتر من السنة ، وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلّة النحو يفيد العلم)(٣).

أما قولهم بأن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى دون اللفظ فاحتمال نقل المعاني دون الألفاظ الخلاف فيه مشهور ، وكما أجازه قومٌ منعه آخرون ، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين حتى أن بعض الأئمة شدّد في النقل بالمعنى غاية التشديد ، فمنع تقديم كلمة على أخرى أو حرف على آخر ، وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة وإلا فلا تجوز الرواية بالمعنى (٤).

---

(١) في أصول النحو، سعيد الأفغاني ٤٧ .

(٢) الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي ٦٤ .

(٣) لمع الأدلّة، أبو البركات الأنباري ٨٣ .

(٤) الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي ٦٨ .

أما المتوسطون :

يمثلهم الإمام أبوالحسن الشاطبي ، فهو يرى أن الحديث يقسم إلى قسمين : قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه ، وهذا لم يحتج به أهل اللسان، وقسم اعتنى ناقله بلفظه دون معناه، كالأحاديث التي رويت بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ وهذا القسم يُحتج به في العربية .

وقال الشاطبي في بيان ذلك : (وأما الأحاديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمذان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية ، وابن مالك لم يُفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً والحق أن ابن مالك غير مصيبٍ في هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى وهو ضعيف) (١).

أما فيما يخص موقف الحيدرة من الاستشهاد بالحديث الشريف فقد كان من المجيزين للاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو ، وكان في موقفه هذا أقرب لرأي المتوسطين منه إلى رأي المانعين أو المجيزين مطلقاً ، حيث أورد في كتابه ما يقرب من اثني عشر حديثاً استشهد بها على مسائل متنوعة في الكتاب ، تجمع ما بين النحو والصرف والدلالة وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان يورد هذه الأحاديث من غير إسناد ، مكتفياً فقط بالتقديم لها بقوله مثلاً : قال الرسول ﷺ (٢) أو قوله : وفي الحديث (٣) .

---

(١) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي ١ / ٣٥ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٥٦ – ٢٧٩ – ٣٧٣ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٧ – ٣٧١ .

وكان استشهاده بالحديث يأتي في معظمه من باب الاستئناس والتعزيز لقاعدة نحوية أو صرفية ، أو لشاهد قرآني ، أو شعري ، وليس أدل على ذلك من قوله في باب النداء [١] : (والضرب الثالث : نداء الندبة والعمل فيه أن تزيد في أوله واواً وألفاً وفي آخره ألفاً وهاءً في الوقف ، فإن وصلت سقطت الهاء مثال الأول قولك : وازيداه ، وعمراه ، قال النبي ﷺ : قُتل زيد وازيداه ، قُتل جعفر واجعفراه)، وقوله في باب الإعراب موضحا معناه (التبيُّن) (٢)مستشهدا بالآية الكريمة L u t s M الشعراء: ١٩٥ (٣)، وعززها بهذا الحديث (البكر تُستأمر والثيِّب تُعرب عن نفسها)(٤)، ثم بالشاهد الشعري:

وإني لأُكني عن قَذُورٍ بغيرها وأعرب أحيانا بها فأُصارحُ

وقد يستشهد الحيدرة بالحديث ليبين من خلاله نوعاً من التعبير يجوّز فيه الحمل على غير الظاهر ، ومثال ذلك قوله في باب عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل [٥]: (وقلنا : لا ترفع أفعل الظاهر غالباً احترازاً من مسألتين سُمعت إحداهما عن رسول الله ﷺ وهي " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة "[٦] والأخرى جاءت عن العرب وهي : " ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدٍ "[٧]).

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٣٣ .

(٢) كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٦٦.

(٣) الشعراء ١٩٥

(٤)رواه ابن ماجه في السنن باب النكاح الحديث رقم ١٨٧٢ ، انظر همع الهوامع، السيوطي ١/ ٦٣ ، مسند الإمام أحمد ١٩٢/٤.

(٥) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧٩ .

(٦) الجامع الصحيح ، كتاب الصوم ٣/ ١٣١ ، انظر سنن ابن ماجه كتاب الصوم ١/ ٥٥٠ .

(٧) الكتاب، سيبويه ٢ / ٣١

فالحيدرة استشهد بهذا الحديث ليبين من خلاله جواز رفع الصفة المشبهة التي على زنة أفعل اسماً ظاهراً ، وذلك لأنها لا ترفع إلا المضمر .

هذا وإن الحيدرة كان يورد الحديث بنصه دون أن يحذف أو يزيد فيه شيئاً لخدمة القضية التي هو بصدد معالجتها ، وإن كانت بعض الأحاديث قد تعددت رواياتها إلا أن موضع الشاهد فيها ثابت ، وبالتالي فهذه الأحاديث تدخل ضمن الأحاديث التي اعتمدها الحيدرة للاستشهاد بها في كتابه.

ثالثاً : شواهد النحو الشعرية :

الشعر ديوان العرب الوافي بكل غرض، والناطق بكل فكـــرة، والـــضابط لألسنتهم من الزلل، وهو المعتمد عليه في وضع قواعد النحو وأصوله، وترجمـــان اللغة بلهجات العرب وأصواتهم والميزان للغة العرب في ماضيها وحاضرها، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد الوحي الإلهي والسنة النبوية الشريفة فصاحة وبلاغة، لـــذلك فهو ديوان العرب وبه حُفظت الأنساب وعُرفت المآثر وتُعُلّمت اللغة (١) .

وبالرغم من الاهتمام بالشعر من قبل علماء اللغة والنحـــو خاصـــة لأنـــه مصدر أساس من مصادر السماع إلا أنهم كانوا ينظرون إليه بعين الريبة والشك ، ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم وصحت نسبته إلى قائله في الغالب، بـــل إنهم في كثير من الأحيان لا يعتمدونه ما لم ترد شواهد أخرى تعـــززه ، ولعـــل السبب في ذلك عائد إلى أن الشعر موطن ضرورة ، حيث إنه يحق للشاعر فيه ما لا يحق للناثر في الخروج عن ضوابط اللغة.

ولذلك فقد زاد اهتمام علماء اللغة والأدب والنحو بالشعراء، وقـــسموهم إلى طبقات وألفوا الكتب المفيدة فيهم ليجمعوا من الشعر الجاهلي والإســـلامي الذي يحتج به ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحـــو والبلاغـــة وغيرها من علوم العربية فقد كان الشعر علمَ قومٍ لم يكن لهم علم أصح منـــه.(٢)

---

(١) انظر المزهر، السيوطي ٢ / ٣٩٩ .

(٢) انظر المزهر، السيوطي ٢/٤٠١ .

ولعل من أبرز التقسيمات التي قسم فيها الشعراء إلى طبقات ، تلك التي أوردها ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة ، والتي قُسّم فيها الشعراء إلى أربع طبقات

الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين.

الثانية : طبقة الشعراء المخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام .

الثالثة : طبقة الشعراء الإسلاميين .

الرابعة : طبقة الشعراء المحدثين (١) .

أما فيما يتعلق باستشهاد العلماء بشعر هذه الطبقات ، فالبغدادي يرى أن الطبقتين الأولى والثانية يحتج بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، ولهذا كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق(٢)، والحسن البصري يلحِّنون الفرزدق ، والكميت ، وذا الرمة ، وإضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً ، وكانوا يعدّونهم من المولدين ، لأنهم كانوا في عصرهم ، وكان أبو عمرو يقول : لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره يعني بذلك شعر جرير والفرزدق .

أما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل يُستشهد بكلام من يوثق منهم بفصاحته ، واختاره الزمخشري ، وتبعه الرضي الاستراباذي، فإنه استشهد بشعر أبي تمام (٣).

---

(١) انظر العمدة، ابن رشيق القيرواني ١/ ١١٣ ، خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي ١/ ٢٩ .

(٢) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، جد يعقوب الحضرمي، أخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن معمر، ونصر بن عاصم، وروى القراءة عنه عيسى الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٢٩هـ.
انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي ٤٢- ٤٥ ، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ٢٦ – ٢٨، غاية النهاية، ابن الجزري ١/ ٤١٠.

(٣) انظر خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي ١ / ٣٠ ، المدرسة البغدادية، محمود حسني محمود ١٤٤ .

وقد ذكر البغدادي أن الزمخشري استشهد في أوائل تفسير سورة البقرة في الكشاف ببيتين من شعر أبي تمام ، ويقصد البيتين الآتيين:

وجدنا في كتاب بني تميم أحقُّ الخيلِ بالركضِ المعارُ

والآخر:

تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي

و لم أعثر عليهما في ديوان أبي تمام، فالأول للشاعر الجاهلي بشر بن أبي خازم الأزدي(١)، والثاني لم أعثر على قائله.

قال الزمخشري في ذلك : (وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه) (٢) .

وقد اُعتُرِض على الزمخشري فيما ذهب إليه، وذلك لأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بها، وإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية (٣).

وخلاصة ما تقدم أن علماء اللغة قد اعتمدوا في استشهادهم على مسائل النحو على شعر الطبقتين الأولى والثانية ، وإن كان بعضهم قد أجاز الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة، كما هو الحال عند الزمخشري ، إلا أن فيه خلافاً بين العلماء.

أما الطبقة الرابعة فقد أجمعوا على عدم جواز الاحتجاج بشعرها ، وذلك لتسرب اللحن إلى ألسنة هؤلاء الشعراء ،بسبب مخالطتهم الأعاجم ، كذلك بسبب التطور الذي مرت به الدولة العباسية والذي أبعدها عن ألفاظ البداوة وجزالة تعبيرها .

---

(١) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ١١٤ .

(٢) انظر الكشاف، الزمخشري ١/ ٨٧ .

(٣) انظر خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي ١ / ٣٠ .

قال السيوطي : "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها .."(١).

ولكن هذا لا يعني أن علماء اللغة قد أهملوا شعر هذه الطبقة مطلقاً ، فكثير منهم استشهد به وتمثل به وعلى رأسهم شيخ النحاة سيبويه ، قال السيوطي في ذلك : "أول الشعراء المحدثين بشار بن برد وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه ؛ لأنه كان قد هجاه لترك الاحتجاج بشعره. ذكره المرزباني وغيره ، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : خُتِم الشعر بإبراهيم بن هَرْمةَ وهو آخر الحجج" (٢).

ولكن كان استشهادهم وتمثلهم به في غالب الأحيان لا يتجاوز حد الاستئناس وتعزيز الشواهد المحتج بها .

أما فيما يتعلق بالاستشهاد بالشعر المجهول القائل فقد أوضح السيوطي بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله ، وقد صرّح بذلك ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وكأن علة ذلك خوف أن يكون من المولَّد أو من لا يوثق بفصاحته(٣).

ويمكن أن يُعوَّل على هذا سبب ترك سيبويه في كتابه مجموعة من الشواهد لم يعرف أصحابها فهي مجهولة القائل خشيةً منه أن ينسب شيئاً منها لغير قائليها خطأً لأن هناك العديد من الشواهد تُنسب إلى أكثر من قائل .

أما فيما يتعلق بموقف الحيدرة من الشعر في كتابه " كشف المشكل في النحو " فقد اهتم به اهتماماً كبيراً دعاه إلى إفراد بابٍ خاصٍ له أطلق عليه اسم

---

(١) انظر الاقتراح، السيوطي ٧٠ .

(٢) انظر الاقتراح، السيوطي ٧٠ .

(٣) انظر الاقتراح، السيوطي ٧٠ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ٣١٠ – ٤٣٥ – ٤٥٦ – ٥٨٣ .

" باب الشعر وما يفتقر إلى معرفته الشاعر " ، تناول في هذا الباب العديد من القضايا المتعلقة بالشعر ، كتعريفه له بقوله : "هو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي ، فهما فوق كل ذي فوق؛ لبلاغتهما ، وشرف التكلم بهما وما سوى هذين الكلامين من كلام العرب فيكون على مرتبتين: علياهما النظم ؛ لما جمع بين البلاغة ، والوزن ، والتقفية ، وسفلاهما النثر لتعريه من الوزن والقافية"(١).

وكذلك تحدث في هذا الباب عن شرائط الشعر ، وهي الوزن والتقفية والقصد، حيث قال :"فلا يكون شعراً إلا بمجموعهما ، فإن جاء الكلام موزوناً مقفّى غير مقصود لم يكن شعراً ؛ لأنه ربما اتفق ذلك في الكلام الفصيح"(٢).

وتحدث في هذا الباب عن ألقاب القوافي وهي خمسة : المترادف ، والمتواتر ، والمتدارك ، والمتكاوس ، والمتراكب ، حيث قام الحيدرة بتعريفها وطرح الأمثلة عليها من الشعر (٣).

ولقد أورد الحيدرة في كتابه كشف المشكل قرابة سبعة وسبعين وستمئة بيت من الشعر ، جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب ، ولذلك فقد احتل الشاهد الشعري المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد .

ومما يلفت النظر أن الحيدرة في استشهاده بالشعر لم يقتصر على طبقة من الطبقات ، أو على فترة من الفترات دون أخرى ، إنما كان استشهاده شاملاً لجميع الفترات والطبقات ، مما يدل على مدى احترام الحيدرة وتقديره لما صدر عن العرب في مختلف العصور ، وإن كان جل تركيزه في الاستشهاد على شعراء الجاهلية وصدر الإسلام ، حيث بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها لشعراء هذه

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٦٢٧ .

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٦٢٨ .

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٦٢٩ -٦٣٠ .

الفترة ما يقرب من ثلاثمئة شاهد شعري جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب ، ومن أبرز الأمثلة التي استشهد فيها الحيدرة بشعر هذه الفترة قوله في باب البناء(١) : "ونوع من الظروف وهو كل ظرف قُطعَ عن الإضافة نحو : قبل وبعد وقط وعَوْضُ . قال الأعشى في (عَوْضُ) وهي ظرف معناه الاستغراق في الأوقات المستقبلة في النفي:

رضيعي لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تحالفا بأسْحمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرَّقُ "(٢)

وقوله في باب الاستثناء (٣) : "الاستثناء ينقسم إلى خمسة أقسام : مقدم ،ومنقطع، وموجب ، وغير موجب ، ومفرغ .فالمقدم مثل : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ وقيل له مقدم ؛ لأنه قُدِّم على المستثنى منه . قال حسان بن ثابت :

والناس أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وَزَرُ "(٤)

كذلك استشهد الحيدرة في كتابه بشعر الطبقة الثالثة ، وإن هنالك خلاف في صحة الاستشهاد بها كما ذكر البغدادي في خزانته ، ولعل من أبرز مَن استشهد بأشعارهم من شعراء هذه الطبقة : جرير ، والفرزدق ، والأخطل ، ومثال ذلك قوله في باب الأفعال التي لا تتصرف (٥) في أثناء حديثه عن حبذا : "ويجوز دخول حرف الجر على التمييز بعدها فيكون في اللفظ مجروراً وهو في المعنى منصوباً مثل : حبذا زيدٌ من رجلٍ . قال جرير بن عطية :

يا حبذا جبلُ الريان من جبلٍ وحبذا ساكنُ الريان من كانا "(٦)

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٧٤ .

(٢) انظر ديوان الأعشى ٢٧٥ ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري ١ / ٤٠١ ، الجمل، الزجاجي ٧٥ .

(٣)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣١٦ .

(٤) انظر ديوان حسان ١١٣ ، الكامل، المبرد ٢ / ١٢٠ ، الكتاب، سيبويه ٢/ ٢٣٦ وقد نسبه لكعب بن مالك .

(٥)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٦٣ .

(٦) انظر شرح ديوان جرير، محمد اسماعيل الصاوي ١/ ٥٦٩ .

أما فيما يتعلق بشعر الطبقة الرابعة وهم المولدون أو المحدثون كما أطلق عليهم بعض العلماء ، ورغم إجماع العلماء بعدم صحة الاحتجاج بشعر هذه الطبقة إلا أن الحيدرة قد استشهد وتمثل به في العديد من المواضع ، حيث أورد في كتابه مايقرب من ثلاثة وثلاثين بيتاً لشعراء مولدين ، جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب ، نسب منها الحيدرة أربعة وعشرين بيتاً والبقية نسبها المحقق .

أما أبرز الشعراء المولدين الذين احتج بشعرهم فهم : بشار بن برد ، الأخطل، أبو العتاهية، والبحتري ، وابن الدُّمَيْنة ، وأبو تمام ، وابن دريد ، والمتنبي، وأبو نواس، واختُلف في الاستشهاد بالشعراء في العصر العباسي لكن المعتمد عدم الاحتجاج بشعره.

وقد استشهد الحيدرة بشعرهم على مسائل نحوية منها:

قول الأخطل:

مثل القنافذ هدّاجون قد بَلَغتْ نجران أو بلغت سوءاتهم هجَرُ

وذلك في باب الفاعل والمفعول ، من أنواع الفاعل فاعل في اللفظ دون المعنى ، فجعل هجر هي التي تبلغ السوءات ورَفَعَها فاعلةً (١).

وبيتٌ واحد لابن الدُّمَيْنة، استشهد به على انتصاب الاسم بعد "لو" بفعل مقدر يدل عليه المذكور (٢) ، وهو قوله :

رمتني بطرفٍ لو كَمِيًّا رمَتْ به لَبُلَّ نجِيعاً سَحْرُهُ وبَنَائِقُهُ (٣)

ومنها اثنان لأبي تمام ، استشهد بالأول على بناء حذارِ المعدول عن حاذره على الكسر(٤) ،وهو قوله :

الحق أبلج والسيوف عوارِ فحذارِ من أَسَدِ العرين حذارِ(١)

---

(١)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٠٥

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٣٦ .

(٣) انظر ديوان ابن الدمينة ٥٤ ، والبنائق جمع بنيقة، وهي لبنة القميص: رقعة موضع جيبه.

(٤) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٧٨ .

واستشهد بالثاني على بناء " قد " على الوقف (٢) ، وهو قوله :

قَدْكَ اتَّئِبْ أرْبَيْتَ في الغُلَوَاءِ كم تَعْذِلون وأنتمُ سُجرائي (٣)

ومنها اثنان لابن دريد(٤)، استشهد بأولهما على ثبوت الواو في الفعل المستقبل المعتل بها إذا اتّصل بضمير جماعة المؤنث (٥) وهو قوله :

يَطْفُون في الآلِ إذا الآلُ طَفَا(٦)

واستشهد بثانيهما على مجيء الأولى بمعنى الذين (٧) ، وهو قوله :

هم الأولى إن فاخروا قال العلا بِفِيْ امرئٍ فاخرهم عَفْرُ البرى

والبيت في المقصورة جاء :

هم الأُلى إن فاخروا قال العلا بفي امرئ فاخركم عفرُ البرى(٨)

فإثبات الواو في الأُلى خلاف فيه اختلال لوزن البيت، فكان من الأَوْلَى أن يتثبَّتَ محقق الكتابِ من ذلك لسلامة الشاهد والاستشهاد كما أن الرواية في المقصورة بغير الواو وهي موضع الاستشهاد.

---

(١) انظر ديوان أبي تمام ٢/ ١٩٨ .

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٨٠ .

(٣) انظر ديوان أبي تمام ١/ ٢٠ ، قدك: حسبك، اتئبَ: استحى مأخوذة من الإبَة أي الحياء، أربيت: زدت، الغلواء: الزيادة في القول والفعل، سجرائي: أصدقائي واحدهم سجير.

(٤) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي اللغوي الشافعي، روى عن أبي حاتم السجستاني، وأبي الفضل الرياشي، وروى عنه السيرافي ومبرمان، من مصنفاته: (جمهرة اللغة)، (المقصور والممدود) وغيرهما توفي سنة ٣٢١هـ .
انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ١٨٣ – ١٨٤، نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري ١٩١ – ١٩٤، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ٣٠٤ – ٣٠٥، بغية الوعاة، السيوطي ١/ ٧٦ – ٨١.

(٥)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٦٤ .

(٦) انظر شرح مقصورة ابن دريد، ابن هشام اللخمي ٢٢٠ وصدره "يرسُبْنَ في بحرِ الدُّجى وبالضُّحى".

(٧)انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٩٤ .

(٨) انظر شرح مقصورة ابن دريد، ابن هشام اللخمي ٢٤٤.

ومنها شاهد لكشاجم استشهد به على الإشارة للمذكر المؤنث بتيـــك [١] ، وهو قوله :

بِكْرَان لكن لهذه مئةٌ وتيك ثِنْتَانِ واثنتا عَشَرَهْ[٢]

ومنها واحد لأبي العتاهية استشهد به على مجيء اللام بمعنى العاقبة [٣] ،

وهو قوله:

لِدوا للموتِ وابنُوا للخراب فكلكم يصير إلى ذهابِ [٤]

فاللام في (للموت وللخراب) تفيد العاقبة.

ومنها واحد لأبي نواس، استشهد به على عدم جواز دخول حـــرف الجـــر (الكاف) على المضمر[٥] ، وهو قوله :

تَصِفُ الطلول على السماع بها أَفْذُوا العيانِ كأَنتَ في العلمِ[٦]

ومنها ثلاثة للمتنبي، استشهد بأولها على الإشارة للمفرد المؤنث بهذي [٧] ، وهو قوله :

هَذي بَرزتِ لنا فهِجْتِ رسيساً ثمّ انثنيْتِ وما شَفَيْتِ نسيساْ[٨]

واستشهد بثانيهما على عدم جواز إعمال الحروف محذوفة[٩] ، وهو قوله :

بيضاءُ يمنعُها تكلَّمَ دلُّها تيهاً ويمنعُها الحياءُ تميسا[١]

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٦ .

(٢) انظر ديوان كشاجم ٢٠٦ ، والبيت فيه مذكور (تلك) وليس (تيك)، وإن كان كذلك فلا شاهد فيه.

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٥٧ .

(٤) انظر ديوان أبي العتاهية ٤٦ .

(٥) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٥٩ .

(٦) انظر شرح ديوان أبي نواس، ايليا الحاوي ٢ /٣١٣ .

(٧) انظر كشف المشكل ، الحيدرة اليمني ١٤٦ .

(٨) انظر شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري ٢/ ١٩٣.

(٩) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٤٥ .

أراد أن تكلمَ وأصلها أن تتكلم، وأن تميسَ فأضمر أن وعملها وهو ضعيف.

واستشهد بآخرها [٢] في باب التوكيد اللفظي ، وهو قوله :

كلُّ من شاد مَفْخَراً فلْيَشُدْهُ هكذا هكذا وإلا فلا [٣]

أما بقية الأبيات المولدة التي استشهد بها الحيدرة ، فقد جاءت على مسائل وقضايا صرفية ، ولغوية أخرى لاتدخل ضمن هذا البحث .

إن قسماً كبيراً من هذه الشواهد المولَّدة التي أوردها في كتابه أوردها فقط لمجرد التمثيل ، وليس من باب إقامة حجة أو دحض أخرى.

كذلك لابد من الإشارة إلى أن الحيدرة قد اعتمد اعتماداً كبيراً على الشعر المجهول القائل في القضايا المطروحة على الرغم من عدم جواز ذلك عند علماء اللغة ، كما أشار لذلك السيوطي في كتابه الاقتراح ، وقد بلغ عدد الشواهد التي استشهد بها الحيدرة من هذا النوع ما يقرب من ثلاثمائة واثنين وأربعين بيتاً من الشعر ، كان يكتفي بالتقديم لها بقوله : قال الشاعر ، أو قال آخر ، أو قال بعضهم ، وغيرها من العبارات التي توحي بأن الشاعر مجهول ، استطاع المحقق أن ينسب معظمها إلى أصحابها ، وبقي ما يقرب من ست وخمسين بيتاً لم يستطع المحقق أن ينسبها ، ومثال ذلك قوله في باب النداء[٤] على جواز الرفع والنصب في الاسم المعطوف المعرف بأل :

"وكذلك إذا عطفت ما فيه الألف واللام جاز فيه الوجهان : تقول يا زيدُ والرجلُ والرجلَ .

---

(١) انظر شرح ديوان المتنبي، أبو القاء العكبري ٢/ ١٩٥.

(٢) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤٠٣ .

(٣) انظر شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري ٣٠٨، الأشباه والنظائر، السيوطي ٧/ ٢٧٤ .

(٤) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٣٥ – ٣٣٦ .

قال الشاعر :

ألا يازيدُ والضحاكُ سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق (١)

يُروى بنصب الضحاك ورفعه" .

أما فيما يتعلق باستشهاد الحيدرة بالشعر المنسوب ، فقد استطاع أن ينسب قسماً لا بأس به من الشواهد إلى أصحابها كقوله مثلاً قال المتنبي ، أو قال الشاعر وهو الحطيئة .

وقد بلغ عدد الأبيات المنسوبة في الكتاب بعد طرح المجهولة القائل قرابة ثلاثمئة وخمسة وثلاثين بيتاً ، هذا وقد أشار المحقق إلى أن الحيدرة قد نسب تسعة أبياتٍ بطريق الخطأ إلى شعراء ، والشواهد ليست لهم على التحقيق ، وقد قام المحقق برد الحق إلى أهله من خلال نسبة الشواهد إلى أصحابها مثل:

فما إن طِبُّنا جبنٌ ولكن منايانا ودولة آخرينا

حيث نسبه الحيدرة إلى جرير ، وهو ليس موجودا في ديوانه وصحح المحقق نسبته لفروة بن مسيك بن الحارث(٢).

كذلك استشهد الحيدرة بأنصاف الأبيات كثيراً ، وقد بلغ مجموع شواهده من هذا النوع ما يقرب من مئة وسبعة شواهد ، بما في ذلك شعر الرجز الذي اعتمده كشاهد رئيس في الكثير من القضايا ، ومثال ذلك قوله في باب المبني(٣) :

"والذي بُني من الأسماء على الكسر : أمسِ وهؤلاءِ ... وجَيْرِ عند من يعتقده اسماً قال الشاعر :

قال لها جَيْرِ لأفعلنّه"(٤) .

(جيرِ) بمعنى حقًا، من الأسماء المبنية على الكسر.

---

(١) البيت مجهول القائل ، انظر الجمل، الزجاجي ١٥٣ .

(٢) انظر موضعه في كشف المشكل، الحيدرة اليمني٢٣٢.

(٣) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٧٧ – ١٧٨ .

(٤) البيت مجهول القائل .

وقوله في باب ظرف المكان(١) :

"فإن حذفت الظرف وأوقعت موقعه اسماً غير ظرف انتصب انتصاب الظرف أيضاً نحو قولهم : زيد مَزْجرَ الكلب ، ومَقعَدَ الخاتن ، ومَناطَ الثريا ، أي : موضع ذلك ، قال الشاعر : والطيبون معاقدَ الأُزْرِ"(٢)

أي موضع معاقدَ الأُزْرِ.

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٠١ .

(٢) البيت للخرنق بنت بدر بن هِفّان وصدره : النازلون بكل معترك ، الديوان ٢٩ وفي الشطر الثاني وردت (والطيبين) بالعطف على الجر ، انظر الكتاب، سيبويه ١/ ٢٠٢ ، ٢/ ٥٨ – ٦٤، انظر الجمل، الزجاجي ١٥ .

رابعاً : شواهد أمثال العرب وأقوالها ولغاتها

المثل لغة : ورد في الصحاح أن المثل كلمةُ تسويةٍ يُقال هذا (مِثْلُهُ) و(مَثَلُهُ) ، كما يُقال شِبْهه وشَبَهه (١).

وهو جملة من القول مقتطفة من كلام ، أو مرسلة بذاتها ، تنقل ممن وردت فيه إلى مشابهه دون تغيير (٢).

أما اصطلاحاً : فقد أورد العلماء القدماء والمحدثون عدة تعريفات للمثل ، لعل من أبرزها قول المبرد : "المثل مأخوذ من المثال ، وهو قول سائر يُشَبَّه به حال الثاني بالأول ، والأصل فيه التشبيه"(٣).

كذلك عرّفه ابن السكّيت(٤) بقوله : "المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له ، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ ، شبهوه بالمثال الذي يُعمل عليه غيره"(٥).

ومن علمائنا المحدثين الذين أولوا المثل شيئاً من العناية والاهتمام الدكتور شوقي ضيف الذي قال في تعريفه : "إن المثل عبارة عن مجموعة من العبارات التي تُضرب في حوادث مشبهة للحوادث الأصلية التي جاءت فيها ، والمثل لا يتغير بل يجري كما جاء على الألسنة وإن خالف النحو وقواعد التصريف"(٦).

---

(١) الصحاح،الجوهري ، مادة (مثل) ٦١٤ ، انظر لسان العرب، ابن منظور ١١/ ٦١٠ .

(٢) المعجم الوسيط ٢/ ٨٨٨ .

(٣) الأمثال العربية ومصادرها في التراث، محمد عبد اللطيف أبو صوفة ١٩ .

(٤) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، إمام في اللغة والأدب، لقي فصحاء الأعراب ، وأخذ عنهم، كان عالماً بنحو الكوفيين، من مصنفاته: (إصلاح المنطق)، (الأضداد)، (القلب والإبدال) توفي سنة ٢٤٤هـ.
انظر ترجمته في: إنباه الرواة، القفطي ٤/ ٥٦- ٦٣، معجم الأدباء، ياقوت الحموي ٢٠/ ٥٠ – ٥٢، إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني ٣٨٦ – ٣٨٧.

(٥) الأمثال العربية ومصادرها في التراث، محمد عبد اللطيف أبو صوفة ١٩.

(٦) انظر الفن ومذاهبه في النثر العربي، شوقي ضيف ٢٠ - ٢١.

نستنتج مما سبق أن المثل في اللغة بمعنى الشبيه أو النظير ، ولذلك يُقال فلان مثل فلان بمعنى شِبْهه أو نظيره ، وفي الاصطلاح اللغوي فهو عبارة عن قول موجز بليغ،مع سهولة في اللغة، وهو صالح لكل زمان ومكان.

أما أقوال العرب : فهي كل ما صدر عن العرب البلغاء من منظوم أو منثور. وقد أجمع العلماء على صحة الاحتجاج بما ثبت صدوره عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قبل بعثة النبي ﷺ وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وانتشار اللحن (١).

أما فيما يتعلق باعتماد العلماء لأقوال العرب وأمثالها كأدلة من أدلة النحو ، فهي إلى جانب الشعر تعتبر المنبع الثالث للاستشهاد بها في النحو والصرف واللغة بشكل عام بعد القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهي مصدر ثرٌّ يمكن الاعتماد عليه كثيراً في الاحتجاج ، وذلك لتضمنها الكثير من مسائل اللغة والنحو .

والقرآن الكريم والحديث الشريف يجب أن يكونا قدوةً لعلماء اللغة لاعتماد أقوال العرب وأمثالها كمصادر مهمة من مصادر اللغة، حيث ورد في القرآن الكريم العديد من الأمثال من باب التوضيح والتفصيل والتبيين ومثال ذلك قوله تعالى(٢): L T S R Q P O N M L K J M

البقرة: ٢٦

كذلك كان ضرب الأمثال الأسلوب المحبب لدى النبي ﷺ في طرحه لأحاديثه ، مما أكسبها الوضوح والبيان حتى غدت صالحة لكل زمان ومكان ، ومثال ذلك في الحديث الوارد في الصحيحين قوله: "لا يُلدغ المؤمن من جحرٍ واحدٍ مرتين"(٣).

---

(١) الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي ٧٧ .

(٢) البقرة / ٢٦ .

(٣) صحيح البخاري رقم الحديث ٥٧٨٢ ، صحيح مسلم رقم الحديث ٢٩٩٨.

والحيدرة اليمني كغيره من العلماء الذي اعتمدوا أقوال العرب وأمثالها مصدراً من مصادر الاستدلال ، لذلك فقد أورد في كتابه ما يقرب من واحدٍ وعشرين قولاً ومثلاً جاءت موزعة في فصول الكتاب .

وكان يُقدّم لها غالباً بقوله مثلاً: جاء في المثل ، قال بعض العرب ، نحو قولهم، وغيرها وسيظهر ذلك وأمثاله عندما أعرض لبعض النماذج مما أذكره من أمثال جاءت في كتاب الحيدرة وكان يستشهد في بعض الأحيان بالمثل أو القول الواحد على أكثر من قضية ، ومثال ذلك استشهاده بقول العرب : "لولا علي لهلك عمر" على دخول لولا على الأسماء (١) ، كذلك استشهد به على مجيء لولا حرفا غير عامل بمعنى الامتناع (٢)، واستشهد به أيضاً على جواز دخول اللام على الفعل الماضي إذا كانت اللام جواباً للولا (٣).

أما المعايير التي اعتمدها الحيدرة في استشهاده بأقوال العرب وأمثالها ، فهي لا تتعدى في بعض الأحيان الوقوف من خلالها على أصل كلمة مختلف فيها بين علماء اللغة ، ومثال ذلك :

قوله في باب الأفعال التي لا تتصرف (٤) : "وكان الفراء يقول : إن نعم وبئس اسمان ويستدل على ذلك بدخول حروف الجر عليهما في قول بعض العرب :

" لبئست البنت بنعم المولود نصرها بكاء وبرها سرقة "(٥) وقول الآخر : " نعم السير على بئس العِيْرُ "(١)

---

(١)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٣٥ .

(٢)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٠ .

(٣)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٥٢ .

(٤)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٩٩ .

يتضح من خلال المثال أن الحيدرة قد أورد هذه الأقوال ليبين من خلالها الأدلة التي اعتمدها الكوفيون فيما ذهبوا إليه في حقيقة أصل هذه الألفاظ . فقد ذهبوا إلى أن نعم وبئس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما . أما البصريون فقالوا بفعلية هذه الألفاظ ، واعتمدوا في ذلك على مجموعة من الأدلة ذكرها ابن الأنباري في كتابه (٢).

كذلك استشهد الحيدرة بأقوال العرب وأمثالها ليبين من خلالها مخالفتها في بعض الأحيان للأصل اللغوي وللقواعد اللغوية المطردة ، ومثال ذلك استشهاده بها على مجيء خبر عسى مفرداً ، وهذا مخالف للأصل ، لأن خبرها غالباً يكون فعلاً مستقبلاً ، قال: "وأحكامها مختلفة كثيرة منها أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلاً مستقبلاً . تقول : كاد زيد يقوم ، وجعل يقول كذا ، وأخذ يحدثنا .. وربما جعلوا خبرها اسماً ولذلك قلنا في الغالب(٣) ، قال بعض العرب : " عسى الغوير أبؤسا "(٤).

وكان يستشهد بها الحيدرة أحيانا من باب التعزيز والتقوية لقاعدة نحوية أو أصل لغوي معروف لدى العلماء ، ومثال ذلك - فيما سبق ذكره - استشهاده في باب الحروف التي ليست بعاملة(٥) على مجيء "لولا" حرف امتناع للوجود ، حيث قال : "ولولا بمعنى الامتناع أعني أنه يمتنع بها الشيء لوجود غيره وفي المثل: " لولا علي لهلك عمر " تقديره : امتنع هلاك عمر لوجود علي".

خلاصة القول أن الحيدرة قد اعتمد أقوال العرب وأمثالها شواهد نحوية وأدلة يمكن أن تصلح لتعزيز القواعد وتقويتها والملاحظ أن رأي الحيدرة فيما وصفته

---

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ١/ ٩٨ .

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ١ / ٩٧ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٤) مجمع الأمثال، أبو الفضل النيسابوري ٢/ ١٧ .

(٥) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٦٠ .

هذه الأقوال والأمثال ليس خاصاً به ، بل جاء رأيه تقليداً لغيره من النحاة الذين سبقوه .

أما فيما يتعلق بالمنهج الذي اعتمده الحيدرة للاستشهاد بهذه الأقوال والأمثال العربية ، فهو بذلك لم يكن ملتزماً بمنهج معين وذلك لأنه تارة يوردها منفردة دون تعزيزها ودعمها بشواهد أخرى مثال ذلك قوله في باب التمييز (١) : "والمسموح في مثل قولهم : ما في السماء موضع إهابٍ خالياً . وما في الثوب قدر راحةٍ طاهراً ، أي : مقدار ذلك أو مساحته ، وذلك أنه يقدر بالذراع وما يجري مجراه" .

وتارة أخرى يوردها معززة بشاهد من القرآن أو الحديث أو الشعر . ومثال تعزيزها بالقرآن قوله في باب العطف(٢)، على مجيء أم بمعنى بل : "والمنقطعة هي التي لا تكون بعد استفهام ، فلا تقتضي تعيين شخص وتكون بمعنى بل . مثل قولهم : إنها لإبل أم شاء ؟ المعنى : بل هي شاء ، فتقول : نعم ، أو تقول : لا ، ويكون الكلام معها منقطعاً مما قبلها . وقال تعالى(٣) : [Z Y XWM

\ [^ L الزخرف: ٥٢ أراد بل أنا خير من هذا " .

ومثال تعزيزها بالحديث الشريف قوله في باب عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل(٤): "وقلنا لا ترفع أفعل الظاهر غالباً احترازاً من مسألتين سمعت إحداهما عن الرسول ﷺ وهي : " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة " (٥) والأخرى جاءت عن العرب وهي :" ما رأيت رجلاً أحسن في عينه

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣١١ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٩٢ .

(٣) الزخرف / ٥٢

(٤) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٧٩ .

(٥) الجامع الصحيح، كتاب الصوم ١٣١/٣ ، انظر سنن ابن ماجه ، كتاب الصوم ٥٥٠/١ .

الكحل منه في عين زيد "[1] فجرى أحب صفة لأيام ، ورفع بها الصوم ، وجرى أحسن صفة لرجل ورفع به الكحل " .

أما تعزيزها بالشعر فقد ورد ذلك في باب إن وأخواتها [2] : حين قال : "تقول : لو أن زيداً قام لكلمته . فهذا موضع يصلح فيه الفعل دون الاسم ،لأنك تقول : لو قام زيد لكلمته لأن لو من خواص الأفعال ، فلم يسمع في كلام العرب منطوقا بها مع الاسم إلا أن يكون موضعاً يتقدر فيه الفعل مثل قولهم : " لو ذاتُ سوارٍ لطمتني "[3] ، أراد لو لطمتني ذات سوار لطمتني ، وقال ابن الدمينة :

رمتني بطرف لو كميًّا رمت به لبلَّ نجيعاً سَحْرُهُ وبنائقُهُ[4]

أراد :لو رمت كميّا رمته ، فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه" .

لغات العرب:

تعد لغات العرب أحد المصادر المهمة التي اعتمد عليها علماء اللغة في الاحتجاج للقضايا اللغوية والنحوية عامة، ولم تكن هذه اللغات على درجة واحدة من الفصاحة والبلاغة، وإنما كانت متفاوتة فيما بينها، ولذلك فقد تفاوتت درجة الاحتجاج بها وذلك حسب قربها أو بعدها من الأمم الأخرى المجاورة، فكلما كانت اللغة بعيدة عن الأمم الأعجمية كلما كانت على درجة أعلى من الفصاحة والبلاغة، وبالتالي كانت نسبة الاحتجاج بها والأخذ عنها أكبر، وعلى العكس من ذلك، كلما كانت قريبة من تلك الأمم تداخلها اللحن والفساد، وبالتالي قلة نسبة الاحتجاج بها.

---

(١) الكتاب، سيبويه ٢/ ٣١ .

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٣٦ .

(٣) مجمع الأمثال، أبو الفضل النيسابوري ٢/ ١٧٤ .

(٤)انظر ديوان ابن الدمينة ٥٤.

أما لغات قيس وتميم وأسد فتأتي بعد لغة قريش فصاحةً وبلاغةً، وبالتالي فقد اُعتُمد كثيراً في الأخذ والاستشهاد بها من قبل العلماء . قال السيوطي في الاقتراح:"والذين نُقلت عنهم اللغة العربية وبهم اُقتدي وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اُتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتعريب"(١).وكذلك أُخذ عن لغات هذيل، وبعض الطائيين، حيث لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم(٢).

أما القبائل التي لم يؤخذ عنها فقد فصلها السيوطي نقلاً عن الفارابي مبيناً سبب ذلك؛ لمجاورتها الأمم الأخرى وهي: لخم، جذام، قضاعة، غسان، إياد، تغلب، بكر، عبد القيس، أزد عمان، أهل اليمن ، بني حنيفة، سكان اليمامة، ثقيف، سكان الطائف، حاضرة الحجاز(٣).

ويمكن اعتبار صحة اللغة وسلامتها من اللحن والفساد هو المقياس الرئيس في الأخذ أو الرد حتى لو تم تجاوز الضابط الزماني والمكاني في ذلك، والدليل على ذلك إسقاط العلماء الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت ، وعدي بن زيد العبادي وحتى الأعشى، على الرغم من أنهم شعراء جاهليون، ومن المعلوم أن العصر الجاهلي من عصور الاحتجاج ولكن بسبب مخالطتهم الأعاجم مُنع الأخذ بشعرهم، وبالمقابل أجازوا الاحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث؛ ولذلك لنشأته في بيئةٍ عربيةٍ م يخالطها الفساد وكذلك لسلامة لغته من اللحن(٤).

أما فيما يتعلق بموقف الحيدرة من لغات العرب، فقد اعتمدها كغيره من العلماء في الاستدلال والاحتجاج بها على مختلف قضايا اللغة ، وأخص بالذكر هنا قضايا النحو، وإن كانت نسبة استشهاده بها واعتماده عليها قليلة جداً مقارنةً

(١) الاقتراح، السيوطي ٥٩.

(٢) الاقتراح، السيوطي ٥٩.

(٣) الاقتراح، السيوطي ٦٠.

(٤) انظر أصول النحوالعربي، محمود أحمد نحلة ٢٦.

بالأصول اللغوية الأخرى، حيث لم يتجاوز استشهاده بها أكثر من تسعة مواضع جاءت موزعة على مختلف القضايا النحوية في الكتاب.

والحيدرة لم يكن يُشير أثناء استشهاده بتلك اللغات إلى أنها لغة،بل كان يكتفي بالتقديم لها بقوله على سبيل المثال لا الحصر: وفيها لغتان(١)، وفيها ست لغات(٢)، وهكذا باستثناء تصريحه بلغة الحجاز وتميم وذلك أثناء حديثه عن ما النافية حيث قال : "وتكون حرفاً في موضعين: زائدة مثل(٣):M ! "

L النساء: ١٥٥ ، ونافية مثل: ما زيدٌ قائماً، وما أخوك منطلقاً، ترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة أهل الحجاز وهي أفصح؛ لنزول القرآن عليها، قال تعالى(٤) : M : ; > L ، وترفع الاسم والخبر بعدها على الابتداء والخبر في لغة تميم وهي أقيس لاشتراك الأسماء والأفعال بها"(٥).

ومن أبرز المواضع التي اعتمد فيها الحيدرة لغات العرب في الاستشهاد دون الإشارة إلى أسماء تلك اللغات قوله في باب الاسم المبهم : "وفي المؤنث المفرد خمس لغات: هذه، وهاتا، وهذي، وتلك، وهاتيك، بكسر التاء"(٦).

كذلك قوله في الباب نفسه: (الاسم المبهم) "إن في هؤلاء أربع لغات: القصر، والمدّ، والتشديد، والتخفيف"(٧).

وكان يوردلغات العرب غالباً معززة بشاهد من القرآن أو الشعر، ومثال ذلك: قوله في باب ما لا ينصرف(١):"فأما الثلاثي ساكن الوسط مثل: هندٍ،

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٧ – ٤٢٠.

(٢) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٣٦٢.

(٣) النساء ١٥٥.

(٤) يوسف ٣١.

(٥) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٦)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٥.

(٧)كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٧ .

ودعدٍ، وجُمْلٍ، ففيه لغتان: منهم من يصرفه لخفته، ومنهم من لا يصرفه لاجتماع العلتين فيه، قال الشاعر مجمع بين اللغتين:

لم تتَلَفَّعْ بفضْلِ مِئْزَرِها دعْدٌ و لم تُغْذَ دعدُ بالعُلَبِ"(٢) .

كذلك قوله في باب الاسم المبهم(٣): " وفي تثنية المذكر والمؤنث لغتان: التشديد، والتخفيف، وقد قُرئ :M x y z { L القصص: ٣٢(٤)، وMإِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ L (٥).

ونادراً ما كان يوردها منفردة دون تعزيزها بشواهد أخرى، من القرآن أو الشعر، ومثال ذلك: قوله في باب الأفعال اللازمة: " وفعل لا يتعدى البتة بنفسه، ولا بواسطة من غيره، وهي أفعال الألوان وأفعال الطباع والعاهات... والألوان مثل احمرّ وابيضّ واصفرّ وفيها ثلاث لغات: افعلّ مثل احمرّ، وافعالّ مثل احمارّ، وافعوعل مثل احمرمر"(٦).

---

(١) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٢) ديوان جرير ٦٧ .

(٣) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ١٤٦ – ١٤٧ .

(٤) القصص ٣٢. قرأ بالتشديد ابن كثير وأبو عمرو. انظر كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ٤٩٣.

(٥) طه ٦٣. قرأ بالتشديد ابن كثير وحده، انظر كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ٤١٩.

(٦) كشف المشكل، الحيدرة اليمني ٢٥٥.

الْخَاتِمَةُ

من أبرز النتائج التي توصلت إليها خلال هذه الدراسة ما يلي:

١. التعريف بالحيدرة ، يلاحظ فيه قلة المعلومات في ترجمة هذه الشخصية على الرغم من أنه من علماء القرن السادس الهجري فصمتت كثيرٌ من المصادر التاريخية عن التعريف به، والإيجاز الشديد عند من عرّف به.

٢. عُدّ كتاب (كشف المشكل في النحو) من الكتب الجامعة والمفيدة في علم النحو والتصريف ومما تميز به:

أ- سلك فيه الحيدرة منهجاً جمع فيه بين القاعدة والتطبيق، حيث صدّر جميع أبوابه بأسئلة، فصل القول في الإجابة عنها في فصول.

ب - منهجه يتسم بوضوح الفكر مع السهولة في العرض والتحليل .

ج - علل القضايا والمسائل النحوية تعليلا دقيقاً مع التوجيه لها.

٣. ربط الحيدرة بين القاعدة النحوية والمعنى وذلك عن طريق المآلفة بين التراكيب النحوية التي ترمي إلى رصف العناصر ، وليس الأمر في ترتيب الكلمات بعضها بجوار بعض، بل في إيجاد الوشيجة القوية و الألفة بينها التي ثمرتها الإفصاح عن سر وضع القاعدة النحوية ببيان المعنى المراد من نسجها، مثال ذلك ما أورده في باب التعجب حيث يقول: (وجعلت الدليل على اختلاف المعاني اختلاف إعراب الاسم الذي بعد (أحسن) فقلت: (ما أحسن زيداً) في التعجب، و(ما أحسن زيد) – بالرفع- في النفي، و(ما أحسن زيد) – بالجر – في الاستفهام، فجعل حركات الإعراب المنضبطة بالقاعدة مرتبطة بالمعنى.

٤. لم يكن الحيدرة متعصباً لمذهب من المذاهب، بل كان متوسطاً في ذلك، فمثلما وافق البصريين في بعض المسائل، وافق كذلك الكوفيين، وإن كانت نسبة

موافقته للبصريين في المسائل واستعماله للمصطلح البصري تفوق نسبة موافقته واستعماله للمصطلح الكوفي، فذلك لا يُعدّ دليلاً قاطعاً على أنه بصري المذهب.

٥. كان الحيدرة يعتمد كثيراً على مبدأي الترجيح والاختيار في بيان موقفه تجاه المسائل النحوية التي يطرحها في كتابه.

٦. له آراء خالفت المشهور من أقوال العلماء، منها: أنه فرَّق بين الأسماء المقصورة والأسماء المنتهية بألف تأنيث مقصورة ومعلوم أن الأسماء المقصورة والأسماء المنتهية بألف تأنيث مقصورة تدرسان تحت مظلة (المقصور) ، وسمّى لام التعليل (لام الغرض)، وضمير الفصل (حرفا فاصلا)، واسم الإشارة (اسما مبهما) وجَعَلَ بين أنواع المنادى الاسم الطويل.

٧. اعتدّ الحيدرة بالسماع كثيراً في عرضه للمسائل النحوية والصرفية وغيرها مما ورد في الكتاب ، وأخص اعتداده بالقرآن الكريم، والشعر ، حيث شكلا أكبر نسبة استشهاد في الكتاب، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من وجود شاهد من القرآن أو الشعر ، أما أركان السماع الأخرى فقد اعتدّ بها الحيدرة في كتابه ولكن بدرجة أقل من القرآن والشعر.

٨. لم يكن في استشهاده يلتزم بترتيب معين، فحيناً يُقدم الشاهد القرآني على ما سواه، وحيناً يقرن الشاهد الشعري، أو المثال الذي يذكره بنظيره من القرآن، وحيناً يكتفي بالشاهد القرآني وحده مستشهداً بالآية كاملةً في مواضع، وبجزء منها في مواضع أخرى، وهذا هو الغالب.

٩. لم يلتزم الحيدرة في استشهاده بالشعر بالقيود الزَّمانية للاحتجاج ، حيث استشهد بالشعر العربي بمختلف عصوره وطبقاته وإنْ كان معظم استشهاده من شعراء الجاهلية والإسلام،إلا إنه استشهد بأشعار المولدين أمثال بشار بن برد، وأبي تمام، والمتنبي، وكشاجم، وأبي نواس، والبحتري، وابن الدُّمينة وغيرهم، ولكن استشهاده بأشعارهم ، لم يتعدّ حد الاستئناس والتعزيز فقط.

١٠.كان الحيدرة متوسطاً في موقفه من القراءات القرآنية والحديث الشريف، فلم يكن من المتشددين في عدم الأخذ بهما، أو من المتساهلين في الأخذ بهما مطلقاً.

١١.لم يستشهد الحيدرة في كتابه بالقراءات الشاذة مطلقاً؛ لأنه يرى أنها لا أصل لها.

١٢.كان للحيدرة موقف من القياس رفض فيه القياس على الشاذ ، واعتمد فيه القياس فيما ليس شاذاً.

١٣.يُعدّ الحيدرة من الشخصيات النحوية البارزة في تاريخ النحو العربي في القرن السادس الهجري، رغم أنه لم يصل إلينا من مؤلفاته سوى كتاب " كشف المشكل في النحو "، و لم يحظَ بالمكانة التي يستحق، وربما كان السبب وراء ذلك عدم التفات الباحثين لجهود علماء اليمن إلا في وقت متأخر حسبما جاء في مقدمة هذه الرسالة .

هذا مبلغ جهدي، وأرجو أن أكون بدراستي هذه قد وضعتُ الحيدرة في مكانته التي يستحقها، ووفقتُ في عرضها.

أسأل الله السداد والتوفيق، والغفران فيما أخطأتُ فيه من رأي رأيته، أو قول عزوته، أو صواب خطّأته، أو خطأ صوبته، لك الحمد في الأولى والآخرة ، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله وصحبه والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس شواهد الحديث.
- فهرس شواهد الشعر.
- فهرس الأمثال.
- فهرس المحتويات.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق : طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٢. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي الغرناطي ، تحقيق: رجب عثمان محمد مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ،القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٨٤م.

٤. الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة(بدون)، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٥. أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق مُحَمّد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، الطبعة (بدون) ١٩٥٧م .

٦. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، تحقيق : عبدالمجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٧. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٨. الاشتقاق، لابن دريد،أبوبكرمحمد بن الحسن الأزدي العماني ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ، بيروت، ١٩٩١م.
٩. إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٠. أصول الفقه الإسلامي ، أحمد محمود الشافعي ، الطبعة (بدون) ١٩٩٨م.
١١. أصول النحو العربي ، محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت ،الطبعة الأولى ١٩٧٨م
١٢. الأصول في النحو ، أبوبكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
١٣. إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٤. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة(بدون) ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
١٦. الأعلام ، خير الدين بن محمد الزركلي، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٩٧م .
١٧. الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى.
١٨. الاقتراح في أصول النحو وجدله ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، دراسة وتحقيق: محمود فجّال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٩. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، محمد بن عبدالله بن مالك، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ م .
٢٠. الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله العلوي المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة والتاريخ (بدون).
٢١. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف علي بن الحسين الموسوي العلوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م .
٢٢. الأمالي النحوية، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب، تحقيق : هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية ، وعالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥هـ

٢٣. الأمثال العربية ومصادرها في التراث، محمد عبداللطيف أبو صوفة، مكتبة المحتسب، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٢٤. إنباه الرواة على أنباه النّحَاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق : مُحَمّد أبو الفضل إبرهيم ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦ م .
٢٥. الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة (بدون) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ،تحقيق : مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م .
٢٧. الإيضاح العضدي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفَارِسِيّ ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، الطبعة الولى ، مصر ١٩٦٩ م .
٢٨. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد، الطبعة والتاريخ (بدون).
٢٩. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب ، تحقيق: د. موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة (بدون) ١٩٨٢م.

٣٠. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣١. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع للمؤرخ محمد بن محمد بن يحيى زبارة اليمني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة والتاريخ (بدون) .
٣٢. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة (بدون) ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٣. البسيط في شرح الجمل ، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي ، تحقيق : عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحَاة ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، تحقيق : مُحَمّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ١٩٧٩ م.
٣٥. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، أبو الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، تحقيق : مُحَمّد المصري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث ، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٧ م.
٣٦. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة (بدون) ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٣٧. تاريخ آداب اللغة العربية، جورجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.
٣٨. تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ،الإشراف على الترجمة العربية:محمود فهمي حجازي، نقله إلى العربية: السيد يعقوب بكر، رمضان عبدالتواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة (بدون) ،١٩٩٣م
٣٩. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المعري التنوخي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، منشورات إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة (بدون) ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
٤٠. تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، عمارة بن علي اليماني، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، مطبعة لجنة البيان، مكان النشر(بدون) ١٣٧٦هـ-١٩٦٧م.
٤١. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، مطبعة مصر، الطبعة(بدون) ١٣٤٩هـ .
٤٢. التبصرة والتذكرة ، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى ،منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ،، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٣. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين ، تحقيق:علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة والتاريخ (بدون).

٤٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين ،تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٥. التتمة في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق:د. طارق نجم عبد الله المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م.

٤٦. تذكرة النُحَاة، محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي الغرناطي، تحقيق:عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

٤٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله ابن مالك ، تحقيق: د. مُحَمّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مكان النشر(بدون)، الطبعة (بدون) ١٩٦٧م.

٤٨. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤٩. التفاحة في النحو، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق : د/ ماهر عبد الغني كريم ،مطبعة الأمانة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٥٠. تفسير البغوي المسمى (معالم التنزيل) ، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك، مروان سوار، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥١. التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش الصنعاني سابق الدين محمد بن علي بن أحمد ، تحقيق:فخر صالح قدارة، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥٢. توضيح المقاصد والمسالك، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي،تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية التاريخ (بدون).
٥٣. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة والتاريخ (بدون) .
٥٤. الجمل في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق:علي الحمد ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٥٥. الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، تحقيق:فخر الدين قباوة ومُحَمّد نديم، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣م.
٥٦. حاشية الخضري،محمد بن مصطفى، على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر، بيروت، الطبعة (بدون) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٥٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، مصر ، الطبعة والتاريخ (بدون).
٥٨. حروف المعاني، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٦٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت،إيميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

٦١. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت، الطبعة الثانية، التاريخ (بدون).

٦٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي الأموي الدمشقي المحبي، دار صادر، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون).

٦٣. الخلاف بين النحويين ، دراسة ، تحليل ، تقويم ، د.السيد رزق الطويل،المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٩١م.

٦٤. الدر اللوامع على همع الهوامع شرح جمل الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤م.

٦٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.

٦٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الشافعي العسقلاني ، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة والتاريخ(بدون).
٦٧. ديوان أبي تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ، بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
٦٨. ديوان أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني ،دار صادر بيروت ، الطبعة (بدون)، ١٩٨٠م.
٦٩. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة الطبعة السابعة، ١٩٩٣م .
٧٠. ديوان ابن الدُّمَيْنة، أبو العباس ثعلب بن حبيب، مكتبة العروبة،الطبعة (بدون) ١٩٥٩م.
٧١. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي.
٧٢. ديوان جريربن عطية الخطفي ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة (بدون) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧٣. ديوان حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، دار صادر، بيروت، الطبعة والتاريخ(بدون).
٧٤. ديوان الخرنق بنت بدر بن هِفّان، تحقيق:حسين نصّار، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٩٦٩م.
٧٥. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م .

٧٦. ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى)، يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٧٧. ديوان كشاجم أبو الفتح محمود بن الحسين ، تحقيق : النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٧٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٧٩. روائع الحكم في أشعار الإمام علي بن أبي طالب، تقديم وضبط وشرح: عبود أحمد الخزرجي، نشر وتوزيع المكتبة العالمية- بغداد، الطبعة والتاريخ(بدون).
٨٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨١. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق د.حسن هنداوي ، دار القلم الطبعة الأولى، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٢. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه دراسة وتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، الطبعة (بدون).
٨٣. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة (بدون) ، ١٩٧٤ م .

٨٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، دار المسيرة ،بيروت ، الطبعة الثانية ،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٨٦. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.

٨٧. شرح أبيات سيبويه، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٨٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن علي نور الدين بن مُحَمّد بن عيسى الأشموني بأعلى حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، الطبعة والتاريخ (بدون).

٨٩. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون) .

٩٠. شرح ألفية ابن معطٍ، القوّاس عبد العزيز بن زيد بن جمعه النحوي الموصلي، تحقيق د: علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

٩١. شرح التسهيل، محمد بن عبدالله بن مالك تحقيق : عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .

٩٢. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي ، الطبعة والتاريخ (بدون).

٩٣. شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٤. شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، الطبعة (بدون) ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، (الجزء الأول) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (الجزء الثاني) .

٩٥. شرح الحدود النحوية، الفاكهي جمال الدين عبدالله بن أحمد، تحقيق: محمد الطيب البراهيم، دار النفائس بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٩٦. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري عبدالله بن الحسين، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، دار المعرفة، بيروت.

٩٧. شرح ديوان أبي نواس ، إيليا الحاوي ، منشورات الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني- دار الكتاب العالمي – الطبعة(بدون) ١٩٨٧م.

٩٨. شرح ديوان امرئ القيس ، منشورات دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م .

٩٩. شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة والتاريخ(بدون).
١٠٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، الطبعة الأولى١٩٨٦م.
١٠١. شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٠٢. شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود التلاميد التركزي ، وقف على طبعه وعلق على حواشيه أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة ، مكان النشر والطبعة (بدون) .
١٠٣. شرح الفريد، عصام الدين الإسفراييني، تحقيق: نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٠٤. شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية، الفاكهي جمال الدين عبدالله بن أحمد ، وبهامشه متممة الآجرومية في علم العربية للرعيني الشهير بالحطاب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، الطبعة (بدون) ١٣٤٢هـ .
١٠٥. شرح قصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٠٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
١٠٧. شرح الكافية الشافية،محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٠٨. شرح الكافية في النحو ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، طبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٢م.
١٠٩. شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي جمال الدين عبدالله بن أحمد، تحقيق: د. متولي رمضان الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، الطبعة (بدون) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١١٠. شرح اللمع، ابن برهان عبد الواحد بن علي العكبري تحقيق : د. فائز فارس ، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
١١١. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، الخوارزمي أبو الفضل القاسم بن حسين بن محمد، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى الخاصة بمكتبة العبيكان ، الرياض ١٤٢١ هـ .
١١٢. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون).

١١٣. شرح مقصورة ابن دريد، ابن هشام اللخمي محمد بن أحمد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١١٤. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، عبد الرحمن بن علي بن صالح، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣ م.
١١٥. شرح ملحة الإعراب، الحريري القاسم بن علي، تحقيق : د. أحمد قاسم ، مطبعة عبير للكتاب والعمال التجارية ، مكان النشر (بدون) الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
١١٦. شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١١٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد السلسيلي ، تحقيق : عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١١٨. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها،أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة والتاريخ(بدون).
١١٩. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ،أبو نصر اسماعيل بن محمد بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م .
١٢٠. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية،١٤٠٢هـ.
١٢١. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون).
١٢٢. ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي علي بن مؤمن بن محمد بن علي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، مكان النشر(بدون)، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
١٢٣. ضرورة الشعر، ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٢٤. طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مدجج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الثانية، التاريخ (بدون).
١٢٥. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
١٢٦. غاية النهاية في طبقات القراء، هو محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الدمشقي العمري الشيرازي الشافعي، عني بنشره: ج . برجستراسر ، مكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة والتاريخ (بدون).
١٢٧. فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة والتاريخ(بدون).
١٢٨. الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني ، تحقيق: محمد حسن النمر (الجزء الأول والثاني) ، فؤاد علي مخيمر(الجزء الثالث والرابع) دار الثقافة، قطر ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢٩. الفن ومذاهبه في النثر العربي، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة عشرة، التاريخ (بدون).
١٣٠. فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ، إعداد : محمد سعيد المليح ، أحمد محمد عيسوي ، طبع بإشراف منشأة المعارف بالإسكندرية ، الهيئة العامة للآثار ودور الكتب ، الجمهورية العربية اليمنية، الطبعة والتريخ (بدون) .
١٣١. الفهرست،ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق ، تحقيق: رضا، دار المسيرة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ هـ.
١٣٢. الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، عبد الرحمن بن احمد بن محمد الجامي، تحقيق: د.أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، الطبعة(بدون) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٣٣. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة(بدون) ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.
١٣٤. الكافية في النحو ، ابن الحاجب عثمان بن عمر ، تحقيق : طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م .
١٣٥. الكامل في اللغة والأدب، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي ، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون).
١٣٦. الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

١٣٧. كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الأولى، التاريخ (بدون).
١٣٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي،رتبه : مصطفى حسين أحمد ، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٨ م.
١٣٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، عني بتصحيحه : محمد شرف بالنقايا ، ورفعت بليكة الكيسي ، مكتبة المثنى، بغداد ، الطبعة والتاريخ (بدون) .
١٤٠. كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني، دراسة وتحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
١٤١. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق غازي طليمات وزميله ، مطبوعات مركز جمعة الماجد ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ،١٩٩٥م.
١٤٢. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري الأنصاري، دار صادر، بيروت ، الطبعة الأولى، التاريخ(بدون) .
١٤٣. لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي، فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
١٤٤. لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى.

١٤٥. اللمع في العربية،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق :حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م..

١٤٦. ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي النحوي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة والتاريخ (بدون).

١٤٧. مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

١٤٨. مجمع الأمثال ، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، الميداني، أبو الفضل النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، دمشق – بيروت ، الطبعة والتاريخ(بدون).

١٤٩. المحلى(وجوه النصب)، أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل ، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٥٠. مداخل المؤلفين والأعلام العرب حتى عام ١٢١٥ هـ - ١٨٠٠م،فكري الجزار، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، الطبعة(بدون) ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١٥١. المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م .

١٥٢. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م .

١٥٣. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٥٤. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، التاريخ (بدون) .
١٥٥. المرتجل، ابن الخشاب عبدالله بن أحمد البغدادي، تحقيق: علي حيدر، الناشر(بدون)، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٥٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه فؤاد علي منصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون).
١٥٧. المسائل العسكرية، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
١٥٨. المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٥٩. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن، تحقيق: مُحَمّد كامل بركات،منشورات مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة ١٩٨٤م.
١٦٠. مسند الإمام أحمد وبهامشه كتاب منتخب كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال ، دراسة وتحقيق: علاء الدين بن علي بن حسام الدين التقي الهندي.
١٦١. مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، علي خلف الهروط، القسم الخامس، ديوان طرفة بن العبد، بشرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م .

١٦٢. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، طبعة ثانية منقحة، التاريخ (بدون).
١٦٣. المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى،التاريخ(بدون) .
١٦٤. المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة(بدون)١٩٨٣م.
١٦٥. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٦٦. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٦٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق مُحَمّد علي النجار وأحمد نجاتي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٣م.
١٦٨. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة البلخي الأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦٩. معجم الأدباء ،إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ م.
١٧٠. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون) .
١٧١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، دار عمران ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٧٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧٣. المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل لبدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية التاريخ(بدون).
١٧٤. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، الطبعة (بدون) ١٩٨٢م.
١٧٥. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق مُحَمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون) .
١٧٦. الملخص في ضبط قوانين العربية، عبد الله بن أبي العباس بن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الناشر(بدون) مكان النشر(بدون) الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٧٧. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: مانع حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

١٧٨. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرح وتعليق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، الطبعة والتاريخ (بدون).

١٧٩. نتائج الفكر في النحو،أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. مُحَمّد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٨٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة ، التاريخ والطبعة (بدون).

١٨١. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

١٨٢. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٨٣. الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، ابن القبيصي محمد بن أبي الوفاء بن أحمد الموصلي ، تحقيق: محسن سالم العميري، دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٨٤. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، ١٩٥١م ، منشورات مكتبة المثنى، بغداد .

١٨٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٧م.
١٨٦. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي، باعتناء : محمد الحُجَيري، طبع على نفقة الجمعية الألمانية للبحث العلمي بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، دار صادر، بيروت ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

المخطوطات:

١- شرح ملحة الإعراب ونسخة الآداب للحريري، الحيدرة اليمني، مخطوط محفوظ في صنعاء – الجامع الكبير- غربية ، مجاميع (١٠).

الرسائل العلمية:

١- شواهد النحو القرآنية في كتاب الأصول والعامل والمعمول من كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ، سارة سعد الفايز (رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب للبنات بالدمام) ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
٢- موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية (من القرن السادس إلى القرن التاسع) شريف عبد الكريم النجار، رسالة دكتوراه في النحو والصرف ، جامعة صنعاء ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
L C B A @ ?M	٧	الفاتحة	٩٤
L 5 4 3 2M	٥	الفاتحة	١١٩
L W V U T M	٢٩٢	البقرة	٣٢
M أَمْ تَقُولُونَ ©إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ L	١٤٠	البقرة	٣٥
Mلَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ L	١١٨	البقرة	١١٦
H F E D C BM P N M L K J I X W V T S R Q L \ [Z Y	٢٢١	البقرة	١٢١
M وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ L	٢٨٠	البقرة	١٣٢
Mفَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ L	١٧٥	البقرة	١٣٤
Q P O N M LK JM L T S R	٢٦	البقرة	١٥٨

L Z Y X WM	٢٦	آل عمران	٨٢
L 2 1 0 / . M	١١٠	آل عمران	١٠٧
M وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ L	١٠٧	آل عمران	١٠٨
M) * + - . / L 0	١٥٤	آل عمران	١١٧
M لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ L	١٦٢	النساء	٧٣
M Z [\ ] ^ _ ` a L b	٣	النساء	١١٤
L 8 7 6 5 4 3 M	١	النساء	١١٥
L # " ! M	١٥٥	النساء	١٦٤
L ? > = < ; M	١٠٥	المائدة	٤٠
M إِنَّ فِيهَا قَوۡمًا جَبَّارِينَ L	٢٢	المائدة	٧٥
M إِنَّ © ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ´ µ	٦٩	المائدة	٩٢

L خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ¶ ،			
١١٧	المائدة	٩٥	Mلَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ L
١٣٢	المائدة	٧١	L $ # " ! M
٢٥	المائدة	٧١	L / . - , +M
٣٢	الأعراف	٤	L C B AM
١٠٧	الأعراف	٨٦	~ } | { M فَكَثَّرَكُمۡۖ L
١١٨	الأعراف	٤٦	L _ ^] \M
١٠٧	الأنفال	٢٦	L $ # " ! M
١٣١	التوبة	١٨	L y x w v M
٤٥	يوسف	٢٢	L W V U T M
-٧٨-٧٧ ١٦٢-١٦٤	يوسف	٣١	L < ; :M
٨٤	يوسف	١٠٩	L } | M
١٢٨	يوسف	٢٢	V U T S R Q P O M L W
٩٦	الإسراء	١١٠	L f e d c baM

M وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ L è ç	٤٥	الكهف	١١٦
M وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلٗا ´ µ ¶ ¸ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَحَفَفۡنَٰهُمَا بِنَخۡلٖ وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمَا زَرۡعٗا L	٣٢-٣٣	الكهف	١٣٨
M لَهُۥ مَا à أَيۡدِينَا L	٦٤	مريم	٤٥
S R Q P ON M LM L U T	٦٩	مريم	٩٦
M لَهُۥ مَا à أَيۡدِينَا â خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَ L	٦٤	مريم	١٢٦
M أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ L	٣٨	مريم	١٣٦
M قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا L	٤٩	طه	٣٦
M إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ L	٦٣	طه	١٠٩-١٦٥
L z y x w M	٧١	طه	٩٥
L ; : 9 8 M	٣	الأنبياء	٢٤-٢٥
0 / . - , + M L 1	١٧	الحج	١١٥
L # " ! M	١	النور	١٢٢
L _ ^ M	٦٠	الفرقان	٣٦
L u t s M	١٩٥	الشعراء	١٤٣

L { z y x M	٣٢	القصص	١٦٥
L G F E D C B M	٥٦	الأحزاب	٩٢
s r q p o n M L t	٥	الأحزاب	١٢٢_١٢٤
L { z y x w M	١	فاطر	٣١
M قُلِ ٱللَّهُمَّ © ٱلسَّمَٰوَٰتِ L	٤٦	الزمر	٨٢
M أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ L	٥٣	فصلت	١٣٠
L ^] \ [Z Y X W M	٥٢	الزخرف	١٦١
(' & % $ # " ! M 0 / . - , + *) 7 6 5 4 3 2 1 @ ? > = < ; : 9 8 L B A	٢١-٢٠	محمد	١٢٤
L # " ! M	١٦	القلم	١١٤
L C B A @ M	٤٣	المعارج	١١٥
L o n m l M	١٢	المزمل	٧٥
L { z y x w v u t s M	٢٢-٢١	عبس	١١٦

١١٦	العلق	١٩	M وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب L
١٣٠	العلق	١٧	M فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ L
٣٦	القارعة	٢	L / . M

فهرس شواهد الحديث

الحديث	الصفحة
- البكر تُستأمر والثيِّب تُعرب عن نفسها.	١٤٣
- زوّجتكها بما معك من القرآن.	١٤٠
- قُتل زيد وازيداه ، قُتل جعفر واجعفراه.	١٤٣
- لا يُلدغ المؤمن من جحر واحدٍ مرتين.	١٥٨
- ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة.	١٤٣
- يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار.	٢٥

فهرس شواهد الشعر

الشاهد	البحر	الصفحة
الهمزة		
قَدْكَ اتَّئِبْ أرْبَيْتَ في الغُلَوَاءِ كم تَعْذِلون وأنتمُ سُجرائي	الكامل	١٥٢
الباء		
لِدوا للموتِ وابنُوا للخرابِ فكلكم يصير إلى ذهابِ	الوافر	١٥٣
لم تتَلَقَّعْ بفضْلِ مِئْزَرِهـــا دعْدٌ ولم تُغْذَ دعدُ بالعُلَبِ		١٦٥
فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله فإنّي وقيَّارٌ بها لغريـــب	الطويل	٩٣
الحاء		
وإني لأكني عن قَذُورٍ بغيرها وأعرب أحيانا بها فأصارحُ	الطويل	١٤٣
الخاء		
إذا الرجال شَتَوا واشتدّ أكلُهُمُ فأنت أبيضهم سرْبالَ طبَّاخِ	البسيط	٦٤
الدال		
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لَبُون بني زياد	الوافر	١٣٢
الراء		
رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر	الطويل	٢٤
لعَمري لسعدُ بن الرباب إذا عـــدا أحبُّ إلينا منكِ فَافَرَسٍ حَمِـــرْ	الطويل	٦٥
رُبَّ رامٍ من بنـــي ثُـــعْـــلٍ مُخـــرجٍ كفيـــه من سُئْـــرِهِ	المديد	٦٩
يا ما أُميلحَ غزلانا شـــدنّ لنـــا من هؤُليّائِكُنَّ الضَّال والسَّمُـــرِ	الطويل	٨١
بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتْ إياهمُ الأرضُ في دهر الدهاريرِ	البسيط	١٢٠
وجدنـــــا في كتاب بني تميـــم أحقُّ الخيلِ بالركضِ المعـــارُ	الوافر	١٤٧
والناس ألَبٌ علينا فيك ليس لنـــا إلا السيوف وأطراف القنا وَزَرُ	البسيط	١٥٠
مثل القنافذ هدّاجـــــون قد بَلَغتْ نجران أو بلغت سوءاتهم هجَرُ	البسيط	١٥١
الحق أبلـــج والسيـــوف عـــوارِ فحذارِ من أسَدِ العرين حـــذارِ	الكامل	١٥٢
هم الأولى إن فاخـــروا قال العلا بِفِيْ امرئٍ فاخرهم عَفْرُ البرى	الرجز	١٥٢
بِكْرَان لكـــــن لهـــذه مئـــــةٌ وتيك ثِنْتَانِ واثنتا عَشَـــــرَهْ	البسيط	١٥٣
السين		
هَذي بَرزتِ لنا فهجْتِ رسيساً ثمّ انثنيْتِ وما شَفَيْتِ نسيساً	الكامل	١٥٣
بيضاءُ يمنعُها تكلّـمَ دلُّهـــا تيهاً ويمنعُها الحياءُ تميسا	الكامل	١٥٣
تنادوا بالرحـيل غـــــدا وفي ترحالهـــم نفســـي	مجزوء الوافر	١٤٧
العين		
أبا خراشة أما أنت ذا نَشَبٍ فإن قومي لم تأكلهم الضّبُعُ	البسيط	١٠٧
الفاء		
ولبس عباءة وتقر عيني أحبّ إليّ من لبس الشُّفُوف	الوافر	٥٣

----------	يَطْفُون في الآلِ إذا الآلُ طَفَا	الرجز	١٥٢
القاف			
وإلا فاعلمـــوا أنّا وأنتـــم	بغاةٌ ما حيينا في شقـــــاق	الوافر	٩٢
رضيعي لِبان ثَدْيَ أُمٍّ تحالفا	بأسْحمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرَّقُ	الطويل	١٥٠
رمتني بطرفٍ لو كَمِيًّا رمَتْ به	لَبُلَّ نحِيعاً سَحْرُهُ وبَنَائِقُـــهُ	الطويل	١٥١-١٦٢
ألا يازيدُ والضحاكُ سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريـق	الوافر	١٥٥
اللام			
كلُّ من شاد مَفْخَراً فلْيَشُدْهُ	هكذا هكذا وإلا فلا	الخفيف	١٥٤
الميم			
تصف الطلولَ على السماعِ بها	أفَدُوا العَيانِ كأنت في العلمِ	الكامل	٦٦
إني إذا ما حـــدث ألمـــــا	أقول يا للهم يا للهمـــــا	الرجز	٨٢
سلام الله يا مطر علينـــــا	وليس عليك يا مطر السلام	الوافر	٨٩
وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبله	ولكنني عن علمِ ما في غدٍ عمِ	الطويل	١٢٧
تصِفُ الطلول على السماعِ بها	أفْدُوا العيانِ كأنتَ في العلمِ	الكامل	١٥٣
النون			
يا حبذا جبل الريان من جبل	وحبذا ساكن الريان من كانا	البسيط	١٥٠
فما إن طِبُّنا جبنٌ ولكـــن	منايانا ودولـــــة آخرينا	الوافر	١٥٥
الهاء			
أنا الذي سمّتني أمـــي حَيْدَره	ضرغامُ آجام وليثٌ قَسْـــوَرَه	الرجز	٩
إن كنت زيديا رفيع الهمـــه	تكره ما تكرهه الأئمـــــه	الرجز	٩
من جشع النفس وحصر الذمه	والطيش عند النَّوَبِ الملمَّـــه	الرجز	٩
فاندب إلى السنة والجماعـــه	مادمت و استمسك بحبل الطاعه	الرجز	٩
وادّرع الخشية و القناعـــــه	وافزع إلى التوبة قبل الساعــه	الرجز	١٠
الياء			
ولو أن واشٍ بالمدينة دارُهُ	وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا	الطويل	٧٣

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
عسى الغوير أبؤسا.	١٦٠
لبئست البنت بنعم المولود نصرتها بكاء وبرها سرقة .	١٥٩
لو ذات سوار لطمتني.	١٦٢
لولا علي لهلك عمر .	١٦٠
نعم السير على بئس العِيْرُ .	١٥٩

فهرس المحتويات

مقدمة..... ١

(تمهيد) نسبه ومولده..... ٧

مترلته العلمية..... ٨

معتقده..... ٩

شيوخه وتلاميذه..... ١٠

كتابه(كشف المشكل)..... ١١

قيمة الكتاب..... ١٤

الفصل الأول:(منهجه النحوي):

المبحث الأول :الخلافات النحوية وموقف الحيدرة منها..... ١٦-٤٣

المبحث الثاني : طريقة عرضه للمسائل النحوية..... ٤٤-٥٧

المبحث الثالث : موقفه من أدلة الصناعة النحوية..... ٥٨-٧٥

السماع..... ٦١

القياس..... ٦٢

العلل النحوية..... ٧٠

الفصل الثاني : آراؤه النحوية:

المبحث الأول : الآراء التي وافق فيها البصريين..... ٧٦-٨٩

المبحث الثاني : الآراء التي وافق فيها الكوفيين..... ٩٠-٩٩

المبحث الثالث : الآراء التي تفرد بها الحيدرة..... ١٠٠-١١٠

الفصل الثالث : شواهده النحوية :

ا- الشواهد القرآنية..... ١١٢-١٣٩
ب-شواهد الحديث..... ١٤٠-١٤٤
ج- الشواهد الشعرية..... ١٤٥-١٥٦
د- الأمثال ، ولغات العرب..... ١٥٧-١٦٥
الخاتمة..... ١٦٦-١٦٨
الفهارس..... ١٦٩
المصادر والمراجع ١٧٠-١٩٤
فهرس الآيات القرآنية..... ١٩٥-١٩٨
فهرس شواهد الحديث..... ١٩٩
فهرس شواهد الشعر..... ٢٠٠-٢٠١
فهرس الأمثال..... ٢٠٢
فهرس محتويات البحث..... ٢٠٣-٢٠٤

سيرة موجزة عن الباحث

- الاسم/ أحمد بن عبدالله بن محمد العمير
- الميلاد/ الأحساء ١٣٨٩هـ .
- المؤهل / بكالوريوس لغة عربية من فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالأحساء.
- حصل على جائزة الأمير محمد بن فهد للتفوق العلمي.
- عُيِّن معلما للغة العربية بإدارة التربية والتعليم بالأحساء.
- يعمل الآن مشرفا تربويا بقسم اللغة العربية بإدارة التربية والتعليم بالأحساء.
- نشر عديدا من القصائد في الصحف والمجلات المحلية له ديوان شعري مخطوط .
- شارك في العديد من الأمسيات الشعرية الداخلية والخارجية والمناسبات الوطنية.
- عضو النادي الأدبي بالمنطقة الشرقية.